مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة ١١ العدد (٣٨) شتاء ٢٠٠٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – شتاء ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	**د. أحمد التويجري** السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـــر	**أ.د. أ حمد سعيد نوفل** الأردن
أ.د. إسحق الفرحان الأردن	**أ.د. أمين مشاقبة** الأردن
أ.د.سعد ناجي جواد العـــراق	**أ.د. عبد الإله بلقزيز** المغـــرب
د. عبد الله النفيسي الكويت	**أ.د. علي محافظة** الأردن
د. غانم النجار الكويت	**د. فهد الحارثي العرابي** السعودية
د. مجدي عمر الأردن	**أ.د. محمد السيد سليم** مصـــر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	**أ.د.محمد المسفر** قطـــر
أ.د. مروان كمال الأردن	**أ.د. هيثم الكيلاني** سوريا

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة المادة المنشورة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ أبرز المتغيرات الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية في عام ٢٠٠٧
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٣ الحرب على لبنان ومسألة الشرق الأوسط الأميركي الجديد
سلمان بونعمان

٤٥ الآثار الثقافية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية
أمجد أحمد جبريل

التقارير والمقالات

٩٣ حكومة حماس الفلسطينية ... التحديات وآفاق المستقبل
مها عبد الهادي

١١٧ نهاية النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط
ريتشارد هس

١٢٩ الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني
نورهان الشيخ

١٣٧ المصلحة العربية وتوازن الدورين التركي والإيراني في الشرق الأوسط؟
هبة شنار

١٤٧ الاتجاهات الجديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط ما بعد عام ٢٠٠٦
مروان الأسمر

حلقات نقاش للمتغيرات	١٥٩
● السياسات العربية اللازمة لدعم القضية الفلسطينية-ورشة بيروت # فادية قطيش	١٦١
● دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة # التحرير	١٦٩
مراجعات # نبيلة خضر	١٧٧
الملخص الإنجليزي	5-13

المقال الافتتاحي

أبرز المتغيرات الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية في عام ٢٠٠٧

تمثل القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي أكثر العوامل تأثيراً وسخونةً في تشكيل الملامح الاستراتيجية وخرائط التحالفات والإطار الناظم للتفاعل العربي مع العالم.

وفي ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية باستلام حركة حماس لقيادة السلطة الفلسطينية لأول مرة منذ تأسيسها، الأمر الذي شكَّل محطة توقف لمختلف البرامج الرسمية العربية والدولية والإسرائيلية في المنطقة، ونظراً لنجاح حركة حماس في الإمساك بزمام القيادة رغم التحديات التي عملت على إفشالها وإسقاطها وإخراجها من موقع القيادة، فإن عام٢٠٠٧ قد دخل وحركة حماس تحقق إنجازاً كبيراً في فرض رؤيتها السياسية، والإمساك بزمام القيادة، وتحقيق حضورها في رسم مستقبل المنطقة؛ على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يشير إلى أنها قد تكون اللاعب الأساسي في التحولات السياسية في المنطقة لعام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي.

وبالرغم من الخسارة الفادحة التي أصابت حركة فتح في الانتخابات عام ٢٠٠٦ على صعيدي البرلمان والحكومة، غير أن قيادتها تمكنت من التحصن في موقعين قياديين مهمين، الأول: موقع رئاسة السلطة الفلسطينية، والثاني: الانفراد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً وأنها لم تستطع التسليم والتكيف مع واقع قيادة حركة حماس للحكومة الفلسطينية، رغم ذلك فقد نجحت حركة فتح في تحشيد قوىً إقليمية ودولية لصالح برنامج إفشال حكومة تقودها حركة حماس، بل ونجحت في شغل هذه الحكومة عن مهامها الأساسية، بسبب ما جرَّ موقفها من حصار ومقاطعة دولية.

كما تمكنت من استدراج الحكومة إلى مربعات المجابهة السياسية، بل والعسكرية التي تستنزف حركة حماس وتضعف حكومتها، وتوفر لفتح فرصة جديدة لإمكان العودة لقيادة السلطة، وفي نفس الوقت استمرَّت في حرمان حركة حماس من المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية. ونظراً لإخفاق هذا البرنامج في إسقاط الحكومة وإفشالها، فقد لجأ تيار متنفِّذ داخل حركة فتح لاستخدام العنف والاعتداء على الممتلكات العامة، وتشويش الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة للشعب الفلسطيني، فيما فُهم عقاباً له على اختياره حركة حماس لقيادة السلطة.

وبالرغم من القتامة التي يبديها الاقتتال الداخلي الفلسطيني، الذي أصبح مشهداً محزناً طيلة الشهور الثلاثة الماضية، وبالرغم من فشل محاولات وقف إطلاق النار المتواصلة بين الجانبين، حيث لوحظ تعمّد أحد الأطراف المعنية بإشعال نار الفتنة الداخلية في الوحدة الوطنية، كلما لاحت في الأفق بشائر الاتفاق بين حركتي فتح وحماس رسمياً، فإن النظرة المتفحصة لطبيعة أداء الفرقاء تعطي فرصةً للتفكير في البعد الاستراتيجي العام أكثر من أن تكون أسيرة لمتغير مهم ولكنه محدود على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية، حيث بدا أن احتواءه أصبح أمراً ممكناً حسب قراءة متصاعدة لتطورات هذا الاقتتال منذ اندلاعه، ولذلك فإن ما يخدم القضية والرؤية المستقبلية هو النظر إلى البعد الاستراتيجي العام للصراع في المنطقة، وبلورة إمكانات التحول الاستراتيجي الفلسطيني بوصفه العامل الأكثر حسماً في رسم ملامح الصراع واتجاهات نتائجه الواقعية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار لهذه القراءة، إضافة إلى المتغيرات الاستراتيجية عامة، فإن المؤشرات الأولية تقود إلى تبلور ملمحين استراتيجيين لعام ٢٠٠٧ في الساحة الفلسطينية:

الأول: تزايد قدرة حركة حماس على فك الحصار عن الشعب الفلسطيني من جهة، والولوج إلى حلبة السياسة الإقليمية والدولية بمفاهيم جديدة من جهة ثانية، إضافة إلى زيادة قدرتها العسكرية والسياسية والشعبية، مما سيوفر لها إمكانية تحقيق جزء كبير من رؤيتها وسياساتها فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإقليمية الدولية للسلطة الفلسطينية.

الثاني: تزايد واقعية التفكير والتخطيط في حركة فتح باتجاه قبولها بدور المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية، حتى ولو تحت قيادة حركة حماس، وتزايد حرصها على ترميم الترهل التنظيمي والشعبي الذي أصابها بعد الانتخابات التشريعية، مع استمرارها في الحرص على الاحتفاظ بالقيادة الأولى للمنظمة ورئاسة السلطة، بهدف بناء التوازن مع قوة حركة حماس الصاعدة التي تقود الحكومة والبرلمان الفلسطيني.

ويتوقّع أن يشكل هذان الملمحان الاستراتيجيان آلية وطنية فلسطينية، قد تغيّر قواعد اللعبة السياسية والمقاومة مع الاحتلال الإسرائيلي، وربما تتكاملان في ممارسة الضغط الميداني والإعلامي والسياسي عليه ليتعامل بواقعية أكثر مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما يرجّح أن تتوصل حركتا فتح وحماس إلى أدوات متكاملة ومتجانسة وسياسات عملية، يمكن أن تجبر الاحتلال على القبول بالحد الأدنى من مطالبه، وهو ما أسمته حركة حماس بـ "الهدنة الطويلة" مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ (يقصد بـ "هدنة طويلة" حسب مختلف تصريحات حركة حماس من ١٠-١٥ عاماً).

وفي حال تمنّعت إسرائيل أو رفضت التعاطي مع الوقائع الاستراتيجية الجديدة على الساحة الفلسطينية، فإن العاملين الاستراتيجيين أعلاه يمكن أن يعملا على إشعال انتفاضة ثالثة كتلك التي هدد بها زعيم حماس خالد مشعل في كانون ثاني/ ديسمبر ٢٠٠٦، والتي قد تضع الاحتلال الإسرائيلي في زاوية الخيارات الصعبة والمحدودة، ويتوقع للموقف الفلسطيني الداخلي أن يتوحّد على الانتفاضة بصورتها الجديدة، حيث أثبتت بعض القراءات والدراسات أن الانتفاضة الجماهيرية العارمة سوف تتوازى مع تصاعد أدوات وبرامج المقاومة العسكرية الفاعلة، وقد تستغرق أعواماً عدة قبل أن يجد العالم -وعلى الأخص الإدارة الأميركية- أن أكثر الخيارات أمناً لإسرائيل والتخلص من الانتفاضة، هو انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كما أكد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أواخر عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل تحقيق الحد الأدنى المتفق عليه بين مختلف الأطراف الفلسطينية.

التحرير

في الأسواق عدد جديد من التقرير الاستراتيجي [٣٤]

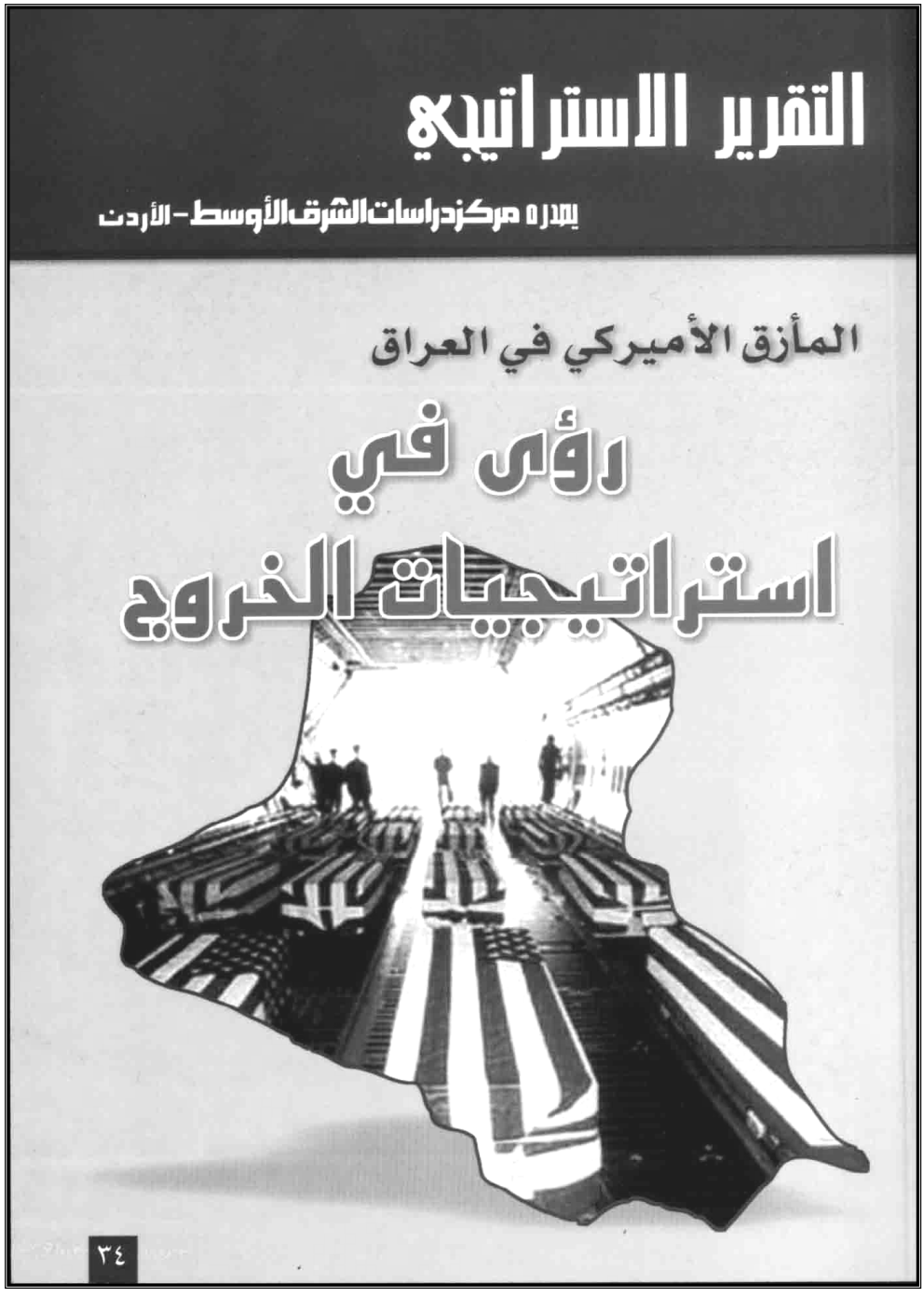

البحوث والدراسات

الحرب على لبنان ومسألة الشرق الأوسط الأميركي الجديد

سلمان بونعمان *

أثبت نجاح عملية الوهم المتبدد من طرف أبطال المقاومة الفلسطينية الباسلة بأنها الورقة الرابحة للمقاومة، وقد جاء ذلك في رسالة سريعة وبالغة الدلالة ليس للدولة الصهيونية وآلتها العسكرية فحسب، بل أيضا للنخب العربية الحاكمة وللعالم بأسره، إن الأوهام التي بددتها هذه العملية البطولية لا تقتصر على أوهام المحتل الصهيوني وقوته وقدرته على فرض الأمر الواقع فقط، بل امتدت لتشمل الأوهام الرسمية العربية الحالمة بالسلام الشامل والعادل والدائم مع العدو الصهيوني، وذلك عبر التنازلات المجانية والخضوع المذل.

لقد أعادت عملية الوهم المتبدد جيش أولمرت إلى قطاع غزة الذي يفترض أنه فك الارتباط معه، وذلك بقرار منفرد دونما اتفاق أو حتى تنسيق مع الجانب الفلسطيني، لكن المقاومة أسقطت الحل الأحادي الذي يعتبر أن لإسرائيل الحق في أن تفعل ما تشاء وتفرض ما تشاء من أوضاع، بغض النظر عن شرعيتها أو حتى معقوليتها،وبغض النظر عن مشيئة الفلسطينيين طبعا، فقد أثبتت المقاومة أن بوسعها أن تكون طرفا عصيا في معادلة القوة، وأن أساليب الحصار والاغتيال والاعتقالات والتجويع، لا يمكن أن تكسر من إرادتها أو أن تثنيها عن مواصلة السير في درب النضال.

فكانت المقاومة جوابا على الحلول المنفردة أحادية الجانب التي لتتعمر طويلا، والأهم من ذلك أنها لتتوفر الأمن الذي يحتاجه الكيان الصهيوني ويطمح إليه.

وجاءت بعدها "عملية الوعد الصادق" لتعزز تبديد الأوهام على أيدي المقاومة في حزب الله، ولتدرك إسرائيل أنه ليس قوة الردع مهددة لديها فقط، بل وجودها أيضا مهدد.

---

* باحث مغربي مختص في شؤون وقضايا الشرق الأوسط.

فنجاح عملية الوعد الصادق، فتح الباب على مصراعيه بامتياز، وغيّر قواعد اللعبة في الصراع مع العدو الصهيوني، وأسقطوهم التخلص من القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بعيدا عن الشعوب، ودون اللجوء إلى حلٍ عادل لأصحاب الحقوق.

لقد نجحت عمليتان فذتان-وهما على الرغم من ذلك مجرد عمليتان في النهاية- في إعادة الاعتبار لقضايا كثيرة، كما أسقطت أوهاما بدت في منتهى الاستقرار، وهم السياج الأمني الصهيوني المتماسك وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، وأثبتت أن الكيان الصهيوني ليس وحشا خرافيا مطلق القدرات، إذ يمكن إلحاق الأذى به وتلقينه دروسا مؤلمة وصولا إلى انتصار حاسم عليه.

لقد أكدت المقاومة الفلسطينية واللبنانية مجددا، أنه بمقدور مجموعات صغيرة العدد من المؤمنين بعدالة قضيتهم ونبل أهدافهم، تحقيق نصر مقدر وسط سلسلة من الهزائم والانكسارات المتتالية، وأن مشاريع التسوية الصهيو-أمريكية الظالمة ليست قدرا محتوما، وأن استعادة الحقوق المشروعة ممكن بمنطق ولغة المقاومة.

إن استحضار كل ذلك من المهم، وكذلك توظيفه كمدخل في سياق فهمنا لأبعاد وتداعيات ما بعد عمليتي الوهم المتبدد والوعد الصادق، وفي تأكيد مدى الضعف الذي وصل إليه الجيش الصهيوني، والردع المتقدم الذي باتت تشكله المقاومة في فلسطين ولبنان، فإسرائيل المجروحة في كبريائها تحاول الدفاع عن كرامتها وسمعة جيشها.

لقد ساهمت عملية الأسر في تبكير الحرب الشاملة على فلسطين، والسعي لإضعاف حماس، وكذلك على لبنان من خلال التسريع بإنهاء ملف حزب الله، حيث جاء الرد العسكري الصهيوني في سياق أعلى منسوب من السياق المتوقع وهو لا يدل إلا على التخطيط المسبق المعد سلفا لهذه الحرب، بحجة أو بأخرى، وأن حزب الله تدخل في توقيت هذه الحرب فاستبقها بل إنه لم يقدم لها الحجة، بل فرض عليها التوقيت ونزع عنها عنصر المفاجأة، فحزب الله كما ألمح المغرضون لم يبدأ الاعتداء، فالاعتداءات الإسرائيلية لم تتوقف قط،فإسرائيل مازالت تعتقل (١٠٠٠٠) فلسطيني وعربي ولبناني، ومازالت تحتل الضفة الغربية ومزارع شبعا، وترتكب المجازر وتغير على غزة ولبنان، كما أنّ الاستفزازات ضد السيادة اللبنانية استفزاز يومي عبر الطلعات الجوية المتكررة وشبكات العملاء.

ومهما تكن الذريعة التي أطلقت شرارة هذه الحرب الشاملة على لبنان وفلسطين، فإن المسؤول الرئيسي عما حصل ويحصل اليوم، وسيحصل في المستقبل، من كوارث على الشعوب والمجتمعات والبلدان، هو الوضع غير المقبول وغير الشرعي الذي خلقه التوسع الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسورية معا.

فلم يكن خافيا أن حكومة الاحتلال كانت تنفذ برنامجا أصيلا وضعت مخططاته مسبقا، يهدف بالأساس إلى ضرب أي قوة نامية في المنطقة يمكن أن تشكل خطرا عليها.

فمنذ الانسحاب الصهيوني من الجنوب اللبناني عام ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠، والقدرات العسكرية لحزب الله -حسب التقديرات الصهيونية- آخذة في التصاعد، وقد باتت تشكل تهديدا تكتيكيا للكيان الصهيوني الذي يقع في مرمى صواريخ حزب الله، كما لم تفلح لا الضغوط الدولية ولا قرارات مجلس الأمن في نزع سلاح حزب الله حتى بعد خروج الجيش السوري من لبنان.

وما يكمن إدراكه، هو أن الحرب بحجم العتاد المرصود لها وقوة ضرباتها ونوعية أهدافها، كانت تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية إستراتيجية، وإحداث تغيير سياسي طويل الأمد في المنطقة.

لهذا فالتوقف عند هذه الحرب الفريدة من نوعها في الظرف والوسيلة والنتائج، توقفاً نستعرض فيه ما حدد لها من أهداف وما آلت إليه من نتائج، يعد أمرا بالغ الأهمية في إدراك التغيرات الحاصلة في المنطقة، واستيعاب تحديات المرحلة في أفق استشراف المستقبل.

إنها الحرب ذات الأهداف البعيدة المدى والجذرية التأثير..حرب أريد لها أن تكون المدخل إلى إعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد، أو الكبير، أو بالأصح الشرق الأوسط المستعمر أميركيا.

فما الخلفيات المؤطرة للحرب؟ وما طبيعة الأهداف التي كان من المراد تحقيقها؟ وما تداعيات ما بعد الحرب؟ وما نسبة تحقيقها بعد قرار مجلس الأمن ١٧٠١؟

١- الخلفية والأهداف الإستراتيجية للحرب

إن الحرب الصهيونية العدوانية على لبنان لا يمكن عزلها عن العدوان المستمر على فلسطين،ففي أثناء الحرب على جبهة حزب الله، أزهقت الآلة الحربية الإسرائيلية، المغطاة سياسيا وماديا بالدعم الأمريكي أرواح مائتي فلسطيني وجرحت أكثر من ألف في الضفة وغزة، وسجنت كل من وصلته يدها من رموز حماس وحكوماتها، وهذا قدر من الـ"إرهاب" الدموي لم يكن مسبوقاً في كثافته على الجبهة الفلسطينية خلال العام السابق بطوله، بل إن هذا الاستهداف المزدوج دليل على ما نقوله.

إسرائيل تتوخى من خلال حربها المدمرة وغير المتكافئة على **المستوى الفلسطيني** تحقيق التالي:

١-عزل حكومة حماس المنتخبة وشلها في سعي لإفشالها أو إسقاطها بعد أن يئس الصهاينة من طول صمودها وصبرها وتنامي التكيف الدولي والإقليمي على وجودها، كما أنها استطاعت تفكيك الحصار المضروب عليها مستوعبة التهديد الداخلي، فقامت بتعديل وثيقة الوفاق الوطني بما لا يضر بثوابتها، واستخدمت أوراق المقاومة في صد العدوان، وعمدت إلى إدخال الأموال عبر معبر رفح، فإسرائيل تجرب إحداث نوع من الضغط الخارجي والداخلي عبر الضغط العسكري، وتصعيب حياة الفلسطينيين لتأليبهم على الحكومة، لكن الملاحظ أن ذلك يولد ردود فعل فلسطينية معاكسة، فالحرب والحصار والاعتقالات انتشلت الفلسطينيين من خلافاتهم وعززت وحدتهم.

٢- توجيه ضربة قاصمة للبنية التحتية للمقاومة، وإعادة رسم خارطة قطاع غزة مما يؤدي إلى تقسيمها وشل قدرة المقاومة على تهديد المدن الإسرائيلية، في سعي لإيجاد منطقة أمنية واسعة، تحول دون تعرضها مستقبلا لقصف الصواريخ محلية الصنع التي لا تملك إسرائيل إزائها أي حل.

٣-كسر إرادة الفلسطينيين من خلال "إرهابهم" وتصعيب عيشهم في رسالة لهم، بأنه ثمة ثمنا باهظا جدا يمكن دفعه جراء عملياتهم ضد العدو الصهيوني، وهذا ما لوحظ من خلال استهداف البنى التحتية لغزة من مصادر الكهرباء والماء والجسور والطرق، وقطع إمدادات المحروقات وتقطيع أوصال القطاع وإغلاق المعابر.

٤- إبراز قوة الردع الصهيونية، وترميم هيبة الجيش الصهيوني في محاولة لاستعادة زمام المبادرة المفقودة.

٥- إبقاء الصراع مع الفلسطينيين في المربع الأمني، وذلك لتبرير التملص من التسوية بدعوى غياب الشريك الفلسطيني، على اعتبار أن هذا الأخير غير مؤهل لإدارة أوضاعه، بالموازاة مع ذلك خلق المناخات المناسبة على الصعيد الإقليمي والدولي لفرض الحل الأحادي(خطة الانطواء)، والمتضمن فرض وقائع جديدة في الأراضي المحتلة تتيح لإسرائيل رسم حدودها وفرض تسوية طويلة الأمد.

لذلك فهي تسعى لتمهيد طريق الانفصال على الفلسطينيين وهي في ذروة بطشها بهم، حتى لا يبدو الانفصال من مناطق الضفة هزيمة لها، على غرار ما جرى في تجربة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ومن قطاع غزة عام ٢٠٠٥.

أما على المستوى اللبناني

فقد تحولت الحرب من إطار ردود الأفعال إلى حرب تدميرية ممنهجة وشاملة على الدولة اللبنانية بكل مرافقها وعلى الشعب اللبناني برمته مستهدفة التالي:

١- تحريك القوى اللبنانية والدولة اللبنانية صوب قرار ١٥٥٩ الذي ينص بوضوح على نزع سلاح المقاومة، من خلال استحداث شرخ بين حزب الله والحكومة من جهة، وبينه وبين المجتمع من جهة أخرى، عبر إنهاك المجتمع اللبناني للدفع نحو تفكيك سلاح حزب الله.

هذا التبكير بإنهاء ملف حزب الله وإضعافه ليتحول إلى مؤسسة مدنية، تحتكم إلى سقف الدولة اللبنانية وقراراتها، وتأمين المحيط المباشر للكيان الصهيوني بأنظمة حكم متصالحة أو مهادنة.

٢- التركيز على "إرهاب" المدنيين بالقتل ولتدمير الشامل، في مراهنة على خلق فوضى "إرهابية" في المنطقة وخاصة في لبنان، ليرتد اللبنانيون على حزب الله.

٣- السعي لتحويل قضية نزع سلاح حزب الله من شأن داخلي لبناني يتم التوافق عليه بصورة ديمقراطية بين الأطراف اللبنانية، إلى مهمة تضطلع بها الآلة العسكرية الصهيونية، وهناك توافق صهيو-أمريكي على نزع سلاح المقاومة والحد من قدراتها العسكرية.

٤- إجبار لبنان على تنفيذ تدريجي للقرار ١٥٥٩ من خلال تعديل واقع القوى الدولية المنتشرة في الجنوب نحو استصدار قرار مجلس الأمن، يفضي بتوسيع عمل القوات الدولية في الجنوب ومنحها صفة ردعية، ومحاولة تحميل المقاومة مسؤولية استدراج لبنان لهذه المعركة.

فالمسعى الإسرائيلي يهدف إلى جعل الجنوب منطقة معزولة وفارغة من السكان، لتمكين القوات الدولية من الانتشار فيها، لتكون حاجزا منيعا من هجمات حزب الله وصواريخه على إسرائيل، وهو الحزب المتجذر في وسط سكان منطقة الجنوب.

"ويمكن تجميع وتركيب جملة الأهداف الصهيونية التكتيكية والإستراتيجية والسياسية من الحرب على فلسطين ولبنان بعد عمليتي الوهم المتبدد والوعد الصادق فيما يلي:

١- التغطية على نتائج الفشل الأمني والعسكري من خلال عملية واسعة، لاستعادة سمعة الردع لدى الجيش الإسرائيلي تأكيدا على زمام المبادرة، وخانة الفعل العسكري لازال بيد إسرائيل.

٢- استنزاف المقاومة الفلسطينية واللبنانية بشقيها المادي والمعنوي، وإضعاف البنية العسكرية واللوجستية لهما.

٣- التدمير المنهجي لموارد الشعبين الفلسطيني واللبناني ومقدراتهما وبنيتهما التحتية لتأزيم الواقع الداخلي، وخلق حالة شقاق بين الخصوم السياسيين من خلال الضغط على حياة الناس وحاجاتهم الأساسية، وفرض عزلة محكمة على المقاومة داخليا ومعاقبة جمهور المقاومة ومؤيديها وأنصارها.

٤- ضرب الحلقة القوية في سلسلة الممانعة (إيران – سوريا – لبنان "حزب الله")، وزيادة الضغوط على سوريا ولبنان وإيران لمنعها من مواصلة دعم المقاومة

٥- فرض مشاريع سياسية وعسكرية وأمنية وحتى اقتصادية واجتماعية جديدة، لتغيير الوضع القائم وإعادة رسم الخريطة السياسية من خلال إسقاط حكومة حماس، وفرض واقع عسكري جديد على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وإعطاء دفعة دولية لتنفيذ قرار ١٥٥٩ والذي يسرع في خطوات نزع سلاح المقاومة والمخيمات"[1].

---

[1] الدكتور أسامة الأشقر: مستويات الحرب الصهيونية على فلسطين ولبنان، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ: ٢٥/٧/٢٠٠٦.

إن الحرب ضد لبنان انطوت هذه المرة على جملة أهداف إستراتيجية أريد تحقيقها، تتعلق بإعادة ترتيب خطوط الخريطة العسكرية الإسرائيلية أولا، ثم بإعادة ترتيب خريطة الأوضاع اللبنانية الداخلية ثانيا، كمقدمة لإعادة ترتيب المشهد السياسي الإستراتيجي الشرق أوسطي الذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأميركية رايس،حينما أعلنت "أن آلام المخاض ستؤدي إلى" ولادة شرق أوسط جديد".

لنتساءل عن ملامح وأهداف الشرق الأوسط الجديد الذي تبشر به أميركا؟ وعن فرص نجاح هذا المشروع؟ وما النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا المشروع؟ وكيف السبيل إلى تفويت الفرصة على المتآمرين على هذه الأمة وإفشال المشروع وقبره؟

٢- المشروع الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط

إن جزءً من الأهداف المضمرة للحرب على لبنان، يتجلى في توفير الظرف المناسب لأميركا للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر:

-تطويع الإرادة السورية للقرار الأميركي عن طريق وضع لبنان برمته في موقع الرفض لها، ثم "المحاصرة لها" بعد اجتثاث الفريق اللبناني الوحيد الذي يجاهر بتحالفه معها.

-قطع الأطراف الإيرانية الخارجية وإبعاد السيف الذي قد تسله إيران على إسرائيل انطلاقاً من لبنان، وفرض واقع يمكن من التمدد إلى الوضع الإيراني، لنقل رسالة واضحة للجميع "انتهى عهد الممانعة للقرار الأميركي في الشرق الأوسط" وعليكم الانصياع ليس في الملف النووي فحسب، بل في كل شأن أو أمر يعني إيران داخلياً أو خارجيا، إذ كان من شأنه أن يؤثر على القرار الأميركي في أي وجه.

وهنا نذكر أن إعادة صياغة الشرق الأوسط على أنقاض معاهدة سايكس بيكو تعني أميركياً:

- الإمساك بالقرار والسيطرة في دول الشرق الأوسط التي كانت خارج بيت الطاعة والتبعية الأميركية، ثم إقامة الأنظمة السياسية الخاضعة من العراق إلى فلسطين إلى لبنان.
- تقسيم الدول الشرق أوسطية الكبرى إلى دول طائفية أو عرقية صغيرة، لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية ذاتها أو الاستمرار من غير دعم خارجي معين، خاصة في المجال الأمني.

– أما عسكرياً، فيكون على الحكومات الجديدة أن لا تفكر في إنشاء جيوش القتال، إذ إن أميركا وإسرائيل هما وحدهما اللتان لهما الحق في ذلك، أما الآخرون فليس لهم أكثر من جيش/ شرطة لقمع الشعب ومنع أي حركة رفض للسياسة الأميركية في الداخل[١].

أ- الشرق الأوسط من الكبير إلى الجديد أي تحول؟

مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" ليس جديداً، فقد ذاع صيته المرة الأولى بعد حرب الخليج ١٩٩١ وأثناء مفاوضات التسوية بين الدول العربية وإسرائيل، إذ تم إنضاجه في الثمانينات ومطلع التسعينات في بعض دوائر الخبرة والبحث في واشنطن، وتم تبنيه وتطويره من قبل حزب العمل الإسرائيلي، وجرى الإعلان عنه في كتاب رئيس وزراء إسرائيل سابقاً شمعون بيريس، وقبلته العديد من الدول العربية ورأت فيه تحولاً كبيراً في تاريخ المنطقة والصراع العربي- الإسرائيلي، إلاّ أنّ المصطلح سرعان ما اختفى وتلاشت مضامينه بعد اغتيال رابين ثم توقف مسار العملية السلمية، وتبخرت المشاريع الاقتصادية والأمنية والسياسية والمخططات المبنية على فكرة نجاح التسوية[٢].

وليست هذه هي المرة الأولى التي تتحدث فيها الإدارة الأميركية عن «شرق أوسط جديد»، فقد سبق أن بشرت شعوب المنطقة قبل سنوات بشرق أوسط ديموقراطي خال من الاستبداد والفساد.

تبدو السياسة الأمريكية في حيرة من أمرها، فالشرق الأوسط الذي خلقوه أولا على خرائط عملياتهم العسكرية بعد أيام الحرب العالمية الأولى ثم أرادوه ناظما لرابطة زائفة بين بلدان المنطقة، يبدو حائرا بين مسمياتهم فهو مرة كبير وثانيا موسع والآن جديد، ولم يعد بوسع أحد أن يدرك بالضبط ماهية الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه، وأوجه الاختلاف بينه وبين مشروع الشرق الأوسط الكبير، لدرجة أن البعض بات يتصور أن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط دخلت منعطفا جديدا، غير أنه-في اعتقادنا- لم يطرأ

---

[1] العميد الركن الدكتور أمين محمد حطيط، قائد كلية القيادة والأركان بالجيش اللبناني سابقا، مقال: "حرب ٢٠٠٦ على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج"، بموقع الجزيرة على الرابط:
www.aljazeera.net/NR/exeres/B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.htm

[2] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى شمعون بيريس في كتابه:"الشرق الأوسط الجديد" ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ،در الأهلية الطبعة الأولى١٩٩٤.

على سياسة الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الشرق الأوسط أي تغيير، فالشرق الأوسط الجديد الذي تبشر به كان ولا يزال مجرد فكرة، جوهرها استئصال النظم والقوى والأفكار المعادية للسياسات الأميركية والصهيونية والتمكين للقوى المؤيدة للسياسات الأمريكو-صهيونية، أما وسائل وأساليب تحقيقها كانت ولا تزال قابلة للتعديل والتغيير وفق تطور وملابسات الظروف المتجددة.

عادت فكرة بناء نظام جديد في الشرق الأوسط، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولم تكن التسوية السلمية هي المدخل هذه المرة، بل حرب العراق التي كان يراد لها أن تطلق العنان لموجة الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة وعملية بناء شرق أوسط كبير أو موسع، وارتبطت الفكرة الجديدة بمفهوم "الفوضى الخلاقة".

وقد واكب غزو العراق واحتلال بغداد صياغة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ثم مبادرة الشرق الأوسط الكبير لدعم التحول نحو الديمقراطية والحرية في المجتمعات العربية، حيث أطلقت واشنطن الشرق الأوسط الكبير رغبة منها في إنتاج شرق أوسط بمواصفات أمريكية، يمهد الطريق لها ولحليفتها الإستراتيجية "إسرائيل" من فرض هيمنتها على المنطقة مستثمرة في ذلك تمكنها من احتلال العراق، وضعف وتشتت النظم العربية[1]، فعملت على محورين أساسيين:

- التخلص من النظم السياسية المناوئة لها ولسياستها في المنطقة، إضافة لابتزاز نظم أخرى.
- عزل حركات المقاومة في أفق إضعافها أو تصفيتها، ليصبح الشرق الأوسط الكبير مرتعا أمريكيا وأرضا خصبة للمشاريع الأمريكوصهيونية.

ويبدو أن واشنطن قررت التخلي عن فكرة نشر الديمقراطية التي دعا إليها الرئيس بوش، وكانت فيما تعنيه ضمنا التخلي عن أنظمة الحكم العربية الصديقة، والضغط عليها رغبة في وصول قوى ليبرالية أخرى بديلة للحكم تنهي احتقان الشعوب ضد الغرب، لصالح هذا الحلف العربي الجديد الرافض للمقاومة كونها خطر على الأنظمة على الطرفين.

---

[1] انظر نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، جريدة الحياة اللندنية؛ بتاريخ ١٣/ ٠٢/ ٢٠٠٤، وأيضاً نص مبادرة باول للشرق الأوسط التي أعلنها في واشنطن يوم ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢.

كان البعض يرى أن الإدارة الأمريكية، قررت أن تلقي بثقلها وراء القوى المطالبة بإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الاستنتاج كان خاطئا من أساسه إذ سعى توجه أمريكا إلى تحقيق هدفين:

ابتزاز النظم العربية الموالية لأمريكا، لحملها على تقديم المزيد من التنازلات لتأمين مظلة لسياستها في العراق، ولسياسة الكيان الصهيوني تجاه فلسطين.

التأثير على المجتمع المدني العربي، لضمان ولاء القطاعات ذات التوجه الليبرالي ودعم مواقعها وتأثيرها.

إن الديمقراطية التي سعى مشروع الشرق الأوسط الكبير للتمكين لها، كانت مشروطة بإفراز نخب تضمن الولاء المطلق للسياسة الأمريكية، وتقوم على توازنات طائفية بحجة حماية حقوق الأقليات.

وقد تصورت الإدارة الأمريكية أنه بإمكانها تطبيق هذا النموذج في العراق ثم تعميمه بعد ذلك على الشرق الأوسط الكبير، غير أن المشروع الأمريكي في العراق يتعثر تحت ضربات المقاومة، وتعقد الوضع الطائفي وارتباطه بالوضع الإقليمي من ناحية.

أما المقاومة الفلسطينية، فقد استطاعت القضاء على مشروع الشرق الأوسط الكبير، فبفوز حماس انقلب المشهد وتحولت الديمقراطية إلى وبال على أمريكا التي سعت إلى عزل المقاومة وتدجينها سياسيا، ولكن نتائج الانتخابات التشريعية المفاجئة، والرفض الممنهج لأمريكا وإسرائيل ومعظم الدول الحليفة لأمريكا التعامل مع نتائجها، والشروع في حصار الحكومة الفلسطينية الشرعية التي شكلتها حماس،لإقصائها من الحكم.

أما السبب الجوهري لهذا التغيير الاستراتيجي في الموقف الأمريكي، واستبدال فكر نشر الديمقراطية بمحاربة المقاومة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، يرجع بالدرجة الأولى لإدراك واشنطن أن الديمقراطية تأتي بالتيار الإسلامي المقاوم وبالقوى الوطنية الغيورة على مصالح الشعوب على عكس المصالح الأمريكية، وأن العودة للاعتماد على الأنظمة الحاكمة بعدما أصبحت هذه الأنظمة أكثر طوعا، وذلك بعد درس التهديد بالتخلي عنها والضغط عليها لفترة زمنية طويلة نسبيا إبان نشر فكرة الديمقراطية.

وعندما أيقنت الإدارة الأمريكية أن مشروعها في العراق وصل إلى مأزق، لم يكن أمامها سوى خيارين:الأول الانسحاب من العراق والتسليم بهزيمة مشروعها هناك والذي اعتبرته نقطة

الانطلاق الرئيسية نحو مشروع الشرق الأوسط الكبير، أما الثاني فهو الإصرار على تنفيذ المخططات الموضوعة لكن باستخدام أساليب ووسائل جديدة تعتمد على تغيير نمط التحالفات وليس السياسات، ولأن الخيار الأول غير وارد ومستبعد في عقل إدارة يمينية متطرفة تفكر بطريقة إيديولوجية، فلم يبق سوى الخيار الثاني بمعنى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط اعتمادا على تغيير نمط التحالفات وليس السياسات.

إن الشرق الأوسط الجديد الذي وعدت رايس بولادته من خلال الحرب على لبنان، هو الامتداد الطبيعي لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنه بوش بعد احتلال العراق، مثلما كان مشروع بوش امتدادا للشرق الأوسط الجديد الذي بشر به شمعون بيريز بعد الحرب الأمريكية الأولى على العراق في أوائل التسعينيات والتداعيات التي أطلقها من خلال مؤتمر مدريد وما تلاه من اتفاقات منفردة مع العدو الصهيوني.

غير أنه من الواضح، أن الفارق بين فكرة رايس ومشروع بوش هو أن هذه الفكرة تنازلت عن مطالب الإصلاح والتحديث والديمقراطية التي غلف بها بوش مشروعه القديم قبل سنوات، خصوصا أن بعض أطراف الشرق الأوسط الجديد، الذي سعت رايس إلى صياغته في روما هم من الأنظمة التي حاول مشروع بوش الأصلي ابتزازها من خلال الحديث عن التغيير والإصلاح والديمقراطية، فهل نحن أمام صفقة تخضع فيها الأنظمة لإملاءات بوش وسياسة أولمرت في لبنان وفلسطين مقابل رفع سيف الابتزاز الأمريكي عنها؟

ب- ملامح الشرق الأوسط الجديد

لقد شكلت الحرب التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان حلقة جديدة من حرب إعادة السيطرة على الشرق الأوسط التي تدور رحاها منذ الحرب على العراق في ١٩٩١، فهذه الحرب الإسرائيلية على لبنان رأتها إدارة بوش فرصة إستراتيجية سانحة من جهة لإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني، باستبعاد كامل أو جزئي لسلاح حزب الله من معادلة القوة، وبالتبعية تمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة أو الأقل تهديداً لمصالحها من تحجيم نفوذ الحزب ومحاصرته من جهة أخرى، ولا شك أن هذا هو العامل الأهم في تفسير الموقف الأمريكي وفهم مضامين الحديث عن الشرق الأوسط الجديد، إلى تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الإستراتيجي لإيران وسورية بحرق ورقة حزب الله، ويسمح باحتواء النفوذ المتزايد لنظام الجمهورية الإسلامية، الرابح الأكبر من مغامرة بوش

في العراق. لواشنطن إذن في تماهيها مع أهداف تل أبيب منطقها وحساباتها الخاصة وليس في رفضها المتكرر لوقف فوري لإطلاق النار سوى إشارة جلية إلى رغبتها في إنجاز «المهمة» قبل أن تصمت المدافع ويتوارى أزيز الطائرات.

كما يدل اندفاع رايس في التبشير بشرق أوسط جديد على وضعية التأزم الفعلية التي وصلت لها سياسات إدارة بوش في اللحظة الراهنة. ورطت هذه الإدارة الولايات المتحدة في ثلاثة مشاريع كبرى، رامت مجتمعة إلى تغيير وجه العالم العربي، وفشلت حتى يومنا هذا في إنجاز أي منها. فالحرب على "الإرهاب"، وعلى الرغم من نجاحاتها الأولية، أفقدت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من المصداقية الأخلاقية، بحكم تجاهل إدارة بوش المستمر للقانون والأعراف الدولية، وما زالت بعيدة عن الاستئصال الجذري لظاهرة لا يرتب اختزالها في المركب الأمني وتجاهل الأبعاد المجتمعية، سوى إعادة إنتاجها بصور متجددة أخطر من سابقاتها.

إن الدعوة الأمريكية لشرق أوسط جديد على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية، وصفة أمريكية قديمة على شاكلة الشرق الأوسط الكبير، مع إجراء تعديل مهم باستبدال الأداة من فزاعة الديمقراطية إلى العصا الغليظة.

وهكذا، نجد أن التصور الأمريكي بخصوص الشرق الأوسط الكبير يقوم على فكرة التخلص من الحكومات الديكتاتورية، عبر فرض نموذج الديمقراطية والحريات أملا في وصول قوى موالية، بيد أن هذا التصور تعرض لهزة عنيفة جراء تصاعد خط المقاومة ضدها في أفغانستان إلى لبنان مرورا بالعراق وفلسطين، وذلك بالتماس مع سوريا الممانعة والرافضة الانصياع للأوامر الأمريكية، وإيران التي تمثل القلق الشديد لواشنطن في مجال النشاط النووي وتحركاتها في المنطقة.

ولهذا بدأ التخلي الأمريكي تدريجيا عن فكرة نشر الديمقراطية، وتفريغ مفهوم الشرق الأوسط الديمقراطي من مضمونه الحقيقي الأول، بدعوى أن القوى المتطرفة تسعى لتقويض هذه التجربة واختطافها لصالحها، والتركيز على محاربة هذه المقاومة وإقناع الأنظمة العربية القديمة بالمشاركة في هذه المعركة، باعتبار أن المقاومة خطر على الأنظمة وأمريكا معا.

ومن هذا المنطلق ترى واشنطن أن لبنان يمثل نقطة تقاطع هامة على خط المقاومة وخط سوريا-إيران، وأن العدوان الصهيوني رغم انتهاكه الصارخ لكافة المواثيق والأعراف الدولية، يمكن أن يمثل فرصة مواتية لإحداث اختراق في جبهة الممانعة سوريا - إيران- لبنان – فلسطين.

إن لسان حال التحالف الأمريكي الإسرائيلي الذي يباشر الحرب، يقول بلا مواربة، إنه لا مكان في النظام الجديد، لقوة المقاومة سواء اللبنانية أو الفلسطينية، وإن إخلاء المجال الإقليمي من هذه القوى سيجري بالقوة مستهدفا إياها مع بنيتها الاجتماعية والفكرية التحتية بلا هوادة.

ليصبح الهدف الحقيقي لهذه الخطة، هو الوصول إلى شرق أوسط تهيمن عليه إسرائيل مع القبول بدولة فلسطينية صغيرة منزوعة السلاح ومقسمة جزأين، ونزع سلاح المقاومة ووضعها تحت إمرة الحكومات المتعاونة مع مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الجديد.

"فمعالم الخطة التي وضعتها الإدارة الأمريكية تتركز في التخلص من المقاومة في فلسطين ولبنان على محورين:

(الأول): بالقوة الصلبة أي القوة المسلحة من خلال دعم آلة الحرب الإسرائيلية، بل والضغط عليها لرفض وقف إطلاق النار وتمديد المعارك و"سحق" مقاومة فلسطين ولبنان من خلال اقتلاع النقاط الصعبة في المنطقة.

و**(الثاني)**: بالقوة الناعمة من خلال التحالف مع أنظمة الحكم العربية المؤيدة للسلام مع إسرائيل والمتحالفة مع واشنطن، لكي تعاون مع الخطط الأمريكية في لجم المقاومة وتجفيف الينابيع حولها، باعتبار أنها الوسيط بينها وبين الغرب"[1].

ج - أهداف رايس من الشرق الأوسط الجديد

أعادت كونداليزا رايس طرح نظريتها الثورية حول النقلة الديمقراطية المنشودة، إلا أن الصفقة التي ظهرت عناوينها الكبرى، لكنها لم تتجاوز بنود السياسية التقليدية الأمريكية في المنطقة:

- دعم تقويض البنية العسكرية لحركات المقاومة الإسلامية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، لحمل حركة حماس على الدخول في منطق التفاوض السلمي مع إسرائيل، من دون تحديد سقف أدنى لمضمون الحل النهائي المطلوب ولا تعيين جدول زمني له.
- نزع سلاح «حزب الله» اللبناني وإخراجه من أرضية المواجهة مع إسرائيل، وتطبيع وضعه السياسي داخل الساحة اللبنانية «كحزب طائفي يمثل بعض المكونات الشيعية».

---

[1] محمد جمال عرفة: "شرق أوسط منزوع الديمقراطية ومجرد من المقاومة"، موقع إسلام أون لاين على الرابط:
www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_01/2006/07/04.shtml

- القضاء على الدور الإقليمي السوري على الساحتين اللبنانية والعراقية، وعزل سوريا عن إيران، وحملها على القطيعة مع الحركات الفلسطينية المنعوتة بالراديكالية (أي الرافضة لمنطق التسوية السلمية مع إسرائيل).
- احتواء المأزق السياسي والأمني في العراق، بالعمل على كسب ثقة الطائفة السنية العربية، وإشراك دول المنطقة المحورية (المملكة العربية السعودية، تركيا ومصر) في بلورة الصيغة البديلة المنشودة.
- عزل إيران والوقوف ضد مشروعها النووي، وبناء ائتلاف إقليمي واسع ضد اختراقاتها الإستراتيجية الملموسة للمنطقة ونزوعها لتوظيف البعد الطائفي في هذا الدور الإقليمي الجديد.

فالسياسية الأمريكية تقول، بأنه لا مكان لقوى الممانعة والمقاومة في الشرق الأوسط المزمع، جديدًا كان أم كبيرًا، وأنه طالما فشلت السياسات الالتفافية لإزاحة هذه القوى من الطريق عبر القرارات الدولية (كالقرار ١٥٥٩) ومشروعات التسوية (كخريطة الطريق..) والضغوط المالية والسياسية (كتلك التي تمارس ضد حماس وعلى مؤازريها ومؤازري حزب الله الإقليميين: إيران وسوريا)، فليس من سبيل إلى تحقيق عملية الإخلاء والتطهير هذه سوى اللجوء للقوة العارية، هنا تبدو إسرائيل الحليف المتضامن بالأصالة والإنابة، الجاهز لأداء المهمة وترى أن،إعادة صياغة المعادلة اللبنانية الداخلية هو مقدمة لإقامة تحالفات إقليمية تكتيكية والرفع من مستوى عزل سوريا والضغط على إيران،فالشرق الأوسط الجديد يولد وسيولد من رحم الفشل الأمريكي، والغطرسة العسكرية الإسرائيلية، ومن وسط ركام أنظمة استخدمها البيت الأبيض أدوات لبسط هيمنته، وخوض حروبه، من أجل خدمة الأجندات الإسرائيلية، كما أن المقاومات الثلاث، في العراق ولبنان وفلسطين هي التي ستلعب الدور الأكبر في تحديد هوية المنطقة في الأشهر أو الأعوام المقبلة، فالأولى أفشلت مشروع الاحتلال الأمريكي، والثانية أكدت نهاية زمن الحروب الإسرائيلية السهلة، والثالثة فضحت زيف التسويات المنقوصة والمفروضة وفق الشروط الإسرائيلية.

ما لا تدركه الولايات المتحدة هو أن منطقة الشرق الأوسط ليست منطقة فارغة خالية من السكان حتى يمكنها ترتيبها بالاتفاق مع الحكام ومحاولة استمالتهم، وما تغفله هو أن استخدام القوة العسكرية الغاشمة لتدمير دولة كاملة لا يمكن أن يؤدى أبدا لمشاعر ايجابية تجاه الولايات

المتحدة حتى ولو قامت الولايات المتحدة فيما بعد بالقيام ببنائها من جديد وبشكل كامل على نفقتها، فسكان هذه المنطقة وأجهزة إعلامها ومثقفوها وقادة الرأي بها ليسوا جماعة من الحمقى لكي لا يدركوا حقيقة الأمر ويحملوا حزب الله المسؤولية كاملة عن تدمير لبنان، بل إن مشاعر القهر أمام الغطرسة الأمريكية رفعت من أسهم حزب الله في الوطن العربي كله ومشاعر القهر والظلم والكره هذه قد تؤدى لانتشار بذور لحركات مقاومة عديدة في البلدان العربية.

٣- تداعيات الحرب على لبنان

لقد أذهلت المقاومة اللبنانية الصهاينة أثناء الحرب، ليس بمستوى تخطيطها واستعدادها فقط، ولكن أيضاً بمستواها العالي القتالي الفني والمعنوي، ويفسر هذا الإنجاز من قبل المقاومة بـِ "تزاوج العقل مع الإيمان" الذي وفر للمقاوم اللبناني ما أنجزه العقل من تدريب على مستوى عالٍ، وما أنجزه الإيمان من استبسال في القتال حتى الشهادة، وكان ذلك مصدر تفوق على المقاتل الإسرائيلي، وهي أمور اعترف بها العدو بمرارة، كما صنعت المقاومة اللبنانية إنجازاً مماثلاً في الإعلام، وأثبتت أنها على معرفة واضحة بأن "الإعلام الناجح هو نصف الانتصار في الحرب" حسب تعبير الأستاذ خير الدين حسيب.

كما زادت مصداقيتها أثناء الحرب على ما كان لقيادتها من مصداقيةً موجودة سلفاً، وهذا مما دعم إعلامها وساعدها في ردع العدو الذي أخذ كلامها وتهديداتها مأخذ الجد والذي حسّن من قدرتها على الردع.

على أن الفشل العسكري الإسرائيلي أمام المقاومة الإسلامية وما تشكل نتيجة ذلك من معادلات سياسية: أزمة داخلية إسرائيلية، وأزمة داخلية أميركية، وأزمة أميركية مع أوروبا والدول الكبرى الأخرى، أخذت تفرض على الإدارة الأميركية التراجع أمام أوروبا كما تجلى في قبول الشروط الفرنسية الألمانية الإيطالية في تسلم ملف القرار ١٧٠١ بما في ذلك تفسيره الذي لا يشمل النص صراحة على نزع سلاح حزب الله، أو نشر قوات اليونيفيل على الحدود السورية-اللبنانية، هذا يدفعنا لطرح انعكاسات العدوان على لبنان على المشهد اللبناني والإسرائيلي والإقليمي والدولي، في محاولة لفهم أبعاده وتداعياته، ولعل القرار ١٧٠١ جزء مهم منذ هذه التفاعلات الحاصلة بعد وقف إطلاق النار.

لقد حققت المقاومة الوطنية في لبنان فعلاً نصراً استراتيجياً وتاريخياً كما قال السيد حسن نصر الله في خطابه الذي تلاَ مباشرةً إعلان وقف العمليات الحربية، وكما اعترفت بذلك أطراف كثيرة في إسرائيل وفي الغرب، في المقابل، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها من هذه الحرب، ولذلك وبعد أن خرجت "إسرائيل" خالية الوفاض من حربها على لبنان وحزب الله وبعد أن أجمعت شتى المصادر والتحليلات والتقديرات العسكرية على أن "إسرائيل" منيت بهزيمة خارقة في لبنان أمام حزب الله بالنظر إلى إخفاقها الكامل في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية على حد سواء ونظرا لإصابتها بإصابات إستراتيجية مؤلمة لم ترد في كل حساباتها وتقديراتها الحربية، فقد كان وما زال من أخطر استخلاص هناك "إن على إسرائيل أن تعد العدة لجولة حربية أخرى مع حزب الله.

صحيح أن العدوان على لبنان لم يحقق مقاصده بسبب الوقفة الباسلة لرجال حزب الله والصمود اللبناني وتماسكه، إلا أن ذلك لا يعني أن مسعى تحقيق الأهداف قد توقف، بل لعلي أزعم أن الطرفين الإسرائيلي والأميركي باتا أكثر إصراراً على بلوغها، لإثبات أنهما لا يزالان «القوى التي لا تقهر» على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولئن تحدث رئيس الأركان الإسرائيلي عن جولة أخرى في الصراع العسكري إلا أن الشواهد تدل أيضاً على أن ما لم يتحقق على جبهة القتال، لم تتوقف محاولات إنجازه على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

"على أي حال بدأت تداعيات حرب لبنان في الظهور تباعاً والتي ستصنعها تفاعلات مشاهد أربعة: أحدها إسرائيلي، والآخر لبناني، والثالث دولي، والرابع عربي.

في المشهد الإسرائيلي: بدأت النخبة تكتشف تدريجياً أن "إسرائيل" خسرت الحرب، وسيستمر إحساسها بالهزيمة يتعمق أكثر مع كل يوم يمر. فحكومتها هي التي قررت شن الحرب للرد على عملية محدودة كان بوسعها محاصرة نتائجها، وحددت لنفسها أهدافاً لم تتمكن من تحقيق معظمها، خاصة ما يتعلق منها باستعادة الجنديين الأسيرين وتدمير البنية العسكرية لـ «حزب الله»، وخسائرها الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والأخلاقية وحتى النفسية هي أكبر وأخطر بكثير مما قدرت وخططت، ولذلك من المتوقع أن تشهد "إسرائيل" في المرحلة القادمة أزمة سياسية عميقة لنتقتصر على الحكومة وحدها ولكنها ستمتد لتشمل المجتمع الإسرائيلي برمته، والذي أصبح عليه أن يعيد النظر في المرآة ليتفحص نفسه على حقيقتها.

في المشهد اللبناني: تتوزع أحاسيس الناس الآن بين مشاعر الفخر بما أنجزته مقاومة استطاعت أن تحقق ما عجزت دول عربية كبرى عن تحقيقه وشعب التف حولها بشموخ، وبين مشاعر الغضب والذهول من حجم الدمار الذي لحق بالبلاد. لكن فصائل النخبة اللبنانية ستجد نفسها منشغلة بالكامل بمسألتين على جانب كبير من الأهمية والخطورة، الأولى: تتعلق بكيفية تنفيذ القرار ١٧٠١ الذي من المتوقع أن يثير بينها خلافات كبيرة، والثانية: تتعلق بأعمار لبنان والذي من المتوقع أن يشدها نحو الوحدة ورص الصفوف. فإذا تغلبت عوامل الوحدة التي صنعت الانتصار سيتمكن لبنان من الخروج من محنته أقوى وأكثر قدرة على التأثير في محيطه الإقليمي، أما إذ تغلبت عوامل الفرقة والانقسام لا قدر الله فسيعود لبنان ضعيفاً من جديد.

في المشهد الدولي: تبدو صورة الأمم المتحدة كئيبة بعد أن أظهرتها الأزمة اللبنانية بمظهر المنظمة الخاضعة كلياً لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن اختبار المصداقية الذي تتعرض له لم ينته بعد. فسوف تتعرض الأمم المتحدة لمزيد من الضغوط الأميركية لحملها على تنفيذ القرار ١٧٠١ بطريقة تسمح لـ"إسرائيل" بأن تحقق بالوسائل السياسية ما عجزت عن تحقيقه عسكرياً.

وأخيراً فقد بات واضحاً أن الأزمة اللبنانية وضعت النظام الرسمي العربي في مأزق كبير وأيضاً على مفترق طرق. فهذا النظام يغترف رسمياً، بل يقرر في الواقع، أن عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي انهارت وانتهت بسبب قيام الولايات المتحدة، التي كان من المفترض أن تلعب دور الوسيط النزيه، بتسليم مفاتيحها بالكامل إلى "إسرائيل"، لكنه في الوقت نفسه لا يملك بديلاً مقنعاً يسمح له باسترداد الحقوق العربية المغتصبة ولم يعد أمامه من وسيلة سوى الذهاب إلى مجلس الأمن! وفي سياق كهذا يمكن أن ينساق النظام العربي في المرحلة القادمة نحو حالة استقطاب بين معسكرين: أحدهما يرى في المقاومة وسيلة وحيدة لاسترداد الحقوق العربية، على الأقل من أجل تمكين المفاوض العربي من الإمساك بأوراق ضغط تمكنه من المناورة والثبات على الموقف، أما المعسكر الآخر فيرى في استمرار المقاومة خطراً على مصالحه ودفعاً للمنطقة نحو الراديكالية والثورة [1].

[1] حسن نافعة: "القرار ١٧٠١ لغم سياسي يهدد الوضع اللبناني"، صحيفة الحياة اللندنية ٢٤/٨/٢٠٠٦.

أ- دروس ما بعد الحرب اللبنانية- الإسرائيلية

ولعل من أهم وأخطر تداعيات الهزيمة تلك التداعيات المتعلقة بالبنية الثقافية والنظرية العقدية للجيش الذي كان لا يهزم في ثقافتهم ومعتقداتهم.

فقد حطمت وأسقطت نتائج الحرب من ضمن ما حطمت وأسقطت جملة من النظريات والمفاهيم الحربية القتالية التي درج ذلك الجيش على تبنيها وتطبيقها على مختلف الجبهات العربية بمنتهى الغرور والبلطجة العسكرية الإجرامية على مدى العقود الماضية

إن نجاح بضعة آلاف من مقاومي "حزب الله" في تعطيل آلة الحرب الإسرائيلية وتمريغ قادتها في الوحل لأكثر من شهر، وتكبيد الجيش الإسرائيلي خسائر كبيرة في الأرواح لم يعهد من قبل، وإيصال الحرب، عبر الصواريخ الصغيرة، إلى قلب المدن الإسرائيلية، عرَّى القيادات العسكرية العربية، وزرع الشك في مهنيتها وكفاءتها، ومثل اتهاماً لها في التزامها وإرادتها الوطنية. وهي مضطرة الآن إلى إعادة النظر في مذاهبها العسكرية وتأهيلها، والتفكير من جديد بدورها ومكانتها في الحياة الوطنية.

لقد أحرج صمود "حزب الله" النظم العربية التي تخلت، بما فيها النظم المتاجرة بالقومية، عن التفكير في أية رؤية إستراتيجية أو تخطيط لاسترجاع الأراضي المحتلة، أو تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، منذ انهيار محادثات جنيف عام ٢٠٠٠، وأصبحت تنتظر، ابتلاع "إسرائيل" وتهويدها لما احتلته من الأرض العربية. وأحرج بالقدر نفسه المعارضات الديمقراطية التي اعتقدت أن تهافت النظم القائمة، وتغير موقف الدول الكبرى منها، قد جعل المراهنة على الإصلاح والديمقراطية حقيقة واقعة والبند الأول في أجندة الشعوب التاريخية. وأحرج المثقفون الذين اعتقدوا أن العلمانية هي الوريث الشرعي لانحسار القومية وتنامي ديناميكيات العولمة الثقافية والاقتصادية. فإذا بمصير المشرق العربي معلقاً، أكثر من أي فترة سابقة، على مقاومة ميليشيا شعبية ومذهبية معاً، تستمد قوتها الرئيسية، المعنوية والعسكرية، من ارتباطها الروحي والمادي ببؤرة الثورة/ الدولة الإسلامية الإيرانية، ومفصلها عليها. وهي ثورة/ دولة من خارج العالم العربي، وفي منظور الكثير من أبنائه، في تنافس معه [1].

وشكل صمود "حزب الله"، تحدياً كبيراً وحاسماً للإدارة الأميركية التي اعتقدت أنها تستطيع إعادة السيطرة على مصائر البلاد العربية، والمشرق العربي بشكل خاص، بالقوة. واستخدمت

[1] د. برهان غليون: "دروس ما بعد الحرب اللبنانية- الإسرائيلية"، صحيفة الاتحاد الإماراتية ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٣.

"إسرائيل" كذراع ضاربة لتحقيق هذا الهدف. وهو تحدٍّ موجه بشكل خاص لإدارة "المحافظين الجدد"، أصحاب خطط التغيير والانقلاب، الذين دفعتهم غطرسة القوة إلى الاعتقاد بأنهم يستطيعون إعادة بناء الواقع كما يشاءون، وحسب أفكارهم المريضة وأوهامهم، مهما كانت عواقب هذا البناء أو آثاره على مصالح الشعوب والمجتمعات ومصيرها.

و أثبت المقاوم اللبناني أنه على درجة عالية من الإيمان الكبير والعقيدة المخلصة في القتال والروح المعنوية التي فقدها الجنود العرب في ظل أنظمة حولت الجيوش من جيوش وطنية إلى جيوش لحماية عروشها ومصالحها وتوريث الحكم فيها.

ب- قرار(١٧٠١) المخاطر وفرص التطبيق

ألقرار رقم جديد أضيف لقائمة قرارات الأمم المتحدة لوقف العنف في الشرق الأوسط، فبعد شهر كامل من الهجمات والمتوغلات العسكرية الإسرائيلية والردود الصاروخية لحزب الله تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار الأميركي الفرنسي وصوّت جميع أعضاء المجلس (إل ١٥) مساء الجمعة ١١-٨-٢٠٠٦ لصالح القرار، ليكون برأي المحللين أول فرصة حقيقية لوقف العمليات العسكرية، صياغة القرار حاولت أن توازن بين المطالب الإسرائيلية وخطة النقاط السبع التي وضعتها الحكومة اللبنانية، فالغموض الذي اكتنف بنود القرار عكس التوازنات المحيّرة والحرجة للأطراف الفاعلة والمعنية بالأزمة، ساعياً إلى إرضائها جميعاً، من دون أن يتفق ذلك مع نتائج المعركة العسكرية التي جرت على الأرض،فهو أقصى ما يمكن للبنان تحقيقه في ضوء التعنت الأمريكي الواضح والانحياز الكامل لإسرائيل، منوهين بأنه لبى قسما أساسيا من مطالب الحكومة والقوى السياسية اللبنانية.

ففي أولى فقراته طالب القرار بوقف كافة العمليات العسكرية الهجومية من جانب طرفي النزاع إسرائيل وحزب الله ودعا بعدها الحكومة اللبنانية والقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة اليونيفيل إلى نشر قواتهما معا في الجنوب بالتوازي مع انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، كما شدد القرار على ضرورة بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كافة أراضيها مما لا يترك مجالا لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة مجددا دعم الأمم المتحدة للاحترام القوي للخط الأزرق ولم يتناسَ قرار مجلس الأمن مسألة دعم لبنان بل طالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات فورية لزيادة الدعم المالي والإنساني للشعب اللبناني بما في ذلك عودة النازحين وإعادة فتح المطارات والمرافق ودعما لتلك الفقرة أكد المجلس على مسؤولية جميع الأطراف عن ضمان

تطبيق القرار وعن السبيل لإرساء وقف لإطلاق النار والتوصل إلى حل دائم شدد المجلس على ضرورة نزع أسلحة كافة الجماعات المسلحة في لبنان وحظر نقل أي أسلحة أو معدات عسكرية لأي جهة باستثناء الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة، أما إسرائيل فهي مطالَبة بموجب القرار بتزويد الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام في لبنان التي بحوزتها وبينما أكد قرار مجلس الأمن ضرورة الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفَين من قِبل حزب الله شجع الجهود التي تهدف إلى تسوية مسألة الأسرى اللبنانيين لدى إسرائيل وفيما يتعلق بقضية مزارع شبعا وترسي الحدود ستعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع الممثلين الدوليين والأطراف المعنية بتقديم اقتراحات خلال ثلاثين يوما [1].

يعد هذا القرار أول قرار في سياق الصراع العربي الإسرائيلي الذي يتخذ من أجل "تجميل" إخفاق إسرائيل العسكري في تحطيم قدرات حزب الله وليس من أجل تكريس انتصار لها. والتغطية على الفشل العسكري الإسرائيلي في مواجهة حزب الله.

ويؤكد د. طلال عتريس الأكاديمي والخبير السياسي اللبناني على أن "القرار رغم ما كل ما يحتويه من ثغرات، فإنه يحفظ مطالب القوى السياسية اللبنانية؛ نظرا لأنه قد حقق بعض الأهداف من أهمها: إلغاء القوة الدولية التي كانت ستأتي إلى لبنان تحت البند السابع، وعدم وجود أي إشارة إلى وصف حزب الله بالميليشيا، أو أي إشارة مباشرة لنزع سلاح المقاومة، كما أن القول بتوقف إمداد لبنان بأسلحة عبر دول أخرى مثل سوريا وإيران ليس مثمرا؛ نظرا إلى أن لبنان لم يدخله سلاح عبر طريق رسمي، وهذا أمر معروف".

على الرغم من الجدل الذي أثاره، ولا يزال، قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠١) والمتعلق بوقف 'الأعمال العدائية' التي تشنها إسرائيل علي لبنان، إلا أن المحك الأساسي للتعرف عليه هو مدى نجاع هذا القرار، وقدرته علي إنهاء النزاع الحالي، يكمن في مدى توافر الفرص اللازمة لتطبيقه، واستعداد كل طرف للتعاطي معه بإيجابية.

" ثمة قراران أو إجراءان اتخذا على الأرض جعلا القرار ١٧٠١ في مأزق إذ أريد تفسيره وفقا للقراءة الأميركية، بل وضعاه على سكة تقربه إلى ما يمكن أن يكون مقبولا في إطار الإجماع اللبناني.

---

[1] ينظر نص القرار ١٧٠١ الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، ليلة السبت ١٢-٨-٢٠٠٦.

الأول موافقة حزب الله على انتشار الجيش اللبناني على طول الخط الأزرق، الأمر الذي نقل تنفيذ انتشار الجيش إلى الحوار اللبناني-. أما الثاني فكان المبادرة العفوية الشعبية بعودة النازحين إلى الجنوب ما بين نهر الليطاني والخط الأزرق، وقد لاقت تشجيعا من حزب الله وحركة أمل في الآن نفسه.

وبهذا أصبحت المواقع التي سينتشر فيها الجيش وقوات اليونيفيل محاطة ببحر من الجماهير الملوحة بالعلم اللبناني ومعه علم حزب الله، ما رسم خريطة على الأرض لكيفية تنفيذ القرار ١٧٠١ مناقضة تماما للقراءة الأميركية-الإسرائيلية له، ومطابقة تماما للواقع الشعبي ولنتائج موازين القوى التي اتسمت بالفشل العسكري للعدوان، وبالنصر للمقاومة الإسلامية وللصمود الشعبي ووحدة الموقف اللبناني، كما تجليا في مواجهة العدوان.

من هذا ندرك لماذا راح تيد لارسون يتحدث عن هشاشة الوضع، ولماذا راح الجيش الإسرائيلي يستدرج حزب الله للرد على خروقاته، ولماذا جعل جون بولتون يتميز غيظا وهو يتحدث عن ضرورة صدور قرار ثان يحل عمليا محل القرار ١٧٠١ [1].

ألغام القرار ١٧٠١

إن القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠٠٦/٨/١١، في اليوم الثلاثين للحرب الإسرائيلية السادسة، هو وفق ما سبق وفي حصيلته الجوهرية "مرحلة" على الطريق. لم تتغير الأهداف الموضوعة، إسرائيليا ودوليا، ولكن العجز عن تنفيذها الفوري، نتيجة الصمود المزدوج، عسكريا من جانب المقاومة، وسياسيا من الغالبية الشعبية الكبرى، بغض النظر عن مواقف القوى السياسية، الحقيقية و"التكتيكية" الجماعية والانفرادية، هذا العجز هو الذي دفع إلى قرار "تمهيدي"، فيه سلسلة من الألغام البالغة الخطورة، المعدة للمرحلة التالية، مع قابلية أن تكون سياسية وعسكرية، لاسيما وأن ما لم يتحقق بالقوة العسكرية حتى الآن، هو بطبيعته غير قابل للتحقيق بالوسائل السياسية وحدها، ويمكن رصد هذه الألغام على النحو التالي:

١- كان المطلوب في البداية استكمال المهمة العسكرية الإسرائيلية بإيجاد قوة عسكرية دولية مخولة باستخدام القوة بمرجعية الأمم المتحدة أو دون الرجوع إليها، للتحرك داخل لبنان

---

[1] منير شفيق: "العدوان الإسرائيلي على لبنان يفشل سياسيا أيضاً"، مقال موقع الجزيرة
www.aljazeera.net/NR/exeres/14C1071E-6470-42DA-BA63-FD39920C18D4.htm

وعلى حدوده الدولية للقضاء على المقاومة، من حيث بنيتها العسكرية وتواجدها الجغرافي على الأقل، وما تتلقاه من دعم خارجي. والقرار الصادر يضاعف القوة الدولية عددا وعتادا، ويجعل فرنسا شريكا أساسيا فيها، وهذا وحده يكفي لتوقع خطوات تالية، بما في ذلك قرار ينطوي على التخويل باستخدام القوة العسكرية وفق البند ٧ من ميثاق الأمم المتحدة، والمطلوب إلى ذلك الحين إيجاد الأرضية المناسبة في ساحة المعركة مباشرة، وعبر تبديل المعطيات الإقليمية المرتبطة بها.

٢- الانتقال المدروس من مرحلة "الإرهاب" إلى مرحلة الإغراء، أي من عملية التدمير العسكري الشامل للبنان، ببنيته التحتية، مع استخدام القتل الجماعي والمذابح العلنية للقضاء على الإرادة الشعبية المتمثلة في احتضان المقاومة، إلى عملية البناء والتعمير تحت عنوان "الدول المانحة" مع كل ما يتضمنه ذلك من شروط تقليدية معروفة لفرض إرادة المانح على الآخذ، وهذا ما ينطوي أيضا على تحويل مركز الثقل لتأثير الدول الإقليمية داخل لبنان، من سوريا وإيران على وجه التخصيص، إلى الدول المستعدة لتقديم الدعم المالي كالسعودية، والسياسي الداخلي وربما الأمني على غرار ما يجري في فلسطين كمصر، وفي هذا الإطار كان التحرك المتأخر لبعض تلك الدول، ثم الأخذ بجانب شكلي كحل وسطي في تحديد الوفد المرسل إلى نيويورك، بعيدا عن تأثير الدول ذات العلاقة المباشرة مثل سوريا، ولكن ليس بعيدا عن تأثير دول أخرى مثل مصر والسعودية.

٣- التمهيد لمزيد من القرارات الدولية التي يراد الاستناد إليها لحصار "قنوات" التواصل والتعاون والدعم ما بين المقاومة في لبنان، البلد العربي الإسلامي، وبلدان عربية وإسلامية أخرى، على غرار ما جرى تنفيذه واقعيا مع المقاومة والشعب الذي يحتضنها داخل فلسطين. وهنا كان التركيز الأكبر في معظم فقرات القرار الدولي الصادر بصياغة لا تقتصر على استهداف إخلاء المنطقة الجنوبية من لبنان من سلاح المقاومة، أي من وجودها أصلا، بل تركز تركيزا كبيرا وشاملا على "تجفيف منابع" وجودها وقوتها، دعما بالمال أو السلاح.

ومن هنا يمكن القول إن ما ورد في صياغة القرار ينعكس بوضوح في طبيعة الإعداد للانتقال إلى مرحلة تالية لتحقيق ما حال دون تحقيقه في الوقت الحاضر واقعٌ فرضته المقاومة على أرض المعركة بصورة مفاجئة لعدوها وخصومها ومناوئيها:

١- إن العجز عن القضاء على المقاومة الإسلامية المسلحة في لبنان الآن، تحول في القرار إلى خطوات تمهيدية لحصارها، من أجل القضاء عليها في جولة تالية، عسكرية وسياسية، بمشاركة دولية، وربما بعد هجمة عسكرية على سوريا لإخراجها من الساحة، أو لكسر ما يوصف بالمحور الممتد من إيران إلى سوريا إلى المقاومة.

٢- إن العجز -بسبب الصمود في الجبهات وشعبيا- عن تطوير المواقف العربية واللبنانية الداخلية الصادرة في بداية الحرب لتحميل منظمة حزب الله المسئولية عن اندلاعها، وبالتالي المسئولية عن نتائجها، تحول في القرار إلى التمهيد تحت عنوان السيادة اللبنانية المتفق عليها، من أجل تحويل هذه السيادة بدعم دولي وإقليمي، إلى "سيطرة" تسمح بما يتفق مع ما تريده القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية، ولا تسمح بما لا يتفق معها وإن اتفق مع الإرادة الشعبية بغالبية كبرى، ومع ما تريده قوى إقليمية أخرى.

تأجيل "الضربة القاضية"

إن معظم فقرات القرار تنطوي على الشروع منذ الآن بالخطوات المطلوبة لحصار المقاومة، وتأجيل "الضربة القاضية" إلى ما بعد استكمال مفعول الحصار:

١- لبنانيا.. تحت عنوان العمل السياسي واعتماد "احتكار سلطة القوة للدولة"، داخليا فقط، أي مع عدم تمكين الدولة من الوصول إلى مستوى من القوة يردع العدو الإسرائيلي عن أي تحرك عسكري مستقبلي، تحت أي ذريعة حقيقية أو مختلقة، وشبيه ذلك سبق صنعه في دول "مواجهة" أخرى كما هو معروف.

٢- عربيا.. تحت عنوان ما تضمنه القرار للحيلولة دون وصول سلاح أو عتاد أو المشاركة في تدريب أو ما شابه ذلك في صالح المقاومة، من جانب دولة إقليمية ما، والمقصود سوريا وإيران، وقد يبلغ التصعيد في هذا الاتجاه إلى مستوى عمل عسكري ضد سوريا، وهو ما يحتاج إلى حديث منفصل.

٣- دوليا.. فالموافقة بالإجماع رغم طول فترة المداولات، تضمنت واقعيا تلاقي القوى الدولية الرئيسية على ما تضمنه القرار، وهو في زبدته: إنكار مشروعية المقاومة.. وإنكار مشروعية دعمها، وبالتالي العمل في هذا الاتجاه لاحقا أيضا [1].

"كما اتسم القرار بعدد من الخصائص الخطيرة أولها أنه حمَل حزب الله المسؤولية الكاملة عما حل بلبنان من دمار وخراب، على أساس أن الحزب وفقاً للقرار هو الذي قام بالهجوم على "إسرائيل" يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ وخطف الجنديين ولذلك انتهى القرار إلى ضرورة إطلاق سراح الجنديين المخطوفين من دون شروط، أما الأسرى اللبنانيون فقد طالب بـ «تشجيع» الجهود الرامية إلى تسوية قضيتهم.

من ناحية ثانية أعلن القرار أن المجلس مصمم على أن يتم الانسحاب الإسرائيلي بأسرع ما يمكن من دون أن يحدد موعداً أو أن يربط بين وقف القتال وبين الانسحاب.

ومن ناحية ثالثة وبالنسبة إلى مزارع شبعا فإن موقف القرار كان أسوأ من موقف المشروع حيث اكتفى القرار بأن أخذ علماً بمقترحات لبنان في النقاط السبع.

من ناحية رابعة ركز القرار بصورة خاصة على قيام الحكومة اللبنانية والقوات الدولية بتنفيذ القرار ١٧٠١ ومساعدة الحكومة على تنفيذ القرارين ١٥٥٩ أي نزع سلاح «حزب الله» والقرار ١٦٨٠ الذي ينص على تخطيط الحدود السورية اللبنانية وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وفي رأينا فإن كلا القرارين ينتقصان من سيادة كل من لبنان وسورية ويتناقضان مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. واهتم القرار بشكل خاص بالتأكيد على الاحترام التام للخط الأزرق في إشارة إلى منع العدوان في المستقبل على "إسرائيل" لأن القرار ركز على فرضية أن "إسرائيل" هي التي تعرضت للعدوان من جانب لبنان هذه المرة.

وأكد القرار من ناحية خامسة على تعقب «حزب الله» ووضع الجنوب تحت إشراف الدولة اللبنانية.

أما القوات الدولية فقد أشار القرار، من ناحية سادسة، إلى أنه سوف يتم تكليفها بعدد من المهام وهي كما أشارت الفقرة ١١ ست مهام هي: مراقبة وقف القتال، مساندة الجيش اللبناني خلال انتشاره في الجنوب وتنسيق الأنشطة المتصلة بهذا الانتشار مع كل من الحكومة اللبنانية

---

[1] نبيل شبيب: "القرار ١٧٠١.. بداية الحصار الإقليمي للمقاومة"، مقال بموقع إسلام أون لاين على الرابط:
http://islamonline.net/arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/08/03.shtml

و"إسرائيل" والمساعدة في تقديم المعونة الإنسانية والعودة السالمة للنازحين ومساعدة الجيش اللبناني على إنشاء منطقة في الجنوب لمراقبة الحدود ونقاط الدخول لمنع تهريب الأسلحة. وفرض القرار حظراً شاملاً على «حزب الله» في مجال الأسلحة والتدريب وغيرهما، وألزم بهذا الحظر الدول والأفراد ووعد بتوسيع صلاحيات القوات الدولية كي تنفذ وقفاً دائماً لإطلاق النار وحلاً طويل الأجل.

من الواضح أن القرار يراهن على حرب أهلية بين «حزب الله» والحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لأن «حزب الله» كان قد وافق على خطة الحكومة على أساس أن يتم الانسحاب الإسرائيلي قبل وقف إطلاق النار، وأن تتم تسوية مسألة سلاح الحزب في إطار لبناني، كما أن القرار أعفى "إسرائيل" من جريمة تدمير لبنان وألصقها بـ «حزب الله» وجند الجميع لمطاردته"[1].

يمكن الزعم بأن القرار ١٧٠١ لم يقدم تسوية حقيقية للنزاع بين لبنان وإسرائيل، بقدر ما يعبر عن 'صفقة' لإنهاء الحرب، يتم من خلالها توفير 'ضمانات' أمنية لإسرائيل في مواجهة حزب الله، مقابل وقف المعاناة الإنسانية التي خلفتها الحرب علي لبنان. وهو بذلك يفند ما روجت له الولايات المتحدة وإسرائيل، عشية بدء الحرب وكمسوغ لاستمرارها، من ضرورة وضع حل دائم للصراع في الشرق الأوسط، وإنهاء أسبابه 'الوجودية'.

ويبقى القرار بمحصلته النهائية غير واقعي وغير عادل، ولا يمكن أن يشكل بالتالي مدخلاً لاستقرار وهدوء الأوضاع، لا في لبنان ولا في المنطقة، لا بل يمكن أن يساهم في إيقاظ أزمات أخرى كانت نائمة، خاصة أنه قد يقود لبنان إلى الحرب الأهلية مجدداً، (وهو ما ترغب به إسرائيل) من خلال محاولته تحميل الدولة والجيش اللبنانيين القيام بما عجزت عنه إسرائيل تجاه حزب الله.

ج- الإستراتيجية الإسرائيلية بعد الحرب على لبنان

لقد فشلت الإستراتيجية الإسرائيلية في الداخل والخارج، وأصبح الكيان المحتل أكثر انكشافاً لقوى المقاومة التي أخذت زمام المبادرة بيدها؛ فإسرائيل تقف الآن مرتبكة أمام ما يسمى بمحور حماس ـ حزب الله ـ سوريا ـ إيران بملفها النووي. ذلك المحور الذي أبدا قدرا كبيراً من الممانعة السياسية ونجاحاً على مستوى المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان رغم حجم

[1] عبد الله الأشعل: "التداعيات القانونية والسياسية الخطيرة للقرار١٧٠١، صحيفة الحياة اللبنانية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦.

الضغط السياسي والتهديد بالحصار الذي سرى مفعوله على الفلسطينيين بعيد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية.

في ضوء الفشل الذريع للإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة قوى الممانعة والمقاومة يعيش الكيان المحتل الآن نقاشاً داخلياً وحراكاً سياسياً لم يبلور موقفاً واضحاً وموحداً إلى اللحظة التي يبحث فيها الإسرائيليون عن أسباب الفشل والإخفاق.

وبعيداً عن أسباب الفشل والإخفاق، يمكن القول: إن الكيان الإسرائيلي يقف بنقاشه وحراكه السياسي أمام خيارين أو إستراتيجيتين، من المتوقع أن يختار إحداهما في المستقبل القريب:

الإستراتيجية الأولى

التوجه إلى المفاوضات مع سوريا للوصول إلى حل يؤدي إلى اتفاق سلام ثمنه إعادة الجولان إلى سوريا حسبما تحدث عن ذلك وزير الأمن الداخلي آفي ديختر (حزب كاديما) إضافة إلى وزير الدفاع عمير بيريتس ووزراء حزب العمل، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني (حزب كاديما) الذين أشاروا بطرق مختلفة إلى إمكانية التحدث مع سوريا. وفي العموم يدعم اليسار الإسرائيلي هذا التوجه.

والمؤيدون لهذا الخيار يتطلعون إلى تحييد سوريا عن دائرة الصراع ـ كما حدث مع مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ـ وبالتالي نزع الرئة التي يتنفس عبرها حزب الله، وتضييق الخناق على حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية التي ستفقد ـ حسب ظن الصهاينة ـ الملجأ والدعم السياسي كون سوريا تمثل أهم مظلة عربية داعمة للمقاومة إضافة إلى فك التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران. أي تأمين المحيط الجغرافي لدولة الاحتلال لمنحها الفرصة بشراكة أمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني بالقوة إن لزم الأمر، بعد أن تكون إيران قد فقدت بعض عوامل قوتها الكامنة في علاقتها مع سوريا، والمقاومة التي ستكون في وضع لا تحسد عليه..

الإستراتيجية الثانية: الاستعداد والتهيؤ لحرب إقليمية قادمة.

وهذا الخيار نابع من الشعور بالمهانة والفشل في جنوب لبنان وغزة، وضرورة رد الاعتبار للجيش الإسرائيلي الجريح، وبالتالي استعادة قدرة الردع الإسرائيلية المفقودة، وفرض "الحل" بالقوة والضغط على الطرف العربي الممانع والمقاوم.

يمكن أن يتساوق مع هذا التوجه حزب كاديما الذي يرأس الحكومة الحالية، إضافة إلى أحزاب اليمين التي ارتفعت أسهمها الشعبية بشكل كبير إثر توقف العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم حزبي الليكود، وإسرائيل بيتنا، على حزبي كاديما، والعمل الحاكمين، إضافة إلى ارتفاع نسبة التأييد لـ بنيامين نتنياهو (زعيم الليكود) ليكون رئيساً للوزراء حيث وصلت نسبة التأييد إلى ٢٢٪، و١٨٪ لـ أفيغدور ليبرمان المتطرف (زعيم إسرائيل بيتنا)، في مقابل ١٢٪ لنائب رئيس الوزراء شمعون بيريز، و١١٪ لرئيس الوزراء إيهود أولمرت، و١٪ لرئيس حزب العمل ووزير الدفاع الحالي عمير بيرتس، وذلك حسب استطلاع للرأي نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في ٢٠٠٦/٨/٢٥

يتوقع أن تتبلور الإستراتيجية الجديدة للكيان الصهيوني خلال الأشهر القادمة التي ستشهد مخاضاً سياسياً داخلياً صعباً بفعل انعدام اليقين الذي يعيشه الإسرائيليون بعد الصدمة التي تلقوها إثر الفشل في لبنان.

يتوقع أن تتبلور الإستراتيجية الجديدة للكيان الصهيوني خلال الأشهر القادمة التي ستشهد مخاضاً سياسياً داخلياً صعباً بفعل انعدام اليقين الذي يعيشه الإسرائيليون بعد الصدمة التي تلقوها إثر الفشل في لبنان.

كما أن أي إستراتيجية يختارها الاحتلال الإسرائيلي ستتأثر ولادتها بعدة عوامل أهمها:

- توجهات الرأي العام الإسرائيلي.
- مدى استمرار واستقرار الحكومة الإسرائيلية الراهنة في ضوء الدعوات للتحقيق، والمحاسبة، والدعوة لاستقالة القيادة الراهنة والتوجه إلى انتخابات مبكرة..
- سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سوريا، الملف النووي الإيراني، العراق، والمقاومة، وموقف تلك الدول المضاد خاصة سوريا وإيران من السياسية الأمريكية.
- كيفية إدارة المقاومة في لبنان وفلسطين لملف العلاقات الداخلية طائفياً وحزبياً، وعلاقتها بالمحيط العربي والإسلامي.

– القدرة العسكرية التي تتمتع بها المقاومة، ومستوى صمودها وثباتها في مواجهة الاحتلال[١].

إن قراءة المشهد السياسي والعسكري يستنتج منه أن العدو الصهيوني لم يستطع تحقيق أي هدف من أهدافه سوى تدمير البنى التحتية واستهداف المدنيين من خلال استخدام تفوقه الجوي وقد ظهر واضحا أنه عاجز عن تحقيق أي انتصار بري، كما أن العدو الصهيوني يتعرض لأزمة داخلية خانقة نتيجة الصواريخ التي انهمرت بكثافة على مدنه ومستوطناته والتي أدت إلى نزوح أكثر من نصف مليون يهودي عن مستوطناتهم إلى مناطق أكثر أمنا واختباء الآخرين في الملاجئ لفترات طويلة إضافة إلى تدمير الموسم السياحي وإيقاع خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة تفاعلات الحرب ووصولها إلى مناطق مستقرة وآمنة اقتصاديا كما جرى في حيفا مع إمكانية تطورها لتصل إلى تل أبيب ونواحيها.

حزب الله كسب المعركة فعلاً والحروب دائماً مقياس النصر والهزيمة فيها هو مدى ما يصل إليه الطرف الذي أطلق الحرب من أهداف سياسية كانت وراء قرار الحرب بالنسبة إليه، خلال ٣٣ يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان وعلى المقاومة في لبنان تبين أن كل الأهداف التي ساقتها إسرائيل سقفا لحربها لم يتحقق منها شيء لا.. وهي أهداف ثلاثة بالمناسبة في البداية كان أعلنتها إسرائيل، عودة الأسيرين الإسرائيليين دون قيد أو شرط، تدمير القدرة العسكرية لحزب الله، ثم نزع سلاح حزب الله وتنفيذ القرار ١٥٥٩، لا الأسيرين عادا، لا القدرة الاستراتيجية العسكرية لحزب الله دُمرت، لا سلاح حزب الله سُحب وبدأت إسرائيل أثناء العدوان تكتشف أنها طرحت سقفا عاليا جدا من الأهداف لا تستطيع الوصول إلى تحقيقه، فبدأ يتناقص كما أسميه منسوب هذه الأهداف إلى حيث يعبر عن نفسه بشكل واقعي، بدأ الحديث مثلا عن تخفيض القدرة العسكرية للمقاومة، إخراج المقاومة إلى ما وراء نهر الليطاني، القبول بنشر قوة دولية.

سيركز معسكر الأعداء على ضرب أهم ثلاثة مكاسب حققتها المقاومة بالدم اللبناني، الحنكة السياسية والقدرة العسكرية في هذه الحرب. أولا: محاولة تفتيت أرضية التفاهم والتلاحم

---

[1] أحمد الحيلة: "الإستراتيجية الإسرائيلية بعد الحرب على لبنان"، موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ على الرابط:

www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=36709&NrIssue=1&NrSection=2

الوطني لصون وحدة لبنان لإشعال الحرب الأهلية. ثانياً:تقزيم أبعاد الانتصار عربياً وإسلاميا ومنع ترجمته وتعميمه كنموذج. ثالثاً: التقليص من أضرار زعزعة هيبة قوة الردع الإسرائيلي بمزيد من الدموية والتعنت على الجبهة الفلسطينية مع النية المبيتة للعودة للانتقام من المقاومة اللبنانية وشعبها في أول فرصة سانحة. فهل سيكون قرار ١٧٠١ خشبة خلاص لإسرائيل ومصيدة للمقاومة وثقافتها في المنطقة العربية الإسلامية.

ما يخشى أن الحرب الإسرائيلية ضد لبنان هي بالفعل بمثابة جولة أولى من حرب إقليمية على تشكيل الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، بعد أن باتت الولايات المتحدة تعتقد بأنها تستطيع أن تفرض إملاءاتها السياسية وأولوياتها بوسائل القوة، وفق مبدأ الحرب الوقائية، وبعد أن باتت هذه المنطقة، في عرف الدول الكبرى، بمثابة رجل مريض ينبغي علاجه، باستئصال المرض منه (الإرهاب" والتطرف) وبفرض الوصاية عليه، بدعوى إصلاحه!

الأسئلة المحرجة

يبقى موضوع علاقة المقاومة بالدولة اللبنانية وسيادتها، ومدى الحاجة إلى استمرارها، وهل هي "مقاومة" أو "ميليشيا"؟ يمكن في هذا المجال إيراد الملاحظات التالية: - لقد جاء في "البيان الوزاري" للحكومة اللبنانية الحالية والذي بموجبه حصلت على ثقة مجلس النواب اللبناني ما نصه: "إن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية، فهل هناك أوضح من تخويل المقاومة اللبنانية ما قامت به من الدفاع عن كرامة لبنان في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية وتحرير أرضه؟ - وهل استطاعت الدولة اللبنانية من خلال إمكاناتها الذاتية، أو من خلال مجلس الأمن، إيقاف اختراقات إسرائيل المتكررة لأجواء لبنان ومياهه الإقليمية و"للخط الأزرق" أحياناً؟ - وهل هناك وسيلة أخرى لتحرير شبعا واستعادة الأسرى وخرائط الألغام ومواجهة الاعتداء الإسرائيلي من خلال أسلوبٍ آخر غير المقاومة؟ وهل استطاعت الدولة بإمكاناتها الحالية، وما هو متاحٌ لجيشها الحالي، أن تحقق تلك الأهداف رغم عشرات السنين على ذلك؟ [1]

---

[1] خير الدين حسيب:" حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها" جريدة العربي على الرابط:
www.al-araby.com/articles/1023/060826-1023-anw01.htm

خلاصة

إن رايس تقصد بالشرق الأوسط الجديد أن يكون منطقة دون أدنى مقاومة للهيمنة الأميركية والإسرائيلية، أي منطقة دون حركات مقاومة في فلسطين المحتلة، ودون حزب الله وبقية قوي المقاومة اللبنانية، ودون سوريا، ودون إيران، ودون أي أطروحة مقاومة أو تيار سياسي قادر عل النضال والممانعة، منطقة ليس فيها أدنى إعاقة للمصالح الخارجية الأمريكية.

ما تريد واشنطن تحقيقه من مشروع الشرق الأوسط الجديد هو تصفية تدرجية للمقاومة في لبنان، وما لهذا الأمر من تداعيات سلبية على المقاومة في فلسطين، بالتوازي مع إنهاء ملف الأسرى اللبناني ومزارع شبعا لإخراج لبنان تدريجياً من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وأيضاً استكمال المشروع الإسرائيلي في فلسطين تحت عنوان 'انسحاب أحادي الجانب' وفرضه على السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية بشكل تدريجي أيضاً، وبدء عملية التطبيع بين العرب وإسرائيل، فمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم علي فكرة وضع نهاية للمقاومة يواجه الآن باحتمال مختلف هو تعميم ثقافة المقاومة، بما يعني سقوط كل الرهانات الأمريكية مجددا وتأكيد حقيقة مهمة هي أن الشرق الأوسط بات متخصصا في إفشال المشاريع الأمريكية.

لقد أظهرت الحرب مقدرة عسكرية وسياسية وإعلامية متميزة لحزب الله والمقاومة اللبنانية، فمن النجاح في تنفيذ عملية "الوعد الصادق"، وأسر الجنديين الصهيونيين، إلى إصابة البارجة العسكرية الصهيونية المتطورة جدا إلى وصول القصف الصاروخي للمقاومة اللبنانية إلى العمق الصهيوني إلى اعتماد التكتيك العسكري والسياسي المتدرج إلى اعتماد أسلوب حرب العصابات بأرقى أشكالها،وسط خطاب سياسي وإعلامي هادئ بعيد عن المبالغات، دقيق في تعابيره، صادق في وعوده، منفتح في توجهاته صلب في ثوابته يمكن من خلاله لأي مراقب أن يلحظ تطورا كبيرا في أسلوب المواجهة العربية مع العدو الصهيوني لم يعهده من قبل.

وكشفت هذه الحرب الصهيونية على لبنان، كيف أن منظمة شعبية للمقاومة كحزب الله نجحت في هذه المواجهة مع أعتى قوة إقليمية مدججة بأكبر ترسانة عسكرية ومدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما أسقطت المقاومة اللبنانية وقبلها المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية منطق العجز والتخاذل والتذرع بفارق القوة بين العرب وأعدائهم لاعتماد سياسات استسلامية وعززت بالتالي فكرة المقاومة على مستوى الأمة، المسألة هي بوجود إيمان قوي مصحوب بإرادة المقاومة ورفض الخنوع، إذ وُجد هذا الإيمان وهذه الإرادة،

فيمكن بإمكانيات بسيطة وبتخطيط مدروس تحقيق نتائج مذهلة كالتي حققها حزب الله مرتين الأولى عام ٢٠٠٠، والثانية في هذه المواجهة حرب ٢٠٠٦.

كما أن التحركات الجماهيرية العربية والإسلامية والعالمية المساندة للشعبين الفلسطيني واللبناني ومقاومتيهما عبرت عن عمق الوحدة على مستوى الأمة في القضايا المصيرية كما أكدت تفاعل أحرار العالم مع قضايانا العادلة الشيء الذي ينبغي التأسيس عليه من أجل بناء حركة شعبية لمواجهة التحديات في اتجاه صياغة برنامج حقيقي يخرج الأمة كلها من حالة الانتظار والترقب المزدوج بدرجة عالية من التخاذل والتواطؤ على مستوى الحكام والبدء في الإعداد لمرحلة المواجهة الشاملة حيث تحتشد الأمة بكامل طاقاتها الشعبية والرسمية حول مقاومتها في فلسطين والعراق ولبنان وحول مواقع الممانعة في المنطقة انطلاقا من وحدة المعركة ووحدة العدو ووحدة المصير والقضية والمقاومة.

ولذلك نقول في هذه الخلاصة المكثفة وفي سياق قراءتنا الإستراتيجية لتداعيات هذه الحرب الإسرائيلية العدوانية السادسة أن على الجميع عربيا الاستعداد لحرب أميركية/ إسرائيلية عدوانية أخرى في الأفق المنظور، إذ لنتطول الأمور، وأياً كانت التطورات المرشحة للوقوع في الأمد المنظور، فالثابت أن العدو الصهيوني يجاهر بإرادته على مواصلة العدوان، مع التمسك التام بالخيار العسكري واعتباره الخيار الأول، غير القابل للنقاش، بل القابل دائماً للاستثمار إلى أقصى حد، كما أن أصحاب هذا المشروع الاستعماري الجديد لا يملون الكمون ثم الإطلال على فترات زمنية متفاوتة.. وهكذا فإن علينا ألا نفترض أفول هؤلاء القوم ولا طي مشروعهم إلى الأبد طالما أن هزيمة نهائية لم تحط بهم، وطالما أن الأمة العربية، بعمقها الحضاري العربي والإسلامي، لم تلتقِ بشكل نهائي على المشروع البديل، مشروع المقاومة بمعناه الشامل.

وأخيرا نقول: هناك في فلسطين جبهة مشتعلة ومرشحة لمزيد من التصعيد نظرا لمخططات الاحتلال الإبادية للحقوق الفلسطينية التي لم تكتمل، وهناك في لبنان هزيمة حارقة تكبدها الجيش الذي لا يقهر وتمزقت صورته الردعية بصورة مذهلة.

و على الأمة بعد تجربة لبنان أن تعيد برمجة حساباتها على أسس أخرى، فقد ولى زمن الهزائم، وآن لنا أن نتنفس هواء الحرية والكرامة والانتصار.

فالصراع في فلسطين ولبنان يرتكز بشكل أساسي على منطق العدالة وقوة الإرادة وهو ما تمتلكه المقاومة وتستمد منه الإبداع وتطوير وسائلها باستمرار لمواجهة الاحتلال والعدوان

وهنا يبرز ضعف الموقف الإسرائيلي فمن لديه القدرة على الصمود والثبات، وليس العدة وأدوات التدمير هو الذي سينتصر ويحقق النجاحات بالنقاط في معركة تتحول أسطورة الجيش الذي لا يقهر إلى شعار أكثر منه حقيقة.

النظرة الموضوعية المحللة والمؤرخة لهذا الحدث تقول لنا إننا لسنا أمام ظاهرة فردية بدأت وستنتهي بالسيد حسن نصر الله وحزب الله وحركة حماس،بل أمام مرحلة جديدة تشكل منعطفا مفصليا في التاريخ السياسي-الديني-العسكري للمنطقة، والأمة بأكملها، دشنت المقاومة فيها انطلاق مرحلة جديدة من تاريخ الأمة، مرحلة انبعاث واستنهاض في مواجهة سياسات الظلم والاستبداد والاحتلال والمؤشرات المتعددة، منها أن حالة العداء والرفض لكل ما هو أمريكي بلغت أعلى مستوياتها في التاريخ المعاصر، كما أن عددا من النخب والقيادات أخذت تسعى لمراجعة علاقاتها بشعوبها.

إن تاريخ الأمة علمنا أن أعظم ما تملكه شعوب هذه الأمة هو روح الرسالية والتوثب والعزة والكرامة والاستنفار والمقاومة، إن منطق اللحظة الحالية ومسار مستقبل المنطقة العربية – بشكل خاص- كما يُخطط له ويُراد له أن يكون يستلزم منا أن نتعلم الدرس البليغ من المقاومة الفلسطينية واللبنانية وهو أننا سنقوى ونستمر فقط بإذكاء الروح الرسالية ورفع درجة وحدتنا وتناصرنا وتساندنا إلى على وأقصى ذروته.

إن هذا الدرس يجعلنا نتيقن أن المقاومة قد تخسر هنا أو هناك وقد تفشل في هذه المعركة أو تلك ولكن من الناحية الرسالية والإستراتيجية فإن المقاومة تمد في عمر الأمة وفي عمر الوعي وفي عمر الشعوب إلى اليوم الذي تسترد فيها إرادتها وحريتها واستقلالها.

إن معركة المقاومة، ليست في الانتصار العسكري المباشر فقط على أهميته وحيويته في هذه المرحلة وإنما في الانتصار أيضاً في معركة نزع الخوف ونفض نفسية القطيع والهوان والركون والوهن والغثائية.

كما أن التفكير والفعل ينبغي أن ينصب على استيعاب تحديات المرحلة والمطلوب أن نستثمر قيم التضحية والبذل التي عبرت عنها الأمة، ومواصلة جهود التأطير والتعبئة ومخاطبة الشعوب العربية والشعوب الإسلامية وإذكاء روح الرسالية فيها وإيقاد شعلة الوعي والمقاومة في نفسيتها حتى لا تنطفئ لأنها إذ انطفأت انتهت من الأمة أخر قلاع المقاومة والاستنفار والرأسمالية.

الآثار الثقافية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية

أمجد أحمد جبريل*

تنفرد السعودية بسمات خاصة تميزها عن غيرها من دول العالم، بما يجعل القضايا المتعلقة بها جديرة بالبحث والدراسة، خصوصا فيما يتعلق بهويتها، وثقافتها السياسية، وشكل نظامها السياسي.

ورغم قلة ما يُنشر عن السعودية، سواء فيما يتعلق بسياستها الخارجية، أو جدلية الاستمرار والتغير في بُنيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن الاهتمام العلمي والأكاديمي بدراستها آخذ في التصاعد لأسباب مختلفة، ليست آخرها تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلت المملكة في قلب دائرة الضوء والاهتمام، على الصعيد السياسي والإعلامي، أو البحثي – الأكاديمي.

ليس صعباً أن يدرك المرء أن جزءً كبيراً من الدراسات، التي كُتبت عن السعودية باللغة الإنكليزية بعد أحداث ١١ سبتمبر لم تتوخَّ الدقة، ولم يكن هدفها العلم بقدر ما كان خِدمةَ السياسةِ، وصنّاع القرار في الدول الغربية[1].فقد كان دافعها الأساسي اختبار فكرة الاستمرار، والتغير في السعودية على الصعد المجتمعية، والثقافية، والسياسية، وانعكاسات ذلك على نمط العلاقات الخارجية للملكة، ولاسيما العلاقات السعودية – الأمريكية.

---

* باحث فلسطيني مقيم في مصر.

[1] هناك الكثير من الدراسات المكتوبة بالانجليزية التي هاجمت النظام السعودي باعتباره مسؤولا عن أحداث ١١ سبتمبر. ينظر على سبيل المثال:

-Stephen Schwartz, The Two Faces of Islam: The House of Saudi from Tradition to Terror, (New York: Random House, 2003)

-Robert Baer, Sleeping with the Devil: How Washington Sold our Soul to Saudi Crude, (California: Three Rivers Press, 2002).

وفى المقابل صدرت دراسات عميقة باللغة الانجليزية بعد ١١ سبتمبر حول الشأن السعودي منها:

-Madawi al-Rashid, A History of Saudi Arabia (Cambridge: Cambridge University press, 2002)

-Daryl Champion, The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform, (London: Hurst &Company, 2003).

إن الاعتقاد بأن السعودية تمرُّ بلحظة مهمة في تاريخها المعاصر، بعد أحداث ١١ سبتمبر، لا يخلو من قدر من الصحة والمعقولية، لكن هذا الاعتقاد يثير إشكاليات، وتساؤلات بحثية أعمق، منها: إلي أي مدى يملك النظام السعودي القدرة على السير في اتجاه تجديد ذاته، ليواكب التطورات الإقليمية، والدولية المحيطة بالسعودية، والضاغطة بقوة لدفع النظام إلي الانفتاح الاقتصادي والسياسي والثقافي؟، وما تأثير ذلك على علاقة الدولة السعودية بمجتمعها؟، وهل سيترتب على المتغيرات الحاصلة في السنوات الأخيرة، أن يتقلص دور المملكة على الصعد الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية بوظيفتي ضبط الأمن وسنّ القوانين؟، وإلى أي مدى يؤثر الفضاء الاجتماعي – الثقافي في البلاد، على إبطاء أو عرقلة مسيرة تطورها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟، وما هو الشكل أو الناتج النهائي لهذه المتغيرات المختلفة على الهوية السعودية، واتجاهات تطورها المستقبلية؟

حدود الدراسة وإطار المعالجة

يشكل انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في ١١/ ١١/ ٢٠٠٥، تتويجاً لمفاوضات استمرت اثني عشر عاماً (يونيو ١٩٩٣ – نوفمبر ٢٠٠٥)، حيث يأتي هذا الانضمام في خضم تفاعلات ومتغيرات عميقة، تمورُ بهما الساحة الداخلية السعودية، نتيجة لتداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلت المملكة عرضة لضغوط خارجية وإقليمية هائلة.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة، وتقييم حدود مناخ الانفتاح الذي تمرُّ به السعودية حالياً، والذي يتركز أساساً في المجال الاقتصادي، ولم تتضح بعد آثاره على الصعيدين السياسي والثقافي، بالرغم من اتخاذ المملكة بعض "الإجراءات الإصلاحية الآمنة"، التي لم تمس جوهر بنية نظام الحكم، وإن كانت فتحت الباب لتفاعلات ستظهر آثارها في المدى البعيد – وربما المتوسط أيضاً –.

الاعتبارات التي دفعت لاختيار السعودية كحالة تطبيقية، متعددة ؛أولها خصوصية الهوية السعودية وأهمية الـمُكوّن الإسلامي – العربي فيها، وثانيها حجم الاقتصاد السعودي، ودرجة اعتماده على التجارة الدولية، حيث تتاجر المملكة عالميًا بنسبة (٧٠٪) من ناتجها المحلي الإجمالي، وكانت قبل انضمامها للمنظمة ثاني أكبر اقتصاد – بعد روسيا – خارج المنظمة، وثالثها بروز حالة من الجدل الداخلي بين وجهات النظر المؤيدة للانضمام والمتحفظة عليه.

بناء على ما تقدم ستُقسم الدراسة إلى الأقسام التالية: مقدمة عن منظمة التجارة العالمية ومبادئها، انضمام السعودية إلى المنظمة وإشكالياته، الآثار الثقافية للانضمام، وخاتمة.

أولاً: منظمة التجارة العالمية [النشأة والمبادئ]

إثر انتهاء جولة "أوروجواي" للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، التي استمرت ما بين عامَي ١٩٨٦ و١٩٩٤، نشأت منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تمثل الكيان القانوني، المناط به العمل على تحرير التجارة الدولية من خلال القيام بوظيفتين أساسيتين: فحص السياسات التجارية للدول الأعضاء، وفض المنازعات التجارية بينها.

ومن المعلوم أن المنظمة باتت منذ ذلك الحين أكبر منظمة تجارية على مستوى العالم؛ إذ تسيطر الدول المنتسبة إليها على نحو (٩٠٪) من حجم التبادلات التجارية العالمية، بما في ذلك حجم التجارة التي تتم بين أعضائها.

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بخمسة مبادئ[1]

أولاً: عدم التمييز: وينقسم هذا المبدأ إلى مبدأين فرعيين: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation)، الذي يعني أن أي ميزة تمنحها دولة لأخرى، تُعطى تلقائيًا لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فإذا خفضت دولة عضو التعرفة الجمركية على سلعة ما لأي عضو آخر، يجب أن يتاح هذا التخفيض لجميع الدول الأخرى، أما المبدأ الفرعي الثاني، فهو مبدأ المعاملة الوطنية (National treatment)، الذي يقضي بالتزام الدول الأعضاء بعدم التمييز بين المنتجات المحلية، والمنتجات الأجنبية المماثلة، سواء كان هذا التمييز من خلال فرض ضرائب محلية إضافية على المنتجات الأجنبية، أو نتيجة لتطبيق أنظمة محلية، كوسيلة لحماية المنتج المحلي.

ثانياً: مبدأ الشفافية: ويقصد به نشر المعلومات بشكل واضح حول القوانين، واللوائح الوطنية، والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة، ويتم إدراج هذه المعلومات في جداول التزامات الدولة، ومن ثم تكون معروفة لكل الدول الأعضاء الأخرى.

---

[1] ينظر: امتثال عبد الله الثميري، الآثار الاقتصادية لانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (نموذج المدخلات والمخرجات)، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٤٤-٤٦.

ثالثًا: تحرير التجارة من خلال تخفيض التعرفة الجمركية.

رابعًا: مبدأ منع المنافسة غير العادلة: حيث تنص اتفاقيات منظمة التجارة على ضمان تنافس المصدرين في مختلف الأسواق بصورة عادلة، وبالتالي فهي تدين سياسة الإغراق، أو دعم الصادرات.

خامسًا: مبدأ التفاوض: ويعني اعتماد التفاوض أداة أساسية، لربط مستويات التعرفة الجمركية أو تخفيضها، وتشجيع الدول على التشاور في المنازعات التجارية، فإذا لم يؤد التشاور إلى تسوية النزاع، يُحال إلى لجنة تسوية المنازعات التابعة لمجلس منظمة التجارة العالمية.

تُعدُّ منظمة التجارة العالمية مسؤولة عن تطبيق الاتفاقيات الجماعية، التي تم التوقيع عليها في ختام جولة "أوروجواي"، التي انتهت في إبريل ١٩٩٤، ولا يقتصر نشاط المنظمة على تنظيم التجارة في السلع، كما كان الحال في ظل اتفاقيات الجات؛ إذ أن المنظمة الجديدة معنية بتجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، كما تم التوصل في جولة "أوروجواي" إلى اتفاقات بشأن المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والملابس، والإجراءات الوقائية، وتراخيص الاستيراد، والعقوبات الفنية للتجارة، والإغراق، وهناك أيضا اتفاقات أخرى، ومن أهمها الاتفاق الخاص بالمشتريات الحكومية[١].

لعله يكون من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن السياق العام الذي يتم فيه تحرير التجارة، يتعلق بظاهرة العولمة التي تعني "زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة"[٢]. ويرى البعض أن البعد الاقتصادي للعولمة هو أهم أبعاد تلك العملية، كونه ذا صلة وثيقة بالنظام الجديد للتجارة العالمية[٣].

وتكمن المشكلة الحقيقية فيما يمثله هذا النظام من توازنات، وعلاقات قوة تعكس في نهاية المطاف هيمنة الدول الغربية -بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية- على مقدرات التجارة

---

[1] للمزيد من التفاصيل يراجع: د. إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية،القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٩-٢٦٠.

[2] نقلاً عن د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩، ص١٣.

[3] المصدر السابق، ص١٣.

العالمية، وسعيها الحثيث إلى ترجمة تفوقها الاقتصادي إلى صيغ قانونية، واتفاقات دولية، وهياكل مؤسسية بما يضمن مصالحها الحالية والمستقبلية، لذلك ستكون الاستفادة لدى الدول من النظام الجديد للتجارة، مختلفة بحسب درجة تقدمها الاقتصادي، وإمكانياتها المالية، والتكنولوجية، والمعرفية، فكلما ارتفعت تلك الدرجة وهذه الإمكانات زادت المكاسب، والعكس صحيح، بعبارة أخرى؛ فإن النظام الجديد لا يقوم على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية للبلدان النامية، بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين.

ومن الملاحظ أن البيئة الاقتصادية الدولية، التي شهدت خلال التسعينيات توقيع اتفاقات وأطر لتحرير التجارة الدولية، شهدت أيضا تصاعدا في قوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(نافتا)، وبقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها، أو تحولها إلى سوق واحدة، فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل، وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها، لأنها تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة.

إضافة إلى ذلك، تشير إحدى الدراسات إلى أن قضية تحرير التجارة وثيقة الصلة بالاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، التي تقوم على عدة ركائز من أهمها: ضمان وجود نظم اقتصادية حرة تتسم بانفتاح أسواقها أمام العالم الخارجي، وعدم وجود تدخل مباشر للدولة في الاقتصاد، وإدماج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا، والتحول في الاستراتيجية النفطية الأمريكية نحو السيطرة على منابع النفط، بدلا من الاكتفاء بضمان تدفقه واعتدال أسعاره[1].

ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن القضية لم تعد تتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو عدم الانضمام؛ إذ لا تملك الدول النامية رفاهية هذا الاختيار، فتحرير التجارة جار على قدم وساق، شاءت هذه الدول أم أبت، وإنما كيف يحدث الانضمام بأقل التكاليف،

---

[1] ينظر: أحمد النجار، الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية إزاء المنطقة العربية وتأثيرها على الاندماج الاقتصادي العربي والآليات الممكنة للتفاعل معها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٦-٢٩ ديسمبر٢٠٠٥، ص٣-٧.

وأفضل المميزات الممكنة، وكيف يمكن زيادة المكاسب المترتبة على الانضمام، وتقليص الخسائر على المديين القريب والبعيد، ومن المتوقع أن يترتب على الانضمام في المدى القريب بعض التحديات، والآثار السلبية التي يمكن تخطيها، شريطة أن تتكتل الدول العربية لتحسين وضعها، ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية القائمة على مبدأ التكتلات التجارية الكبيرة[١].

ثانيًا: انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وإشكالياته

يسود الاعتقاد بأن المملكة قد تأخرت في الانضمام إلى المنظمة، مما أدى إلى زيادة أعباء الانضمام، وتفاقم شروط العضوية، إلى جانب انتهاء المرونات، والفترات الانتقالية، والمزايا التفضيلية التي كانت تُعطى للدول تشجيعا لها كي تنضم إلى المنظمة، في المرحلة التي تلت إنشاءها مباشرة[٢]. ويعزو البعض هذا التأخير إلى الوقت الذي استغرقته عملية إصدار، وترجمة الأنظمة السعودية الجديدة، ولوائحها التنفيذية، ولكن هناك وجهة نظر أخرى تعتقد أن هذا التأخير قد جاء لمصلحة المملكة، ذلك أن فريق التفاوض السعودي استطاع أن يفحص بدقة الاتفاقيات الثنائية، التي عقدتها الدول الأخرى مع بعضها البعض، بحيث شكلت تلك الاتفاقيات ذخيرة معرفية للمفاوض السعودي، مكنته من توظيفها في الوصول إلى نصوص اتفاقيات متميزة مع مختلف الدول[٣]. وهذا الكادر التفاوضي السعودي يمكنه أن يسهم في تدريب كوادر أخرى جديدة، فضلًا عن أن هذا التأخر في الانضمام لم يمثل ضررًا على الاقتصاد الوطني، لأنه اقتصاد منفتح بطبيعته، يستمد تشريعاته من الدين الإسلامي[٤].

وبالرغم من قناعة المملكة، وتشجيعها لحرية الاقتصاد العالمي، إلا أن حرصها على عدم تعريض التنمية الصناعية في المملكة لخطر المنافسة الدولية الحادة، ربما كان العائق الأساسي أمام

---

[1] يراجع: صباح نعوش، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢، أغسطس ٢٠٠٢، ص١٣٤.

[2] يراجع: طلعت زكي حافظ، تبعات انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، موقع العربية على الانترنت:www.Alarabia.net/articlep.aspx?p=13925

[3] ينظر: حوار صحيفة الرياض مع رئيس مجلس إدارة "اتحاد الاتصالات"، الرياض ٢٥ذو القعدة١٤٢٦-٢٧ ديسمبر٢٠٠٥، العدد ١٣٧٠٠.

[4] يراجع الحوار الذي أجرته صحيفة الاقتصادية مع د.فهد السلطان أمين عام مجلس الغرف السعودية،٩/ ١١/ ١٤٢٦نقلاً عن موقع:www.borsagate.com/vb/showthread.php?t=3060&page=3

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويرى البعض أن أهم مميزات الانضمام بالنسبة للسعودية، يتمثل في تمكين صناعة البتروكيماويات السعودية - من خلال شركة سابك - من المنافسة في الأسواق العالمية بدون معوقات الحواجز التجارية[١].

وفي كل الأحوال، فإن توجيهات القيادة السعودية كانت تركز على أهمية انضمام المملكة إلى المنظمة، مع مراعاة ضرورة التدقيق في كافة الجوانب، والأبعاد المتعلقة بمفاوضات الانضمام، وما يترتب على ذلك من نتائج والتزامات، بحيث يتم تقويم موضوع الانضمام على أساس مصالح ومكاسب المملكة، مما فرض أن يكون السير في المفاوضات بخطوات مدروسة ودقيقة، بشكل يضمن المشاركة الفاعلة من الجهات والوزارات السعودية ذات العلاقة[٢].

١- الجدل السعودي الداخلي حول مسألة الانضمام

لا زالت قضية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، تثير جدلاً داخليًا بين المؤيدين والمتحفظين، ويمكن القول إن الجدل حول الانضمام يعبر عن جدل حول قضايا أخرى أيضاً مثل: الإصلاح السياسي وعلاقته بالإصلاح الديني والتعليمي، ووضع المرأة السعودية، وشكل علاقات السعودية الخارجية، وخصوصاً بالولايات المتحدة؛ وعليه فالجدل حول قضية الانضمام يأتي في خضم صراع غير معلن بين تيارات ثقافية، واجتماعية، وسياسية كامنة داخل المجتمع السعودي، لها تقديرات ورؤى مختلفة في هذه القضايا.

إن توجه العائلة المالكة بصفة عامة، يؤيد الانضمام باعتباره جزءً من الخطوات الإصلاحية المطلوبة، لمحاربة البطالة والفقر، وقد صرح الملك عبد الله في ١/ ٤/ ٢٠٠٦: "إننا لا نستطيع أن نبقى جامدين والعالم يتغير من حولنا، ويجب أن نعمل على تعميق الحوار الوطني وتحرير الاقتصاد ومحاربة الفساد ومكافحة "الإرهاب"، حتى نضمن العيش الكريم للسعوديين"[٣].

وكان مجلس الوزراء السعودي- برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز –، قد أقرّ في ربيع ٢٠٠٠ نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، وأحلّ "الهيئة العامة للاستثمار" محل "الدار السعودية

---

[1] ينظر: كريس ميلز وجون بريسلي، المملكة العربية السعودية وعضوية منظمة التجارة العالمية، البنك السعودي البريطاني، الرياض، يوليو ٢٠٠٠،ص٦.

[2] يراجع: www.alriyadh.com/contents/2001/01/24-01-2001/page15html

[3] يراجع صحيفة الحياة ٢/ ٤/ ٢٠٠٦.

الاستشارية، وذلك استكمالاً لإصدار، أو تعديل عدة أنظمة من بينها: نظام العمل والعمال، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونظام الشركات، ونظام التعدين، ونظام الكفالة، ونظام تملك العقارات لغير السعوديين، ونظام منح تأشيرات السياحة[١].

كما أصدر الأمير عبد الله في يوليو ٢٠٠٥- عندما كان ولياً للعهد – توجيهاته بتطبيق(١٧) اتفاقاً لإزالة المعوقات من أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث تم وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترة قصيرة، تشجيعاً للقطاع الخاص، بافتتاح الجامعات والكليات بالتعاون مع الجامعات العالمية، لتدريس التخصصات العلمية والفنية والتقنية، التي يحتاجها سوق العمل في المملكة، كما جرى تقليص فترات الحصول على ترخيص الاستثمار، والسجل التجاري، والموافقات اللازمة لبدء المشاريع الأجنبية والسعودية في المملكة، إضافة إلى تسهيل حصول المستثمرين الأجانب من دول منظمة التعاون الاقتصادي – تضم ثلاثين دولة – على تأشيرات دخول المملكة عبر السفارات السعودية مباشرة، من دون الحاجة إلى خطاب دعوة، كما كان معمولاً به في السعودية في السابق. وأخيراً شملت توجيهات ولي العهد، تطوير إجراءات البيئة القضائية في المملكة، ودعم أجهزة القضاء، وفض المنازعات، ومتابعة إنشاء المحاكم التجارية، بهدف تحديد جهة واحدة مختصة لمعالجة التعدد في أجهزة السلطة القضائية، وتوفير المزيد من الشفافية، والضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية[٢].

علاوة على ذلك؛ يقع ضمن اتجاه مؤيدي انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، أغلب النخب المتعلمة تعليماً عالياً في الدول الغربية، والذين يشكلون نسبة غير قليلة من الجهاز البيروقراطي للدولة، وهم يؤيدون بشكل عام توجهات النظام الانفتاحية على الصعيد الاقتصادي، خصوصاً تلك المتعلقة بالخصخصة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، لا بل إن بعض الكتّاب الاقتصاديين ينتقدون بطء وتيرة خصخصة الشركات الحكومية، التي تبدو مترددة وشكلية، حيث تَبقى طواقم الإدارة فيها، وسياسة التشغيل دون تغيير حقيقي[٣].

---

[1] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، بعد إقرار السعودية لنظام الاستثمار الجديد: آفاق جديدة للاستثمارات الأجنبية في دول التعاون، مجلة شؤون خليجية، يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٣٨ -٤٢.

[2] ينظر: ناصر الحقباني، الأمير عبد الله يوجه بتطبيق ١٧ اتفاقا لإزالة معوقات الاستثمار في المملكة، صحيفة الحياة ٣/ ٧/ ٢٠٠٥.

[3] ينظر على سبيل المثال: عبد الله صادق دحلان، في الخصخصة خرج الوزراء ودخل نوابهم، صحيفة الوطن ٨/ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ / الموافق ٤/ ٦/ ٢٠٠٦.

وأخيراً؛ تساند منظمات رجال الأعمال مسألة الانضمام، وهم يرتبطون بروابط قوية مع الجهاز البيروقراطي في الدولة، خصوصاً أصحاب المناصب العليا في هذا الجهاز، ولهذه المنظمات - التي تمثل جماعة ذات مصالح خاصة، ضمن جماعات المصالح الرسمية في السعودية، دوراً حيوياً في تطبيق سياسة الخصخصة[١].

أما الاتجاه الآخر – أي المتحفظون على انضمام السعودية إلى منظمة التجارة –، فيتركز أساساً في المؤسسة الدينية الرسمية، التي تضم رموزاً من أعضاء هيئة كبار العلماء، ومجلس القضاء الأعلى، وأعضاء الإفتاء، ورؤساء المدارس الدينية، وهم يتحفظون بشكل عام على الخطوات الانفتاحية التي تقوم بها المملكة، خصوصاً ما يتعلق بإجراء الانتخابات، أو تغيير وضع المرأة، أو إفساح المجال أمام الاستثمار الخاص، أو الأجنبي في مجال التعليم... الخ، لاسيما أن هذه التطورات تأتي متزامنة مع بروز تحديات داخلية، وخارجية أمام هذه المؤسسة.

على الصعيد الداخلي برز في السعودية تيار جهادي أكثر يمينية يتهم المؤسسة الدينية بالتفريط في ثوابت المذهب الوهابي، ويطالبها بالعودة إلى الجذور، والتمسك بها حتى لو رآها الآخرون متشددة، كما برز تيار إصلاحي يميل إلى اتهام المؤسسة بالتطرف، ويُحمِّلها المسؤولية عن العنف المتزايد في السعودية، ويطالبها بالانفتاح على العصر[٢].

أما على الصعيد الخارجي؛ فتواجه المؤسسة الدينية الرسمية تحديات ذات طبيعة مختلفة، ناجمة بالأساس عن انتهاء حقبة التطابق بين الأيديولوجيا العقيدية والأيديولوجيا السياسية السعودية، التي كانت مزدهرة إبان الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي، عندما كان للولايات المتحدة مصلحة حقيقية في دعم التوجه السعودي، إلا أنَّ المعادلة تغيرت تماماً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي وضعت علامات استفهام كثيرة حول دور المؤسسة الدينية في السعودية[٣].

---

[1] يراجع: سعود بن محمد صافى العتيبى، جماعات المصلحة بالمملكة العربية السعودية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٧٤، صيف ٢٠٠٢، ص ٧٩.

[2] معتز سلامه، كيف تفكر المؤسسة الدينية في السعودية، ملف الأهرام الاستراتيجى، السنة ١١، العدد ١٢٥، مايو ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٥٣.

[3] المصدر السابق.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدّاه إلى قيام الخطاب الأمريكي – بشقيه الرسمي وغير الرسمي- بتوجيه اتهامات صريحة للتعليم الديني في السعودية، الذي أدى - حسب المنظور الأمريكي – إلى إحباط الشباب السعودي وانحرافه، وشيوع البطالة والتخلف، وإزكاء التوتر الاجتماعي، وتكريس "الأصولية الجهادية" داخل السعودية وخارجها، ثم قدَّمَ الخطاب الأمريكي وصفات لإصلاح التعليم السعودي عبر آليات عدة، منها؛ إطلاق مبادرة عالمية من أجل التعليم، ضرورة نشر التعليم العلماني الحديث، التحذير من رفض الحداثة، دعوة السعودية للاستفادة من تجربة التعليم الآسيوي - خصوصاً في ماليزيا وتركيا-، وإرساء ثقافة السلام في عقول الطلاب، بدلاً من صياغة تنشئتهم السياسية على أساس كراهية الآخر، خصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة[١].

ورداً على ذلك؛ يرى رئيس مجلس القضاء الأعلى في السعودية، أن الإسلام لا يربّي أتباعه على العدوان، ولكن الغرب لن يرضى عنا، ويلصق كل أمر لا يرضاه فينا بالإسلام، وقد رمانا الغرب بدائه ثم انسلَّ منه، في حين أجاب الشيخ صالح بن محمد اللحيدان عن سؤال حول إصلاح المؤسسة الدينية بالقول "إن بلادنا على منهج قويم، نحن دَرسْنا، أي الطبقة التي أنا منها، والتي قبلي وبعدي درست على المنهج القديم، ولم يكن المنهج في حد ذاته داعياً للانحراف، ولا وسيلة إفساد وتخريب. المناهج التي عندنا لاشك في أنها تربي في المسلم الولاء لدينه وإخوانه، وأن يكون حريصاً على هداية غيره (...) الإسلام في تربيته لأبنائه يدعوهم في حال الحرب ألا يقتلوا وليداً أو طفلاً، ولا شيخاً هرِماً، ولا متعبداً في صومعته، لكن هذه الطائرات – يقصد الغربية – تقتل الأطفال وتهدم البيوت على من فيها كما نشاهد"[٢].

---

[1] د. الاسيد عمر، الخريطة الإدراكية الراهنة للتعليم الدين في السعودية ومصر، في: مجموعة مؤلفين،امتى في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، (القاهرة: مركز لحضارة للدراسات السياسية، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م)، ص ص ٦٧٧ -٦٨٣. وحول الضغوط الاميريكية على السعودية لاصلاح نظامها التعليمى وطريقة استجابة السعودية لهذة الضغوط يراجع: د. احلام السعدى فرهود، التوجهات الغربية واصلاح التعليم في الوطن العربي: تنوع الاستجابات في المنطقة العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر "مشروع الشرق الاوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٦ -٢٩ –ديسمبر ٢٠٠٥، ص ص ٣٥ -٣٨ (اعمال المؤتمر تحت الطبع).

[2] يراجع: مصطفى الانصارى، الليحدان لصحيفة الحياة: السعودية مستهدفة لانها "واحة خضراء" في ارض غبراء، الحياة ٢٦ / ٣/ ٢٠٠٦.

على صعيد آخر؛ فإن بعض الباحثين السعوديين يوردون في مقالاتهم ما يشبه التحفظ على انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، "فأمريكا تريد إحداث تغيير جذري في المملكة، يبدأ بتغيير العقلية الشعبية، والعداء للغرب، وأمريكا، والصهاينة من خلال تغيير المناهج التعليمية، وتغيير النظم، والقوانين عبر ضغط منظمة التجارة العالمية، وتغيير القضاء بحجة حقوق الإنسان، وتحسين سجل المملكة في هذا الشأن، ولربما يأتي في وقت لاحق تغيير النظام السياسي نفسه، وليس المنظومة الفكرية، والاقتصادية، والقانونية، والقضائية، والإدارية فحسب، رغم أن كثيراً من هذه المطالب مطروحة من قبل النخبة السعودية نفسها"[١].

كما تربط دراسة أخرى بين تزايد العنف الداخلي في المملكة، خصوصاً بعد حادث تفجيرات الرياض ١٢ مايو ٢٠٠٣، وبين الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، الذي يشكل مصدر خطر لا مصدر أمن أو حماية، " فالسعوديين يغيظهم أن تتعرض أراضيهم للانتهاك، ومنظومتهم الأخلاقية للهجوم من قبل قوى العولمة والرأسمالية العالمية"[٢].

ويقع بين المؤيدين لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة، والمتحفظين عليه تيار فكري – وربما سياسي – مدني –، لم يتمكن من رصد موقفه من قضية الانضمام، لكن له موقفاً واضحاً من قضايا الإصلاح السياسي والديني.

وترى دراسة علمية تناولت هذا التيار – وتسميه التيار اليبرو/ إسلامي الإصلاحي الجديد – أن الساحة السعودية تشهد منذ عام ١٩٩٨ نشاطاً لمجموعة من المفكرين، والنشطاء يتمحور حول الدعوة إلى الإصلاح السياسي بنمط إسلامي/ ديمقراطي، وتوجيه انتقادات حادة للمفاهيم الوهابية، والتشديد على التلازم بين الإصلاح السياسي، والإصلاح الديني، وعلى هذا الأساس تمكّنوا من خلق منبر سياسي وطني ديمقراطي مناهض للوهابية، وإقامة تحالف في الساحة السياسية الفكرية السعودية بين عناصر من السنة والشيعة والليبراليين، ويصفون أنفسهم

---

[1] نقلا عن: محمد على الفائز، العلاقات السعودية – الامريكية تدخل مرحلة كسر العظم، شؤون سعودية، العدد١، فبراير٢٠٠٣، الرابط: www.Saudiaffairs.net/webpage/sa/issue01/article01r/issue01rt08.htm

[2] نقلا عن: د. مضاوى الرشيد، مازق الاصلاح في السعودية في القرن الحادى والعشرين، بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥ ص٥٩.

بالوسطية والعقلانية، وتتنوع خلفياتهم بين أجيال ومناطق مختلفة من السعودية مما يعكس نوعاً ما التنوع القائم في المملكة[١].

وقد أنشأ هؤلاء منتديات على الإنترنت أهمها: منتدى الوسطية (أنشئ عام ٢٠٠٠)، ومنتدى طوى (أنشئ عام ٢٠٠٢)، كما وأصدروا عدداً من البيانات الهامة مثل بيان "على أي أساس نتعايش" الصادر في أبريل ٢٠٠٢، رداً على خطاب الستين مثقفاً أمريكياً، الذي قدم تبريراً أخلاقياً لحرب إدارة بوش على ما يعرف بـ "الإرهاب"، وبيان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" الصادر في أغسطس ٢٠٠٢، والذي تم توقيعه ثم جرى رفعه إلى ولى العهد السعودي في يناير ٢٠٠٣، حيث رحب الأمير عبد الله بالبيان، واستقبل في قصره أربعين شخصاً من موقعيه، واستجاب لمطلبهم بتنظيم حوار وطني سعودي، انعقدت دورته الأولى في يونيو ٢٠٠٣، لكن أفراد العائلة المالكة يعارضون آراء هذا التيار الجديد، لاعتقادهم بان دعمهم سيعزز من موقع الملك عبد الله في العائلة[٢].

وسنعرض هنا مبررات وحجج مؤيدي انضمام السعودية إلى منظمة التجارة، ومعارضيه، الأمر الذي يعكس في الحقيقة وجود ميزات للانضمام، وكذلك تحديات تترتب عليه، مما يعني الحاجة إلى إيلاء مرحلة ما بعد الانضمام حقها من الدراسة والعناية.

حجج مؤيدي الانضمام

١- إن وجود المملكة خارج المنظمة يؤثر عليها سلبًا، بينما يعطيها الانضمام -بمشاركة الدول الأخرى الصديقة-، القدرة على توجيه مسارات القرارات، وتفعيل سبل إطلاق المبادرات، والتفاوض بشأن مصالحها. ولابد أن يكون صوت المملكة مسموعًا، وتكون مشاركتها فعالة في جميع القضايا التي تطرحها المنظمة للنقاش، كما يجب الاستفادة من النظام التجاري العالمي للدفاع عن مصالح المملكة[٣].

---

(1) Stephane Lacriox , Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New "Islamo – Liberal " Reformists , Middle East Journal , Vol.58No.3 , summer 2004 ,p.346

(2) Ibid , pp358-364.

(3) ينظر: الفريق الفني للمفاوضات، أسئلة عامة حول انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ١٥شوال ١٤٢٦، على موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية على الإنترنت، www.commerce.gov.sa

٢- تمنح عضوية المنظمة للمملكة قوة تفاوضية كبيرة داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وغيرها من المنظمات المشابهة.

٣- سينفتح اقتصاد المملكة على الاقتصاد العالمي، بحيث تتمكن الصادرات السعودية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة، كما أنها -أي الصادرات السعودية- عندما ستدخل إلى تلك الأسواق، لن تخشَ من التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو آخر، بل ستتمتع بميزات لا تقل عن تلك التي توفرها الدول الأعضاء لمنتجاتها المحلية، وعليه فإن الصادرات السعودية سوف يتوفر لها وصول آمن إلى الأسواق العالمية، وفق شروط وقواعد متفق عليها، تطبيقا لمبدأ المعاملة الوطنية[١].

٤- إن عضوية المملكة في المنظمة ستدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة السعودية حاليا، كما أنها تؤكد أن هذا التوجه لا عدول عنه. ومن جهة أخرى، فإن إضفاء المزيد من الانفتاح على السوق السعودية أمام السلع، والخدمات الأجنبية من شأنه التعجيل بعملية الخصخصة، وتعزيز مناخ المنافسة، وجعل المملكة مكانًا جذابًا للاستثمار الأجنبي[٢].

٥- حصول المملكة على استثناءات في جداول الخدمات، وتحديد نسبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد عن (٢٥٪) من إجمالي العاملين، وتطبيق الضريبة على أرباح المستثمر الأجنبي، والزكاة الشرعية على المستثمر السعودي.

٦- يحقق الانضمام فوائد ملموسة، حيث سيسهم في تنشيط القطاع الخاص، ويحقق التنوع في الاقتصاد المحلي، كما أنه يساعد على تأمين مزيد من فرص العمل لليد العاملة المتنامية، كما وستفيد الصناعات المنتجة للسلع من تزودها بمواد أرخص ثمنًا، من خلال تذليل معوقات تنمية الصادرات السعودية غير النفطية - وبصفة خاصة صادرات البتروكيماويات-، وعليه يكون المستهلك السعودي مستفيدًا من هذا الانضمام، حيث

---

[1] ينظر الحوار الذي أجرته صحيفة الرياض مع د.فهد بن يوسف العيتاني،٢٧/ ٩/ ٢٠٠٥.

[2] المصدر السابق.

ستتوفر أمامه خيارات أكبر من السلع والخدمات بأسعار أقل، وجودة أعلى[١]. وفضلاً عن ذلك؛ ستزيد ثقة المواطن في السلع المتوفرة، التي سينحسر عنها الغش التجاري، والتقليد، والتلاعب بالأسعار، حيث تخضع السلع المحلية والأجنبية إلى قواعد وضوابط قاسية.

٧- إن فتح الأنشطة الخدمية أمام الاستثمار الأجنبي سيثري الاقتصاد السعودي، ويضاعف القيمة المضافة المحلية. وبعكس ما يعتقده كثيرون، فإن فتح الأنشطة لن يعني زيادة تدفق العمالة الأجنبية للمملكة، ولكنه سيضمن تدفق الأموال، والتقنية، والخبرة في هذه الخدمات، ومن المعلوم أن اللائحة السلبية للأنشطة تحدد للمستثمر الأجنبي المجالات التي لا يحق له الاستثمار فيها[٢].

الآراء المتحفظة على الانضمام

يتخوف البعض من آثار انضمام المملكة إلى المنظمة، لاسيما على المديين المتوسط والبعيد، حيث يرى هؤلاء أن هذه الآثار لن تظهر بشكل واضح في المدى القصير؛ فالتأثير سيحدث بشكل تراكمي، ومن ثم يمكن القول إن التحديات تتزايد بمرور الوقت بعد الانضمام،خصوصا أن جوهر المطلوب هو تقليص دور الحكومة، وقصره على سن القوانين التي تساعد على الانفتاح على العالم الخارجي، بما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج، نشير إليها فيما يلي[٣]:

١- ارتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية، مثل: برامج الكمبيوتر، والأدوية، والحبوب المعدلة جينيا، كما سترتفع أسعار بعض المنتجات الغذائية مثل منتجات الألبان بسب رفع الدعم عنها.

٢- سيصبح للشركات الأجنبية وجود قوي في السوق المحلية، وهذا بدوره سينعكس سلبا على بعض الشركات المحلية الصغيرة، التي ستُجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة.

---

[1] انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.. مكاسب حالية وتحديات مستقبلية، صحيفة الشرق الأوسط ١ذو القعدة ١٤٢٦-٢ديسمبر٢٠٠٥.

[2] ينظر الفريق الفني للمفاوضات، مصدر سابق.

[3] يراجع الحوار الذي أجرته صحيفة الرياض مع د.فهد بن يوسف العيتاني، مصدر سابق.

٣- سينخفض دخل الدولة من عائد الرسوم الجمركية، لأن اتفاقية التجارة في السلع تُلزم الدول الأعضاء بخفض الرسوم الجمركية تدريجيا، ثم إلغائها في النهاية.

٤- إن القيود على استيراد المملكة للتقنية الحديثة ستزداد تعقيدا في ظل اتفاقيات المنظمة، حيث ستلجأ كثير من الشركات المالكة لهذه التقنية إلى الحد من بيعها.

٥- إن فتح بعض قطاعات الخدمات للاستثمار الأجنبي قد يرتب عليه آثار غير مرغوبة، وينطبق ذلك خصوصا على قطاع التعليم ما قبل الجامعي، إذ تحمل المدارس الأجنبية مشروعها الفكري الذي يتعارض في الأغلب الأعم مع متطلبات تدعيم الهوية الوطنية، ومن المتوقع في هذا السياق ترسيخ نوع من الطبقية، حيث يحصل على التعليم الأجود القادرون على دفع تكلفة أكبر، ناهيك عن نوعية القيم المادية التي ستنتج عن هذه المدارس.

والحقيقة أن هناك من يرفض هذه الحجج والمبررات، لأنه من السهل تفاديها بالاستعداد الجيد، وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ودمج الشركات الوطنية مع بعضها البعض، بما يحقق مزايا نسبية للإنتاج الوطني، ويعتقد هؤلاء أن التصورات السلبية عن المنظمة والانضمام إليها، يرجع إلى تشاؤم مفرط ناجم عن غياب الدراسات والأبحاث العلمية في هذا المجال، التي تشرح طبيعة المنظمة، ونشاطها ومميزات الانضمام إليها[1]، فضلاً عن تأخر السعودية في الانضمام، لكن العامل الأهم يعود إلى التصور الخاطئ لدى البعض، بأن المملكة قد قدمت تنازلات تتعلق بالقيم والثوابت الدينية والاجتماعية، وهو أمر فيه من المغالطة والمبالغة الشيء الكثير، وفي كل الأحوال فإن المادة العشرين من اتفاقية "الجات" تعطي الحق لأي دولة أن تنسحب من المنظمة في الحالات التي يثبت فيها أن قوانين المنظمة وقراراتها تسعى للنيل من سيادة الدول الأعضاء أو، التدخل في شؤونها الداخلية[2].

---

[1] د.وديع أحمد كايلي، حول انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية والآثار المتوقعة، صحيفة الرياض ٦جمادى الثاني١٤٢١-٤سبتمبر٢٠٠٠، العدد١١٧٦٠.

[2] طلعت زكي حافظ، مصدر سابق.

٢- الاستثناءات التي حصلت عليها المملكة

طيلة مرحلة المفاوضات حرصت المملكة في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على عدم تقديم أي التزامات، تتعارض مع وضعها كدولة مسلمة، ويتضح ذلك جليًا من خلال الاستثناءات والإجراءات التالية[1]:

١ - منع استيراد السلع المحرمة (٦٥) سلعة، تمثل الخمور بأنواعها، ولحوم الخنزير ومشتقاتها، ولحوم الضفادع، وجميع الأغذية المحتوية على دماء الحيوانات، وعدم قبول أي رسوم جمركية عليها، حتى ولو كانت مرتفعة جدًا.

٢ - عدم حماية الدلالات الجغرافية Geographical Indicators للخمور والمشروبات الكحولية، لأنها سلع محرمة.

٣ - تضمنت جميع أنظمة ولوائح حقوق الملكية الفكرية، التي تم إعدادها لمتطلبات الانضمام، نصوصًا صريحة بعدم التزام المملكة بحماية ما يتعارض في تلك الحقوق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤ - تم حذف الخمور والمشروبات الكحولية من قائمة تصنيف السلع والخدمات، الملحقة بنظام العلامات التجارية.

٥ - نصت المادة رقم (٤) في نظام براءات الاختراع؛ على عدم منح الحماية إذا كان الاستغلال التجاري مخالفًا للشريعة الإسلامية وكذلك ما ورد في نظام العلامات التجارية في مادته الثانية.

٦ - تم استثناء جميع الخدمات الرئيسية والفرعية، التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية استنادًا إلى الفقرة رقم (١٤) من اتفاقية "الجاتس" GATS (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات).

٧ - فيما يتعلق بخدمات الأعمال السمعية والبصرية Audio Works - Visual، لم يتم فتح خدمات النشر، والمطابع، والإنتاج السينمائي والتلفزيوني.

٨ - تم حجب أنشطة صالات القمار، والبارات، والأندية الليلية من الخدمات الثقافية، والترفيهية، والرياضية.

---

[1] نقلاً عن: د.عبد الله بن عبد الله العبيد، انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وتأكيد الهوية الإسلامية، على الرابط التالي: www.agrwat.gov.sa/modules/xfsection/article.php?articleid=1098.

٩ - تم استثناء الخدمات الاجتماعية، نظرًا لحساسيتها، وخصوصيتها في مجتمع مسلم كمجتمع المملكة.
١٠ - لم يتم فتح خدمات الحج والعمرة، حيث تقتصر على أبناء المملكة.
١١ - لم يتم فتح نشاط النقل البري، واقتصر ذلك على المواطنين، لوجود جوانب أمنية في هذا النشاط.
١٢ - تم فتح نشاط التأمين أمام الاستثمار الأجنبي، على أن يكون ذلك وفق التأمين التعاوني.
١٣ - فيما يتعلق بالخدمات القانونية والمحاماة، تم استثناء المحامين الأجانب من عدم التواجد في المحاكم الشرعية السعودية للمرافعة.
١٤ - جميع المستثمرين الأجانب عليهم دفع الضرائب المقررة على أرباحهم، أما المستثمرون المحليون فعليهم دفع الزكاة الشرعية فقط.
١٥ - تقديم الخدمات الرئيسية والفرعية لجميع المستثمرين، وفق الأنظمة والإجراءات المحلية، ولا شك أن جميع هذه الأنظمة والإجراءات قد تم صياغتها بما يتفق مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.

٣- علاقة الانضمام بالإصلاح السياسي والاقتصادي في المملكة

تُولي القيادة السعودية عناية خاصة للإصلاح السياسي والاقتصادي، وربما يمكن فهم أهمية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ضمن هذا السياق. وبصفة عامة، تنظر القيادة السعودية إلى موضوع الإصلاح بشكل شامل، كمنظومة متكاملة تجمع بين ضخ الحيوية في الداخل، ومواجهة التحديات من الخارج.

وهذا الأمر يتضح بمراجعة خطاب الملك الراحل فهد بن عبد العزيز في افتتاح الدورة الثالثة لأعمال مجلس الشورى السعودي في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣، حيث تحدث عن مجالات الإصلاح بما يشمل "مراجعة الأنظمة، والتعليمات، وإحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وفتح آفاق أوسع لتعليم المرأة في إطار تعاليم الشريعة الغراء"، واعتبار" الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة طيلة الوقت، يتوقف على نجاحها نجاح التنمية الاقتصادية، وتحسين أوضاع المواطن المعيشية"، وأن مسيرة الإصلاح لا يمكن أن تثمر إلا في جو من الوئام

الاجتماعي، القائم على الوحدة الوطنية التي تتعارض مع الطروحات المتطرفة، وتتطلب أجواء صافية من الحوار الأخوي الهادئ، على أن يقوم العلماء بنشر التسامح، وإنقاذ الشباب من شر الأفكار المدمرة، التي تبث الغلو والكراهية، ولا تنتج سوى الخراب والدمار،"فالإصلاح الحقيقي هو النابع من تراث الأمة وعقيدتها، الإصلاح الذي تُقبل عليه الأمة طائعة لا مسوقة، الإصلاح الذي يتم بتدرج وسلاسة متجنبا السرعة المهلكة والبطء القاتل"[(١)].

ومن الواضح أن هذا الخطاب يحدد عدة عناصر في قضية الإصلاح، أهمها؛ التدرج، والشمول، والانفتاح السياسي والاقتصادي، وتعزيز دور المرأة في المجتمع السعودي، ورفض صيغ الإصلاح المفروضة من الخارج، وتعزيز التلاحم الداخلي.

وكانت المملكة قد عكفت خلال السنوات الماضية على تطبيق برنامج واسع النطاق للإصلاحات الاقتصادية، بهدف تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى المملكة، وتحقيق نمو ملموس في إجمالي الناتج المحلي عبر دعم نشاط القطاع الخاص، وضمان دور بارز له في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن الركائز الأساسية للإصلاح صدور الموافقة على خصخصة عشرين منشأة حكومية، تشكل القطاعات الرئيسة في الدولة، وتشمل الاتصالات، الخدمات البريدية، الموانئ والطيران الداخلي، التعليم، توليد وتوزيع الكهرباء، مياه الصرف الصحي، تحلية المياه، السكك الحديدية، كما تم فتح قطاع الغاز أمام الاستثمار الأجنبي، ولازالت المملكة تسعى لاستكمال استراتيجية بعيدة المدى، لإعادة هيكلة الاقتصاد، حيث أقرت تأسيس عدة هيئات تنظيمية، وسن الأنظمة المتعلقة بالتجارة، والتفاوض بشأن إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية، المتعلقة بمناطق التجارة الحرة، وتنسيق السياسات والنظم التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي[(٢)].

وقد اعتمدت المملكة في يناير ٢٠٠٦ خطة إنعاش اقتصادي، تسعى لاجتذاب نحو (٤٠٠) شركة دولية، للإسهام بقوة في برنامج خصخصة صناعات وخدمات سعودية بقيمة (١٤٠٠) مليار دولار، بهدف تقليص الاعتماد الحيوي على واردات قطاع البترول.

---

[1] نقلاً عن د.حسن أبو طالب، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦،إبريل٢٠٠٤، ص١٠٤.

[2] ينظر: الفريق الفني للمفاوضات، مصدر سابق.

وتنقسم خطة الخصخصة إلى شقين رئيسين؛ أولهما يتعلق بجذب استثمارات داخلية وخارجية بقيمة (٦٢٤) مليار دولار، والثاني يتركز على خصخصة المشروعات الوطنية بتكلفة (٨٠٠) مليار دولار، ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ هذه الخطة بحلول عام ٢٠٢٠، وستمنح هذه الخطةُ الشركات الدولية فرصة الاستثمار في قطاعات البتروكيماويات، والطاقة، والإنشاء والتعمير، وتحلية مياه البحر، والتنقيب عن البترول والغاز، والاتصالات، والتعدين[١].

٤- تأثير العلاقات السعودية – الأمريكية على مسألة الانضمام

ثمة علاقة بين اتجاه تطور علاقات البلدين، وسرعة وتيرة خطوات انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.

كانت الفترة التالية مباشرة لأحداث ١١ سبتمبر، حافلة بالمواقف والتصريحات والدراسات التي توجّه انتقادات صريحة لنظام الحكم في المملكة، وتتحدث عن الرؤى الأمريكية للسعودية، التي تراوحت بين وصول العلاقات السعودية – الأمريكية إلي مفترق طرق، والحاجة إلي معالجة القضايا الإشكالية فيها، مثل وجود تيارات في الجانبين تروّج لصورة سيئة عن الجانب الآخر، والدعم المالي السعودي لصالح منظمات ومؤسسات تعتبرها الولايات المتحدة "إرهابية"، والمطالبة الأمريكية بفتح الاقتصاد السعودي أمام الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في قطاع الطاقة، واتخاذ إجراءات لإصلاح المنظومة القانونية السعودية، استجابةً لشروط العضوية في منظمة التجارة العالمية، والمطالبة السعودية بأن تكشف الولايات المتحدة عن المعتقلين العرب في السجون التابعة لها، داخل وخارج أمريكا، وتسهل حصول السعوديين على تأشيرات دخول الولايات المتحدة[٢].

وفى ظل هذه الأجواء، كتبَ باحثٌ سعودي متخصص أن هدف الضغوط والحملات الأمريكية على المملكة هو إعادة هيكلة السعودية، أو تفكيكها، تمهيداً لدمجها في المنظومة الأمريكية للخليج، حتى تفقد السعودية ممانعتها لإدماج الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وهو ما كانت المبادرة السعودية للسلام – التي نشرت تفاصيلها مطلع عام ٢٠٠٢- تُمَهِّد له، وإن بدا

---

[1] يراجع: صحيفة الأهرام، ١٥يناير ٢٠٠٦على الرابط التالي:
www.ahram.org.eg/index.asp?CurFn=fron7.htm&did=8732

[2] Details in: U.S. – Saudi relations: Bump in the road or End of the road, Middle East Policy, Vol. x, No. 4, Winter 2003, PP. 124-125

أنها كانت تستهدف تخفيض الضغط الأمريكي عليها، واسترضاء واشنطن، لكن النتيجة النهائية لذلك ستكون إحياء فكرة الشرق أوسطية، وبالتالي مهادنة المشروع الصهيوني مندمجاً مع المشروع الأمريكي في سياق مشهد إخضاع العراق، ثم سوريا، وأخيراً إيران بالتوازي مع ضرب حركات الإسلام السياسي في المنطقة[١].

هذا التوتر في العلاقات انعكس على مساعي السعودية للانضمام إلى منظمة التجارة، وبعد انتهاء الجولتين السابقة والثامنة من مفاوضات الانضمام (أبريل – أكتوبر ٢٠٠٠)، وقفت المساعي السعودية في هذا الصدد حتى أكتوبر ٢٠٠٣، وقدم الوفد السعودي المفاوض لاحقاً تفسيراً لذلك، بأنه كان يقوم بمراجعة شاملة لقوانين البلاد لملاءمتها مع قوانين التجارة الدولية[٢].

ولا يخفى أن هذه الفترة كانت من أصعب الأزمات التي مرّت بها علاقات البلدين، استنادا إلى اعتبارات عدة:

١- الموقف السعودي الداعم للانتفاضة الأقصى.

٢- استياء المملكة من الحملات المغرضة التي شُنّت على نظام التعليم السعودي، تحت دعوى "تفريخه لـ"الإرهاب" الذي ضرب الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١".

٣- الرغبة السعودية في مدّ جسور التبادل التجاري مع العراق، بما يخدم الشعب العراقي، وبعض القطاعات الاقتصادية في السعودية، حتى وصل حجم هذا التبادل إلى (٦٠٠) مليون دولار، في المرحلة العاشرة من "برنامج النفط مقابل الغذاء" (أوائل أكتوبر ٢٠٠١).

٤- سعي دولة قطر في نقل مقر قيادة القوات الأمريكية في الخليج إلى قاعدة "العديد"، مما أضعف الموقف السعودي المعارض لشنّ الحرب على العراق، وقلل من أهمية الوزن

---

[1] ينظر: د. متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية فى ضوء ٩/١١: الإصلاح فى وجه الانهيار والتقسيم، ص ص ٧-١٠ على الرابط: www.gulfissues.net/mpage/derasat/alfalih.htm

[2] تقرير عن: "منظمة التجارة العالمية توافق على عضوية السعودية"، صحيفة الحياة، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٥، ص١١.

الإقليمي للملكة، التي ردّت على هذا المسلك القطري بغياب ولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن حضور القمة الخليجية، التي انعقدت في الدوحة في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٢ [١].

من وجهة النظر الأمريكية، كان يُنظر إلى انضمام السعودية لمنظمة التجارة على أنه سيزيد من قدرة المملكة على المنافسة في السوق العالمي، من خلال تنويع وإثراء هيكل الاقتصاد السعودي، وتطوير النظام التعليمي بما يعظّم ويزيد من القدرات البشرية السعودية، واحتمال أن يترافق ذلك مع تعزيز وضع المرأة ضمن قوة العمل هناك.

وكان المفاوضون الأمريكيون غير قادرين على تفهم ضخامة اللائحة السلبية السعودية، التي تحدد الأنشطة المحظور على الاستثمار الأجنبي مزاولتها، وإذا كان من المفهوم أن يُحظر ذلك في الأماكن المقدسة - مكة والمدينة-، فما هو المنطق الكامن خلف عدم موافقة السعوديين على وجود استثمارات أجنبية خارج هذه الأماكن في قطاع التأمين، والخدمات الملازمة له، وقطاع النقل والمواصلات [٢].

يمكن القول: إن وضعية العلاقات السعودية–الأمريكية قد تغيرت بشكل طفيف بعد تفجيرات الرياض (١/ ٥/ ٢٠٠٣)، التي حملت رسالة للولايات المتحدة بأن السعودية تواجه نفس الخطر الذي تحاربه أمريكا، ومن ثم اتجه صانع القرار الأمريكي إلى إعادة هيكلة العلاقات الأمريكية – السعودية على أسس تعاونية بعيداً عن الاتهامات المتبادلة.

وهناك عدة عوامل دفعت في هذا الاتجاه، منها:

١- التهديد المشترك للدولتين من قبل ما يسمى بـ "الإرهاب"، الذي لا يمكن أن تواجهه المملكة دون الدعم الأمريكي والتعاون الأمني الدائم بين الطرفين.

٢- الحاجة السعودية إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز.

---

[1] هانئ رسلان، السعودية والمسألة العراقية بين التهديد الخارجي والمأزق الداخلي، في: أحمد ابراهيم محمود (محرر)، الخليج.. والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ -٢٠٠٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ص ٧٩-٨٦.

[2] Details in: Charles Kestenbaum and Others, Saudi Arabia's Accession to The WTO: Is A "Revolution" Brewing, Middle East Policy, vol. XIII, Vo. 1, Spring 2006, PP,1-41.

٣- حاجة السعودية إلى معالجة الأزمة السكانية في ظل تفاقم البطالة بين الشباب وتقلُّص القدرة المالية للدولة.

٤- وجود مصلحة مشتركة للدولتين في أن يسير الإصلاح السياسي في السعودية بشكل تدريجي.

٥- ضرورة إصلاح النظام التعليمي لتهيئة المناخ للاستقرار الداخلي، والإصلاح الاقتصادي في المملكة.

٦- الحاجة المشتركة بين الدولتين للتعاون في مواجهة "قوى التطرف الإسلامي"، وتعزيز الدور السعودي باعتباره قبلةً للعالم الإسلامي، ومدخلاً لقيم الاعتدال والوسطية، بهدف محاصرة نفوذ تنظيم القاعدة.

٧- الحاجة المشتركة إلى توظيف الإعلام في الدولتين لتعميق التفاهم السعودي والأمريكي للمتطرفين في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٨- تفادي تحول الخلافات الأمريكية – السعودية إلى ما يشبه صراع الحضارات ذلك هو الهدف الأول لتنظيم القاعدة [١].

ويبدو أن الاعتدال النسبي الذي طرأ على الموقف الأمريكي، كان دافعاً للملكة لاستئناف جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة، حيث قام وزير التجارة والصناعة الجديد – آنذاك – هاشمي يماني في ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣ بزيارة مقر المنظمة في جنيف، ليرأس وفد بلاده في الجولة التاسعة من المفاوضات، التي نجحت في تحريك الكثير من القضايا العالقة، وانعقدت بعدها جولة أخرى في فبراير ٢٠٠٤، ثم عُقدت الجولة الحادية عشرة في أبريل ٢٠٠٤، ثم انعقدت الجولة الثانية عشرة في ١٦/ ٦/ ٢٠٠٤، التي اختتمت بنجاح ملحوظ، بحيث لم يبق لدى وفود الدول الأعضاء في المنظمة – بما فيها الوفد الأمريكي – اعتراض يُذكر على انضمام السعودية [٢].

---

[1] لمزيد من التفاصيل يراجع: د. السيد عمر، التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي للملكة العربية السعودية، في: مجموعة باحثين، أمتى فى العالم: كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي ١٤٢٤-١٤٢٥هـ/ ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، ص ص ٦٩٧-٧٣٣.

[2] منظمة التجارة العالمية توافق على عضوية السعودية، مصدر سابق.

بعد يوم واحد فقط – أي في ٢٠٠٤/٦/١٧ – رفع اثنا عشر عضواً من مجلس النواب الأمريكي، وخمسة من مجلس الشيوخ مذكرتين منفصلتين الإدارة الأمريكية تحضان على منع المملكة من الانضمام إلى المنظمة، "إلى أن تتخلى السعودية عن دعمها للمقاطعة العربية ضد إسرائيل، وتوقف الدعم المالي لـ"الإرهاب"، وتُحسِّن سجلها في حقوق الإنسان، وتضمن الحريات الدينية"، _حسب تعبير المذكرتين_. وعلى الأثر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٤/٩/٢٠ بياناً هددت فيه – لأول مرة – بفرض عقوبات تجارية على السعودية، بسبب مقاطعتها لإسرائيل، ودعمها لـ"الإرهاب"، وبعد هذا البيان بقيت مفاوضات الانضمام تراوح مكانها سبعة أشهر كاملة [١].

في غضون ذلك؛ قام "د. جريجوري جاوس" – أستاذ العلوم السياسية في جامعة "فيرمونت" الأمريكية –، بتوجيه رسالة إلى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز في أكتوبر ٢٠٠٤ عنوانها "إنقاذ المملكة"، قدَّم فيها رؤيته، واقتراحاته لكيفية إصلاح السعودية لنفسها بدون أن تقع في "أيدي المتطرفين"، وركَّز على محورين؛ إصلاح الداخل السعودي، وترميم علاقات السعودية بالولايات المتحدة [٢].

في المحور الخاص بإصلاح الداخل يشير "جاوس" إلى أن الأمن هو التحدي الرئيس أمام ولي العهد، ويجب أن يحظى اجتثاث المعارضة الإسلامية العنيفة – يقصد التيار الجهادي الذي يقوم بأنشطة عنيفة لضرب الدولة، ومنشآتها، وعلاقاتها بالخارج – الأهمية الأولى، ولا يجب تقديم عروض بالعفو عن هؤلاء "المتطرفين"، كما حدث في يونيو ٢٠٠٤، إلا إذا كان ذلك بمثابة فرصة للمتطرفين لكي يستسلموا، ولكن ليس للتفاوض معهم، وينبغي إدارة المواجهة المسلحة معهم عبر آليتين؛ إعداد وتدريب ضباط على هذا النمط من المواجهات، واستعمال المؤسسة الدينية لإبطال مشروعية رسالة أسامة بن لادن، التي يؤمن بها هؤلاء المتطرفون.

ويوصي "جاوس" بالانتصار في "معركة الأفكار" من خلال عدم التضييق على الإصلاحيين، الذين ينادون بالمملكة الدستورية، لأن أصواتهم قد تساعد في تقليص تيار الجهاديين الذي ينتج

---

[1] المصدر السابق.

[2] يراجع نص رسالة جريجورى جاوس لولي العهد السعودي، فى مجلة شؤون سعودية، العدد ٢١، ديسمبر ٢٠٠٤ على الرابط: www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/articale09.htm

"ما يسمى بـ الإرهاب"، وليس هناك مبرر لإسكات أي إصلاحي، ما دام يتحاشى العنف، ولا يناصر الانقلاب على العائلة المالكة. ومع ذلك يجب مقاومة "الديمقراطية الكاملة"، حيث أن انتخاب أعضاء مجلس الشورى سيؤدى إلى سيطرة الناشطين الإسلاميين عليه، بسبب قدراتهم، وكفاءتهم المهنية، والتنظيمية، وهذا سيضر بالنظام في ناحيتين؛ أولاهما غضب المؤسسة الدينية، التي ستُنهي مثل هذه الانتخابات البرلمانية احتكارها للخطاب السياسي الشرعي، والأخرى زيادة تعقيد الاستراتيجية الأمنية الداخلية.

بيد أن النظام مطالب أيضاً بالاستعداد لتوسيع المشاركة السياسية من خلال انتخابات المجالس البلدية (التي أجريت بالفعل على ثلاث مراحل فبراير – أبريل ٢٠٠٥)، ويجب أن يتم انتخاب أعضاءها بالكامل – وليس نصفهم فقط-، وينبغي إعطاء المجالس سلطة حقيقية في الشؤون البلدية، وميزانيات المجالس، كما أن منح مجلس الشورى سلطة مراقبة ميزانية الحكومة، سيعزز من وضعيته، وسيزيد من مصداقية الحكومة.

ثمة توصيات أخرى تتناول قضايا أخرى مثل:

١- إفساح المجال أمام التسامح الديني، خصوصاً في المدن الكبيرة، مثل الرياض، وفي المناطق خارج نجد، وينبغي السماح للشيعة بممارسة طقوسهم الدينية في المنطقة الشرقية من المملكة.

٢- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم الاعتماد على أسعار النفط المرتفعة كمحرك للنمو الاقتصادي.

٣- تحديد النسل لأن النمو السكاني في السعودية سيفوق قدرة النظام على تقديم المتطلبات الضرورية.

٤- تقليص العمالة الأجنبية في السعودية من خلال تأهيل أفضل للطلبة السعوديين، حتى يتمكنوا من المنافسة في سوق العمل، والاستعداد تدريجياً لفرض ضرائب أعلى على مستخدمي العمالة الأجنبية، التي يفوق عددها الستة ملايين عامل، مع تقديم هذه البرامج بصورة ليّنة لتجنب أيه صدمة للقطاع الخاص.

٥- دمج مسألتي إصلاح التعليم، وحقوق المرأة ضمن الإصلاح الاقتصادي، الذي يحظى بشعبية واسعة في المملكة، عوضاً عن اعتباره تحرراً اجتماعياً من أجل استرضاء الغرب، ويشكل تغليف هذه التغيرات الهامة بعنوان الإصلاحات الاقتصادية، سياسةً ذكية تحول دون تدخل المؤسسة الدينية، التي يجب تحييدها في قضية المرأة مع ضمان دعمها في المعركة الأمنية ضد الجهاديين، الذين هم أعداؤكم كما هم أعداء أمريكا.

٦- الالتزام بتوجيه أكثر التبرعات الخيرية السعودية للداخل السعودي، تلبية لاحتياجاته المتزايدة.

٧- تغيير الدور السعودي في العالم الإسلامي، لأن العالم قد تغير، ولم يعد ممكنا الاستمرار في دعم مؤسسات إسلامية تقوم بدور القنوات الوسيطة لتقديم الدعم المادي والأيديولوجي لمن يسمون بـ"الإرهابيين".

أما المحور الأخير في رسالة "جاوس" فهو الخاص بترميم العلاقات الأمريكية – السعودية، التي تحتاج لسفير جديد لديه القدرة على تسويق السعودية كشريك موثوق به بالنسبة للمجتمع الأمريكي، ويعيد بناء سمعتها الخارجية، وكلما كان السعوديون أكثر مسؤولية في الالتزام بتخفيض أسعار النفط العالمية من خلال ضخ المقدار المطلوب، وزيادة الإنتاج السعودي، وإعادة رفع حصص الأوبك، كلما زادت المصلحة الأمريكية في دعم استقرار الحكومة السعودية [١].

كانت هذه الأساليب المتعددة من الضغط الأمريكي كافية لدفع المملكة لاتباع استراتيجية مختلفة، في سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة، بهدف زيادة قدرتها التساومية مع الولايات المتحدة، وبناء عليه قام ولي العهد السعودي بتنشيط علاقات المملكة مع روسيا والصين والهند وفرنسا، وكان واضحاً أن زيارته لفرنسا في ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥ تحمل رسالة ضمنية للولايات المتحدة؛ إذ تلقّى الأمير عبد الله دعماً هاماً من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي أشاد كثيراً بشفافيته، وأثنى على الإصلاحات السعودية، وبدورات الحوار الوطني الداخلي، وتنظيم انتخابات بلدية، وأكّد على أن نجاح أية عملية إصلاحية يكمن في أن تنبع من إدارة كل شعب، وأن تسير في إطار هويته الخاصة [٢].

---

[1] المصدر السابق.

[2] لمزيد من التفاصيل يراجع: الشرق الأوسط، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥، ص٥.

ويبدو أن هذه الاستراتيجية السعودية قد آتت أكلها سريعاً، كما ظهر من قمة "كروفورد٢"، التي جمعت بين الأمير عبد الله والرئيس جورج بوش في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥، التي أشار بيانها الختامي إلى اتفاق البلدين على "العمل كشركاء"، لاستكمال مفاوضات انضمام المملكة لمنظمة التجارة قبل نهاية عام ٢٠٠٥، كما أسفرت القمة عند التفاهم على صياغة شراكة حقيقية بين البلدين لمواجهة التحديات المشتركة [١].

باختصار كان لتطور العلاقات الأمريكية–السعودية أثر مهم على مسار مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويبدو أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت دافعاً للبلدين لتجديد أسس التحالف بينهما في المديين المتوسط والبعيد، بعد أن انتهى الأثر الأولي المتمثل في صدمة الولايات المتحدة بسبب انتساب أغلب منفذي هجمات سبتمبر ٢٠٠١ للسعودية، وبالرغم من حالة التقلب التي مرت بها تلك العلاقات منذ هذه الأحداث، إلا أنها عادت بالتدريج إلى التحسن، والتفاهم خصوصاً مع تراجع الموقف الأمريكي، وضغوطه في مسألة الإصلاح السياسي بعد تقرير "بيكر – هاملتون" أوائل ديسمبر ٢٠٠٦، الذي يعني ضمنياً أن الولايات المتحدة بحاجة لمعونة دول المنطقة للخروج من مأزقها في العراق، وليس التنكر لها.

ويبدو أن إحدى الإشكاليات أمام السياسة الخارجية السعودية حالياً، هي كيفية الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة في ظل تزايد أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يعني تفاقم هذه الإشكالية على المدى البعيد، ما لم يحدث تغير جوهري في السياسة الأمريكية، وفي المحصلة النهائية قد تجد السعودية أن مصالحها ستُحقق بشكل أفضل إذا قامت بتعزيز –وربما تحويل– وجهتها الخارجية نحو دول جنوب آسيا، والشرق الأقصى، حيث القوى الاقتصادية الصاعدة، والثقل السياسي للصين، والهند، مما قد يفتح فرصة حقيقية لشراكة فعالة تجمع بين السعودية وبينهما [٢].

والحقُّ أن السعودية تتمتع في علاقاتها بالولايات المتحدة بميزة استراتيجية، – ربما تفقدها أغلب الدول العربية –، ألا وهي غياب ورقة المساعدات الاقتصادية الأمريكية، مما يجعل النظام السعودي قادراً – إذا أراد– على تصحيح نمط الاختلال في العلاقات السعودية الأمريكية،

---

[1] يراجع نص البيان الختامي لقمة "كروفورد٢" في: المجلة، العدد ١٣١٦، ١–٧/ ٥/ ٢٠٠٥، ص ص١٤–١٥.

[2] Tim Niblock, The US-Saudi Alliance: A Crisis Overcome?, Journal of Social Affairs, (Emirates), Vol. 23, No. 89, Spring 2006, P.58

أقرب لتحقيق المصالح السعودية، خاصة بمجملها، والمصالح العربية عامة، لاسيما إذا تم تطبيق مبدأ "تنويع العلاقات الخارجية"، الذي يزيد من القدرة التساومية لدى الأطراف العربية إزاء الولايات المتحدة، بحيث تتحرر العلاقات العربية – الأمريكية من نمط التبعية شبه الكاملة، والاستجابة شبه التامة للضغوط الأمريكية، التي تعكس مصالح للولايات المتحدة التي لا تتفق بالضرورة مع المصالح العربية الإسلامية، لكن هذا الخيار يحتاج بالطبع إلى إدارة سياسية قوية، تتجه أول ما تتجه صوب إصلاح الداخل العربي، وتمتين البناء الداخلي على الصعد كافة اجتماعياً، وتنموياً، وسياسياً، وعلمياً، وعسكرياً، وهو أمر لا يجب استبعاده على المدى البعيد، إذا توجّهت إرادة الأمة نحوه، وسعت السعي اللازم لبلوغه.

ثالثًا- الآثار الثقافية للانضمام

ربما لا يمكن الفصل بين تأثير انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية وعدة متغيرات أخرى، ستلقي بظلالها على جوانب الحياة الثقافية في السعودية في المرحلة القادمة، ومن هذه المتغيرات؛ الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة، وما يرتبط بها على صعيد تطور تقنيات الاتصالات والإنترنت، وتركيز الخطاب السياسي الغربي -والأمريكي خصوصًا - على نشر ثقافة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وتزايد الاهتمام من جانب الولايات المتحدة، والدول الغربية بقضايا إصلاح التعليم في المنطقة العربية - والعالم الإسلامي عمومًا -، وشيوع نظرة غربية متعالية تتهم الإسلام بالتحيز ضد المرأة، وإهدار حقوقها، وكرامتها.

والحقيقة أن الخوض في الأمور الثقافية، وتغيير المجتمعات يبقى أمرًا سجاليا بطبيعته، وهو أمر ينعكس حتى على المصطلحات المستخدمة في هذا الإطار، وبينما يتعامل كثيرون مع مصطلحات العولمة، وتحرير التجارة بشكل محايد، يصرُ آخرون على وضع هذه المصطلحات في سياق مصطلحات التبعية، والهيمنة الاقتصادية، والاختراق الثقافي، وربما يكون هذا هو السبب في اختلاف الآراء، وتباين المواقف حول هذه القضايا.

ومن الملاحظ أن كثيرا من الخبراء الغربيين يميلون إلى تجريد العولمة من أي مضامين ثقافية، ولا يرون فيها إلا "تجارة حرة، وأسواقًا عالمية مفتوحة، ومؤسسات مالية لا تعوقها القيود، وحوارا عالميا حرًا عبر الحدود من خلال شبكة الانترنت"، وهم بعد ذلك يفسرون معارضة الدول النامية للتحرير الكامل للتجارة، بتدني مهارات العمل لدى مواطني تلك الدول، نتيجة

لانخفاض مستويات التعليم، وسوء مخرجاته. وفي المقابل يتخوف باحثو وخبراء العالم الثالث من الأبعاد الكامنة في تحرير التجارة، ولاسيما بالنسبة لتعميم قيم السوق، وثقافة الاستهلاك، والمادية المفرطة، التي تزخر بها الثقافة الغربية عمومًا، والأمريكية خصوصًا[١].

ويخطئ البعض عندما يظن أن الخشية من تعميم النمط الثقافي الأمريكي، أو" أمركة العالم" قاصرة على الدول النامية فقط، فدولة كفرنسا بكل ثقلها الثقافي، رفعت أثناء مفاوضات "الجات" شعار "الاستثناء الثقافي"، الذي يعني عدم معاملة المنتجات الثقافية والإعلامية باعتبارها سلعًا اقتصادية، تباع وتشترى في سوق عالمي متنافس، وإنما باعتبارها منتجًا يحمل رسالة ثقافية بحتة. بل إن فرنسا أصدرت قانونا توجيهيا عام ١٩٩٧، يلزم القنوات التليفزيونية الفرنسية بأن تكون (٦٠٪) من برامجها التي تبثها من أصل أوروبي، وهو قانون موجه أساسا ضد الإنتاج السينمائي والتليفزيوني الأمريكي، ويمثل اتجاها داخل المجتمع الفرنسي والأوروبي يدعو إلى إيقاف مسيرة "أمركة أوروبا"[٢].

والواقع أن الآثار الثقافية لمسألة تحرير التجار، لا يمكن أن تُرصد بسهولة، لأنها تحتاج إلى وقت ليس بالقليل حتى تظهر، ولكن يبقى ممكنا رصد بعض المؤشرات، التي تسهم في تكوين ملامح عامة عنها، وسنهتم فيما يلي برصد بعض القضايا الخاصة بالسعودية.

١- قضية إصلاح المنظومة التعليمية وتوسيع التعليم الأجنبي في السعودية

يدخل التعليم ضمن الخدمات المهنية، التي تم الاتفاق على تحريرها في إطار اتفاقية الجاتس(GATS)، التي تغطي كافة أنشطة الخدمات القابلة للدخول في مجال التجارة الدولية، والتي لا تدخل في الوظائف الرئيسية للدول بالمفهوم التقليدي الضيق[٣].

يحرص التعليم السعودي على العناية بغرس الهوية الإسلامية في نفوس الطلاب منذ نعومة أظفارهم حتى بلوغهم مرحلة التعليم الجامعي.

---

[1] ينظر التقرير الإخباري الذي أعده مكتب صحيفة الرياض في واشنطن بعنوان: » العالم يواصل الاختلاف والشك في منظمة التجارة العالمية"،4/ 9/ 2000على الرابط التالي:
www.alriyadh.com.contents/2000/09/04-09-2000/page3.html#8

[2] يراجع: الصادق رابح، وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد243، مايو1999،ص23-24.

[3] ينظر:د.إبراهيم محمد الفار، مصدر سابق، ص139.

وغني عن البيان ما للتعليم من تأثير على الهوية، حيث يضطلع في هذا الصدد بمهمة ثلاثية الأبعاد[1]:

- ترسيخ مقومات الهوية، وأهمها العقيدة، واللغة، والثقافة، والتاريخ.
- تحصين أبناء المجتمع ضد ما يتعرض له من تشويه لهويته، وذلك ببذل الحد الأقصى من الجهد في سبيل التوعية بأهداف المخططات الخارجية، ومراميها، وبيان مدى خطورتها على هوية الأمة وتماسكها.
- العمل العلاجي الذي ينبغي أن تتحمله المناهج الدراسية استجابة لتحديات ومتطلبات العصر، حيث يدخل في مهمة هذه المناهج، الإسهام في معالجة مشكلات الفقر، والبطالة، وضعف الإنتاجية والتلوث...إلخ.
- ربما تكون القضية الأبرز فيما يتعلق بالتعليم الأجنبي في المملكة، هي احتمالات تأثيره على الهوية، والثقافة السعوديتين، خصوصاً في ضوء الضغوط الأمريكية لإصلاح المنظومة التعليمية، وتشجيع قيم التسامح والتعددية في المناهج السعودية، وهو الأمر الذي يسانده الإصلاحيون الليبراليون في المملكة، حيث يدعون إلى تخليص التعليم من هيمنة المؤسسة الدينية الرسمية، والحدّ من تدخلها في المناهج الدراسية، فهم يرون أن هذه الخطوات من شأنها تدعيم الانفتاح السياسي، الذي يتجه إليه النظام السعودي منذ أحداث ١١ سبتمبر.

وقد اتخذت وزارة التعليم ما بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٥، عدداً من الخطوات لإزالة الأفكار المتشددة من المناهج، وخلق قدر من التوازن بين الموضوعات الدينية، وغير الدينية التي يجري تدريسها للطلاب، وعلى سبيل المثال؛ وضعت في المناهج في عام ٢٠٠٢ فقرات تدعو لاحترام الأديان، والثقافات الأخرى، وتم حذف الإشارات والإيحاءات – بشكل جزئي – التي تحض على التمييز تجاه الشيعة، وغير المسلمين من الكتب الدراسية، وفي العامين التالين، قام وزير التعليم محمد الرشيد بدمج البنية الإدارية الخاصة بالذكور والإناث في التعليم، ووحّد

[1] نقلاً عن د.سعيد إسماعيل علي، ازدواجية التعليم وأثرها على ثقافة الأمة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة6-9 ديسمبر2004،ص32.

المنهج الذي يُدرَّس للجنسين في الموضوعات غير الدينية، كما أعلن عن وضعه خطة لتدريس اللغة الإنكليزية في المدارس الابتدائية بالمملكة[١].

ولم تكن هذه الإجراءات لتمرّ دون اعتراض رجال الدين، خصوصاً فيما يتعلق بتوحيد المناهج التي يدرسها الذكور والإناث، فضلاً عن الزيادة – التي كانت محدودة – للساعات المخصصة للمواد الدينية، وقام (١٥٦) عالماً منهم – أوائل عام ٢٠٠٤ – برفع عريضة إلى ولي العهد، تتضمن هذين الاعتراضين.

وبالرغم من أن هذه العريضة لم تقنع الحكومة السعودية، بإلغاء إجراءاتها الإصلاحية المشار إليها آنفاً، إلا أنها قللت بوضوح من قدرة الحكومة على المضي في المزيد منها، وما لبث الوزير محمد الرشيد أن خرج من وزارة التعليم في فبراير ٢٠٠٥، بعد حملة عنيفة ضد إصلاحاته، وحلّ محلّه عبد الله بن صالح العبيد الذي درس وتخرّج في جامعة الإمام محمد بن سعود[٢].

وبالرغم من تبرّم الجناح المعتدل في العائلة المالكة من تدخل المؤسسة الدينية، واعتراضها على إصلاح التعليم في السعودية، إلا أن الملك عبد الله حسم الأمر بالقول "لا مساومة على الطبيعة الإسلامية لنظام التعليم، فهذا البلد إما أن يكون إسلامياً أو لا يكون شيئاً على الإطلاق"[٣]. ومن الواضح أن الجدل الداخلي حول قضية التعليم بين التيار الإصلاحي في السعودية، والجناح المعتدل في العائلة المالكة من جهة، ورموز المؤسسة الدينية والتيار الجهادي من جهة أخرى، يعتبرون أن انتشار التعليم المدني – خصوصاً إذا ارتبط بتقليص المقررات الدينية في التعليم –، يهدّد طابع الدولة الإسلامي، فضلاً عن تهديد نفوذهم وتأثيرهم في نظام الحكم، وهذا ما يفسر حرصهم الشديد على التقيد الصارم بالمبادئ الوهابية، التي ربما يمكن

---

[1] Amr Hamzawy, The Saudi Labyrinth: Evaluating the current political opening, Carnegie papers, Washington, No. 68, April 2006, p.14 على الرابط: www.CarnegieEndowement.org/pubs

[2] Ibid.

[3] Ibid.

تفسيرها والاستفادة منها بشكل أفضل، لو تم إصلاح النظام التعليمي، وتوجيهه نحو قدر أكبر من الانفتاح[١].

وبرغم المكانة المعتبرة للمؤسسة الدينية، وتأثيرها الواضح على نظام الحكم، الذي يحتاج إلى مساندتها، خصوصاً في أوقات تصاعد العنف الداخلي، أو لحظات زيادة الضغط الخارجي على السعودية، كما تكشف عن ذلك خبرة أزمات الستينات، والثمانينيات، وأوائل التسعينيات، وأحداث ١١ سبتمبر، بما يجعل هذه المؤسسة شريكة في تأسيس وإدارة الدولة السعودية[٢]. إلا أنه يمكن الادعاء أن استراتيجية الملك عبد العزيز آل سعود - التي يسير عليها أبناؤه أيضاً-، تقوم على تطوير نظام اجتماعي – اقتصادي حيوي يستند إلى المبادئ الوهابية، لكنه من المرونة بمكان، بحيث يسمح بالتكيف مع الظروف المتغيّرة، وتكون وظيفة الوهابية هي إضفاء الشرعية الدينية على التطوير، أو التمدين الذي تنشده العائلة المالكة في سعيها لتوطيد أركان الدولة – الأمة، وبناء عليه من المتوقع أن تتجه العائلة المالكة نحو تقليص نفوذ وصلاحيات المؤسسة الدينية، إذا بالغت هذه الأخيرة في معارضة التوجهات التمدينية، أو الانفتاحية لأسرة آل سعود، التي يُقصد بها تخفيف التوتر والاحتقان المجتمعي[٣].

ثمة مسألتان إضافيتان تتعلقان بقضية التعليم في السعودية، **أولاهما** المدى الذي يمكن أن تذهب الحكومة إليه في تشجيع القطاع الخاص، للإسهام في تحسين أداء المنظومة التعليمية التي تعاني من عيوب عدة مثل:

---

[1] يراجع في هذا المعنى: د. أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ترجمة: د. كمال اليازجي، بيروت: دار الساقي، ط٢، ١٩٩٠، ص١٤٦.

[2] لمزيد من التفاصيل حول دور المؤسسة الدينية في النظام السعودي يراجع: د. بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في: د. على الدين هلال ود. بهجت قرني (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ط٢، ٢٠٠٢، ص ص ٥٢٦-٥٢٨.

[3] د. أيمن الياسيني، مصدر سابق، ص ص ١٤٤-١٤٧. ويمكن المقارنة أيضاً مع: حسن أبو طالب، من يحكم في السعودية: دراسة في بناء السلطة السياسية في المملكة، القاهرة: يافا للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ص ١٩-٢٢. ويرى د. أبو طالب رأياً مشابهاً للياسيني، لكنه يبرز صعوبة تجاهل أو تجاوز وجهات نظر العلماء فيما يخص توجهات الدولة، حيث إنهم رمز شرعية النظام السعودي ولهم تأثير واضح على السلوك العام للأفراد والمواطنين من خلال إصدار الفتاوى والوعظ والإرشاد الديني.

١- عدم وفاء النظام التعليمي بحاجة البلاد من الكفايات المهنية، والعلمية بدليل وجود أكثر من ستة ملايين عامل أجنبي في المملكة

٢- ضعف أداء خريجي مؤسسات التعليم العام، والتعليم الجامعي، كما يظهر من نتائج الاختبارات، وتقارير الأداء الوظيفي لهم في أجهزة الدولة.

٣- عزوف كثير من خريجي الجامعات، والمعاهد المتخصصة عن العمل في مجالات تخصصهم، مما يعني أن معظم الدارسين لم يلتحقوا بالتخصصات الملائمة لقدراتهم، وميولهم المفترض اكتشافها في المراحل الأولى من التعليم.

٤- قصر مدة العام الدراسي الذي يعتبر أقصر عام دراسي في العالم، حيث لا يتجاوز العام الدراسي السعودي (١٤٠) يوماً، بينما يصل في دولة مثل اليابان إلى (٢٤٣) يوماً، كما أن عدد ساعات الدراسة تتراوح بين خمس وست ساعات يومياً، وهي من أقل أعداد الساعات الدراسية اليومية في العالم أيضاً.

٥- ارتفاع نسبة التسرب، والرسوب بين طلاب التعليم في المملكة.

٦- الضعف العام في تحصيل أساسيات المعارف، وخصوصاً اللغة العربية، ويضاف إلى ذلك عدم التناسب بين ما يبذل من جهد ومال في تعليم اللغة الإنكليزية، وبين حصيلة الطلاب منها.

٧- انخفاض نسبة المباني الحكومية إلى المباني المستأجرة، حيث لا تصل إلى (٥٠٪) حسب إحصاءات عام ١٤١٤هـ، علماً بأن المباني المدرسية المهيأة عامل جذب مهم لتمكين الطلاب من رفع مستوى التحصيل والأداء.

٨- ضعف روح المواطنة عند غالبية الطلاب، وانخفاض المؤشرات الدّالة على وجود شعور بالانتماء إلى الوطن، والاعتزاز بقيم المجتمع، ومعلوم أن غياب هذا الشعور يقلّل من قدرة الفرد على خدمة مجتمعه ووطنه وأمته[1].

---

[1] يراجع: عبد الله راجح البقمي، إدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم العام بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على قطاع التعليم العام في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م، ص ص ١٠١ – ١٠٢ وأيضاً د. محمد بن أحمد الرشيد، تعليمنا.. إلى أين، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦، ص ص ٤٢-٤٤.

إن عدم اطمئنان أولياء الأمور إلى مستوى التعليم العام، وإلحاق أبنائهم بالتعليم الأهلي المنتشر في السعودية، كان دافعاً لعدد من الباحثين، لكي يقوموا بتقديم مقترحات عملية جديدة لمواجهة أزمة تمويل التعليم العالي في السعودية، بأساليب مثل؛ مشاركة الكلفة (Cost – sharing)، التي تعني أن يتحمل الأفراد المتعلمون – أو آباؤهم – جزءاً من كلفة تعليمهم، ونظام المسار الموازي (Dual – track enrollment)، الذي يهتم بفتح مسارات برسوم دراسية للطلاب، الذين لم تمكنهم معدلات التخرج من الالتحاق بالمسار المجاني، المدعوم بمكافأة لكل طالب، وإلغاء الطلاب في التعليم العالي، وإعادة تنظيمها على صورة مساعدات للطلاب المحتاجين فقط؛ وتشجيع التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلية[١].

وهناك الآن في السعودية تعليم أجنبي في المستوى قبل الجامعي، كما يطالب آخرون بأن يُسمح بإنشاء فروع للجامعات الأجنبية في المملكة، ويبلغ عدد المدارس الأجنبية في السعودية (١٧٠) مدرسة – منها (٤٠) مدرسة في مدينة الرياض–، وثمة شكاوى عديدة من الأساليب التي تتبعها هذه المدارس في التعامل مع مسألة الرسوم الدراسية، لاسيما بعد دخول مستثمرين إلى هذا المجال، حيث حولوا تلك المدارس إلى شركات تجارية، تبيع خدمات تعليمية في مقابل رسوم دراسية باهظة[٢].

ومن ناحية أخرى؛ تركز تلك المدارس على اللغات الأجنبية في تدريس مقرراتها، وهو أمر يؤدي في الأغلب الأعم إلى إضعاف اللغة الأم للطالب، وغني عن البيان ما تتعرض له اللغة العربية من أزمة خانقة، بسبب تخلف طرق تدريسها، وتقصير الباحثين العرب في تطويرها والعناية بها، ومن شأن انتشار المدارس الأجنبية أن يزيد من إعراض الطلاب عن اللغة العربية، وترسيخ شعور لديهم بأن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم والبحث، التي تعكس رقي المتحدث بها وسعة اطلاعه.

تستند حجج المؤيدين للتوسع في التعليم العالي الأجنبي إلى عدة مبررات، منها القول بضعف مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب في السعودية، وعدم وفائها باحتياج القطاعات

---

[1] يراجع: د. نياف بن رشيد الجابري، مشاركة الكلفة لتمويل التعليم السعودي، مجلة المعرفة (تصدر عن وزارة التربية والتعليم في الرياض)، العدد ١٣٦، رجب ١٤٢٧هـ / أغسطس ٢٠٠٦، ص ١٢٢ وص ص ١٣٤-١٣٦.

[2] يراجع الرابط التالي: www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=120785#top

المختلفة، ووجود أكثر من ستة ملايين عامل أجنبي في المملكة، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين، ويقول هؤلاء أن افتتاح جامعات أجنبية، أو فروع لها داخل المملكة لن تنحصر فائدته في تخريج المزيد من الجامعيين، بل يعني استقطاب خبرات وكفاءات أجنبية متمكنة، وانتقال تلك الخبرات إلى شريحة أكبر من المتعلمين، والمتدربين، والعاملين في هذا المجال، وبشكل أقل كلفة من الابتعاث الذي تنحصر فائدته لدى عدد محدود من الطلاب، كما يعني تطوير منشآت اقتصادية وبحثية جديدة[1].

وفي تقديري أن جزءًا مهما من النقاش ينبغي أن ينصب على التفرقة بين المستويين الجامعي وما قبل الجامعي، فقد يتيح فتح الباب أمام التعليم العالي الأجنبي، فرصًا حقيقية للنهوض بمستوى التعليم العالي في السعودية، شريطة إيجاد نظام إشراف ومتابعة فعال على المؤسسات الأجنبية، وسن القوانين والنظم الكفيلة بجعل عمل هذه المؤسسات يصب في صالح الوطن، من خلال اشتراط، وهو أن توفر الجامعات الأجنبية التخصصات الناقصة، والمطلوبة في السوق السعودية، والإسهام في تنمية البحث المحلي والوطني، وتقديم المنح الدراسية للمتفوقين والمحتاجين، واشتراط أن تبقى اللغة العربية هي اللغة التي يقدم بها الطالب أبحاثه ودراساته.

وعند توفر هذه الشروط تقل إمكانية حدوث اختراق ثقافي، فالانسياق وراء الآخر الحضاري، لا يحدث إلا في حالة الوهن والضعف الثقافي، بينما يحدث التفاعل الثقافي الإيجابي إذا كان البناء الثقافي، والمعنوي الداخلي سليما ومتينا، وهو أمر تضطلع به مؤسسات اجتماعية وثقافية عديدة مثل الأسرة، والمدرسة، وأجهزة الإعلام، وجماعات الأقران، وعلماء الدين والدعاة...إلخ.

وفى رأيي أن التعليم الأجنبي غير ضروري في مراحل التعليم الأولى، لكنه مطلوب في مرحلة التعليم الجامعي، بشرط أن تحدث في ظل ضوابط ورقابة صارمة، بما يسمح أن تسهم مخرجات الجامعات الأجنبية في تنمية المجتمع، وفقاً لحاجاته الأصيلة، وليس تبعاً لأجندات المستثمرين الأجانب.

---

[1] ينظر:د.محمد عبد الله الخازم،التعليم العالي الأجنبي:ألم يحن الوقت بعد؟، صحيفة الرياض 23/ 5/ 2002 www.alriyadh.com/23/5/2002/article27634.html

٢- قضية مقاطعة المملكة للكيان الإسرائيلي

قبل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية تعرضت لحملات إسرائيلية مغرضة، بهدف عرقلة المساعي السعودية، وتشويه صورة المملكة إعلاميا ودبلوماسيا، وقد تكثفت تلك الحملات بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي استغلتها الدعاية الصهيونية للترويج لخطر ما تسميه بـ "الإرهاب الإسلامي"، وخصوصًا المذهب الوهابي، ولا يخفى على ذي عينيين أن الأهداف الإسرائيلية لا تتحقق إلا على حساب الدول العربية والإسلامية، لذا فإن الدعاية الإسرائيلية تستهدف دومًا الكيانات الإسلامية الكبيرة كالسعودية، ومصر، وإيران، وباكستان، واندونيسيا، وماليزيا.

وربما يكون واضحا الآن طبيعة الدور التحريضي، الذي لعبه -ولا يزال- اللوبي اليهودي في واشنطن، من خلال تيار المحافظين الجدد، الذي يُطبق بشكل شبه كامل على مقاليد الحكم في إدارة "جورج بوش الابن"[(١)]. وهو التيار الذي ساعد مجرم الحرب الصهيوني "أرييل شارون" على تنفيذ جل مخططاته الرامية إلى إنهاء عملية التسوية، وذلك هو السياق الذي يفسر الرفض الإسرائيلي للمبادرة السعودية التي طرحها ولي العهد -آنذاك- الأمير عبد الله في مطلع عام ٢٠٠٢ م، ثم تحولت إلى مبادرة عربية بعد قمة بيروت في أواخر مارس ٢٠٠٢.

ويحاول الكيان الإسرائيلي جاهدًا الضغط على السعودية-عبر الإدارة الأمريكية-، لإضعاف الموقف السعودي الداعم للشعب الفلسطيني، لكن المملكة تلتزم بثوابت في سياستها تجاه القضية الفلسطينية، تعود في الحقيقة إلى عهد الملك الراحل سعود بن عبد العزيز، الذي صادق في ٢٥/ ٦/ ١٣٨٢هـ بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢٨ على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٢ بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٣٨٢ هـ على نظام مقاطعة إسرائيل، وأمر وزراءه بتنفيذ ذلك المرسوم[(٢)].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الحملات التي يشنها الكتاب ا لأمريكيون على السعودية يراجع: جهاد الخازن، مورافيك أسوأ حتى من بوزنر، صحيفة الحياة 19/ 11/ 2005. وجهاد الخازن، لا يوازي جهله إلا غروره، صحيفة الحياة 20/ 11/ 2005. ويستعرض في المقالين كتابي: أمراء الظلام،وأسرار المملكة.وللاطلاع على احدث الدراسات حول تاثير اللوبى الصهيونى على السياسة الامريكية: جون ميرزهايمر وستيفن والت، اللوبى الاسرائيلى وسياسة امريكا الخارجية، المستقبل العربى، العدد ٣٢٧، مايو ٢٠٠٦، ص ص٢٧-٥٨.

[2] يراجع موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية:www.Commerce.gov.sa/circular/19-1 asp?print=true

يتكون نظام مقاطعة إسرائيل من ثلاثة مواد، تدور حول حظر إدخال أو استيراد البضائع، والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها، وحظر تبادلها، أو الاتجار بها داخل المملكة.

لكن المملكة قررت بعد توقيع اتفاقات "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣، الاستجابة لقرار مجلس وزراء خارجية دول التعاون الخليجي في دورته التحضيرية الثالثة والخمسين، التي عقدت في نوفمبر ١٩٩٤، القاضية بإيقاف المقاطعة للكيان الإسرائيلي من الدرجتين الثانية والثالثة. وصدر في هذا المعنى قرار مجلس الوزراء السعودي رقم ٥ بتاريخ ١٤/ ١/ ١٤١٦ هـ [١].

وقبيل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة مباشرة، شرعت مصادر أمريكية وإسرائيلية في الترويج لأنباء تفيد أن المملكة تعهدت في اتفاقها الثنائي للتجارة مع الولايات المتحدة الذي أُبرم في ٥ شعبان ١٤٢٦-٩/٩/ ٢٠٠٥ بأن تتاجر مع كل أعضاء المنظمة ومنها إسرائيل، وصرح "روب بورتمان" الممثل التجاري الأمريكي بأن المملكة وعدت نتيجة لهذا الاتفاق، بأن لا تنفذ جوانب من قرارات الجامعة العربية، المتعلقة بمقاطعة الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل، غير أن مصادر سعودية قالت إن الانضمام للمنظمة يفرض على المملكة أن تتعامل مع جميع الدول الأعضاء -(١٤٨)دولة-، إلا أن التعامل مع إسرائيل، والشركات الأمريكية المتعاملة معها،سيخضع لأحكام خاصة جدا تم الاتفاق عليها بين الجانبين السعودي والأمريكي[٢].

وفي حدود النص المعلن من الاتفاق الثنائي للتجارة بين السعودية والولايات المتحدة الموقع في سبتمبر ٢٠٠٥، يمكن القول إن الاتفاقية لم تأت على ذكر إسرائيل لا من قريب ولا من بعيد[٣]. لكن هذا لا ينفي في الواقع إمكان قيام الولايات المتحدة مستقبلاً بممارسة الضغط على السعودية لتليين مواقفها من إسرائيل.

ومن الثابت أن اللوبي المؤيد لإسرائيل، قد حرّك أنصاره في "الكونجرس الأمريكي" لإعاقة انضمام المملكة للمنظمة، بعد قمة "كروفورد ٢"، التي جمعت بين ولي العهد الأمير عبد الله

---

[1] ينظر: موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية:www.Commerce.gov.sa/circular/19-5 ASP? print=true-

[2] يراجع صحيفة الرياض 7شعبان1426-11سبتمبر2005 على الرابط التالي: www.alryiadh.com/2005/09/11/article93310.html

[3] ينظر نص الاتفاقية على الموقع التالي:www.syrianlaw.com

والرئيس جورج بوش، حيث وجّه (٤٧) عضواً في مجلس النواب – (٢٢)جمهورياً و(٢٥) ديمقراطياً – مذكرة للإدارة (في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥)، حضوا فيها على منع السعودية من الانضمام لمنظمة التجارة. وجاء في المذكرة "لا ينبغي مكافأة المملكة بمثل هذه الميزة التجارية حتى تتخلى عن مقاطعة إسرائيل"[١].

وإزاء هذه الضغوط أكّدت السعودية التزامها بقوانين المقاطعة العربية لإسرائيل، وعدم استعدادها لمناقشة الموضوع، لكنها وافقت من جانب آخر على إلغاء التزامها بمقاطعة الطرف الثاني والثالث من الدول الأعضاء في منظمة التجارة، ممن يقيمون علاقات تجارية مع إسرائيل؛ وتعني مقاطعة الطرف الثاني امتناع الدول الأعضاء في الجامعة العربية عن الدخول في تعاملات تجارية مع الشركات الأجنبية، التي تتعامل مع إسرائيل، أو تسهم في تنمية الجوانب الاقتصادية والعسكرية فيها، أما مقاطعة الطرف الثالث؛ فتعني امتناع الدول العربية عن التعامل التجاري مع الشركات الأجنبية، التي تقيم نشاطات اقتصادية، أو تجارية مع الشركات التي تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل.

وقد عزّزت السعودية موقفها القانوني التفاوضي مع الولايات المتحدة فيما يخص مقاطعة إسرائيل – رغم أن إسرائيل عضو في منظمة التجارة العالمية –، واحتجت بالفقرة ٣٥ من قانون الاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات)، حيث تعطي هذه الفقرة من قانون عدم التطبيق (Non –application clause) لأي دولة عضو الحق في الامتناع عن تنفيذ أحكام "الغات" إزاء دولة عضو أخرى إذا لم تكن قد دخلت معها سابقاً في علاقات، أو مفاوضات تجارية. وبهذا تمكنت السعودية من الانضمام للمنظمة، رغم استمرار مقاطعتها للكيان الإسرائيلي[٢].

ومهما يكن من أمر، فإنه بالإمكان الاطمئنان تماماً إلى أن إسرائيل ستواصل مستقبلاً مساعيها لدى الولايات المتحدة لتليين الموقف السعودي من إسرائيل. وربما يكون ممكناً أن تجرى اتصالات سرية بين البلدين في أوقات الأزمات. وما يهم هذه الدراسة هو تقصي الآثار الناجمة عن احتمالات إنهاء مقاطعة السعودية لإسرائيل من حيث تأثيرها على انتشار حالة من التطبيع

---

[1] منظمة التجارة العالمية توافق على عضوية السعودية، الحياة ١٢/ ١١/ ٢٠٠٥.

[2] المصدر السابق.

الثقافي مع الكيان الإسرائيلي، وتالياً من حيث تأثيرها على وضعية العلاقات العربية – الإسرائيلية.

وعلى أي حال، فإن التحليل النظري البحت لا يستبعد احتمال إقامة علاقات أو اتصالات بين الأعداء إذا توفرت مصلحة للطرفين في ذلك، حتى لو بلغ العداء الأيديولوجي حدوده القصوى. وربما يكون مسار تطور العلاقات الباكستانية الإسرائيلية – خصوصاً بعد تنفيذ الانفصال أحادي الجانب عن غزة في سبتمبر ٢٠٠٥ – يؤيد هذا التحليل النظري[١]. ويبقى في حالة السعودية مع إسرائيل أن يصدّق الواقع السياسي العملي هذه الفرضيات أو يدحضها، وهذا ما لا يمكن الجزم به حالياً في إطار هذه الدراسة والمعلومات القليلة المتاحة عن هذه القضية الشائكة.

٣- قضية دور المرأة السعودية

شهدت السنوات الماضية صدور العديد من القرارات الخاصة بالمرأة السعودية، كان أبرزها قرار مجلس الوزراء في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ الذي تضمن زيادة فرص ومجالات العمل أمام المرأة بإصدار تراخيص للنساء لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بدون عوائق. وهو قرار جاء بعد إزالة شرط وجود وكيل شرعي لكي تمارس سيدات الأعمال نشاطهن، وكذلك قرار الحكومة بأن تنشئ الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة وحدات وأقسامًا نسائية بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها. كما تم تخصيص فعاليات الجولة الثالثة للحوار الوطني الذي ينظمه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لمناقشة قضية (المرأة:حقوقها وواجباتها) في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٤، وتم السماح للمرأة السعودية بالمشاركة في انتخابات الغرف التجارية الصناعية في نوفمبر ٢٠٠٥، وفازت سيدتا الأعمال لمى السليمان ونشوى طاهر بمقعدين عن فئة التجار[٢]. كما تم اختيار عدد من السيدات في الهيئة السعودية للمهندسين.

---

[1] ينظر: د. أحمد سليم البرصان، العلاقات الإسرائيلية – الباكستانية بين المؤسسة العسكرية والجماعات الإسلامية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد٨٦، صيف ٢٠٠٥، السنة ٢٢، ص ص ٩-٣٦؛ وأيضاً: د. أحمد يوسف أحمد، تأملات في "موسم القطاف"، الاتحاد، ٦/ ٩/ ٢٠٠٥.

[2] صحيفة الشرق الاوسط، ١ / ١٢/ ٢٠٠٥.

ومن الواضح أن القيادة السعودية لديها رؤية متفهمة لأهمية تعزيز دور المرأة في المجتمع بالتدريج، لكن بدون الصدام مع المؤسسة الدينية، وتشجيعاً لقيام سيدات الأعمال بدور أكبر، حيث تم تأسيس مجلس تنفيذي لهن في الرياض في منتصف عام ٢٠٠٤، بهدف تقديم الدعم اللازم للفرع النسائي في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، وتطوير الخدمات التي تقدمها، خاصة في ما يتعلق بتدعيم دور سيدات الأعمال في تطوير الاقتصاد المحلي، وقام المجلس والغرفة معًا في ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٥ بتنظيم ملتقى ثقافي لمناقشة مسألة انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، بمشاركة ٣٠٠ سيدة أعمال من الرياض[١].

ومع ذلك؛ فإن هذه الخطوات تبقى محدودة الأثر، ومن الواضح أن المجتمع السعودي لازال معارضاً في أغلبه لدخول المرأة إلى الحيز العام، بالرغم من أن لائحة الانتخابات البلدية (الصادرة في أغسطس ٢٠٠٤) لم تمنع المرأة من حق المشاركة فيها، حيث تنص المادة الثالثة منها على "تمتع كل مواطن بحق الانتخاب".

وقد كشفت نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت على ثلاث مراحل (فبراير – أبريل ٢٠٠٥)، عن مدى تأثير الروابط والتقاليد القبلية في المجتمع السعودي، وطبيعة موقفه المتحفظ على المشاركة السياسية للمرأة، متأثراً في الحقيقة برأي المؤسسة الدينية التي ترى عدم وجوب أن تمارس المرأة أي نشاط أو اهتمام بالشأن العام[٢].

وربما ينبغي التنبيه إلى أن قضية المرأة يمكن أن تكون من أهم مداخل الضغوط على النظام السعودي، ما لم يبادر إلى تعزيز وضعها في المجتمع، ولا يجب تجاهل تأثير البيئة الدولية في هذا الصدد، حيث أصبحت قضية المرأة على رأس اهتمامات المنظمات الدولية والإقليمية، خصوصًا تلك التي تعنى بالشؤون الاجتماعية والتنموية. والملاحظ أن سنوات التسعينيات من القرن العشرين التي تبلورت فيها ظاهرة العولمة، شهدت انعقاد مؤتمر المرأة العالمي في بكين(٤-٥ سبتمبر ١٩٩٥)، الذي نظمته الأمم المتحدة ودعت إليه الحكومات والمنظمات غير الحكومية.،

---

[1] يراجع: صحيفة الشرق الأوسط،١٢ذو القعدة ١٤٢٦هـ-١٣ديسمبر٢٠٠٥ على الرابط التالي:
www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issue=9877&article=338041

[2] لمزيد من التفاصيل، يراجع: علاء سالم، السعودية: تاثيرات الفضاء الاجتماعى على الانتخابات البلدية، الديموقراطية، العدد ١٨، ابريل ٢٠٠٥، السنة ٥، ص ص ١١١- ١١٦.

وقد تمخض عن خلافات عميقة في رؤية الشعوب، والثقافات المختلفة لموضوع المرأة، وبدلاً من أن يتدارس المؤتمر حقوق المرأة وواجبات المجتمع نحوها، تحول المؤتمر إلى اتخاذ المرأة جسرا تساق على متنه مرجعيات وقيم الثقافة الغربية.

٤- قضية العلاقة مع الآخر

يمثل الإسلام وقيم العروبة ملمحين بارزين في النسيج الثقافي السعودي، وتتحمل المملكة مسؤولية ثقافية ودينية كبيرة، يمليها موقعها واحتضان الحرمين الشريفين وولاؤها للإسلام، وتحرص المملكة في علاقاتها الخارجية على تقديم صورة طيبة للدين الإسلامي، وتصوراته بخصوص العلاقة مع الآخر، القائمة على التعارف والتعاون على البر والتقوى.

وفي سياق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية لم تسمح السعودية بإنشاء دور عبادة أو كنائس، لأن حرية الأديان مسألة لا علاقة لها بمنظمة التجارة العالمية[١].

ومن المتصور أن انضمام المملكة إلى المنظمة يفتح الباب لطرح قضية العلاقة مع الآخر من زوايا عديدة، فالسماح بزيادة أعداد المستثمرين قد يترتب عليه أن يطالبوا في وقت لاحق بإنشاء دور للعبادة، وقد يشفعوا مطالبهم بأن دول الغرب -التي تدين في أغلبها بالمسيحية-، تسمح بإنشاء المساجد والمراكز الإسلامية، فكيف لا تسمح السعودية بالمقابل، وكذلك قد يطالب البعض بإنشاء أماكن للترفيه كالمسارح، أو دور السينما باعتبارها نوعًا من الخدمات التي تدر دخلاً وربّحا، ومما يضفي مصداقية على مثل هذه الاحتمالات شيوع مسألة انتقاد أوضاع الحريات الدينية في السعودية، من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية، وكذلك في تقارير لجنة الحريات الدينية التابعة للكونجرس الأمريكي[٢].

وبالرغم من الالتزام الرسمي، فإن فريقا من السعوديين يريد عودة دور العرض السينمائي إلى الوضع الذي كان سائدا أبان فترة السبعينيات - قبل وفاة الملك فيصل-، حين كانت دور

---

[1] ينظر: الفريق الفني للمفاوضات، مصدر سابق.

[2] يمكن ميراجعة الرابط التالي كنموذج لما تقوله منظمات حقوق الإنسان عن السعودية:http://hrw.org/reports/2004/saudi0704/4.htm

ويمكن الاطلاع على تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية في السعودية في مجلة شؤون سعودية، العددان11و12 ديسمبر 2003 على موقع المجلة على الإنترنت، وهو: www.saudiaffairs.net

السينما تعرض أفلامًا، ولا يوقف عملها أحد من الحكومة، لكن فريقا آخر يرى عكس ذلك، ويعتبر إقامة دور العرض السينمائي مخالفًا للتشريع الإسلامي.

وبين هذا وذاك تأتي خطوة عرض مسرحية اقتصر الحضور فيها على النساء والأطفال في مركز الملك فهد الثقافي بالرياض بعد شهر رمضان (الثاني من نوفمبر ٢٠٠٥م)، لتضع هذا الجدل في الصدارة مرة أخرى، فبينما امتلأت شوارع الرياض بإعلانات تجارية تدعو السيدات إلى حضور العرض، انتشرت العديد من الفتاوى عبر الإنترنت، ورسائل الجوال التي تُحرِّم حضور العروض المسرحية، وعروض السيرك[١].

وتقدم الأزمة التي أثارتها صحيفة "جيلاندس بوستن" الدانماركية عندما نشرت في سبتمبر ٢٠٠٥رسومًا كاريكاتورية مسيئة لشخص الرسول (e)، مثالاً إضافيًا لمشكلات العلاقة مع الآخر في ظل تحرير التجارة الدولية؛ فالسعودية لا تستطيع على المستوى الرسمي إعاقة تدفق السلع الدانماركية في أسواقها، وقد اكتفى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في رده على تدارس الاتحاد الأوربي لمسألة رفع شكوى أمام منظمة التجارة العالمية ضد السعودية، بالإشارة إلى أنها مقاطعة شعبية وليست رسمية، وسحب السفير السعودي من "كوبنهاجن" حديثا، لأن الموضوع تفاقم بسرعة، بانتظار أن تتخذ الحكومة الدانماركية خطوات لمحاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة[٢].

ويكشف هذا المثال أن انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، يجعلها في الحقيقة أكثر اندماجًا في النظام التجاري الدولي، مما يعني في المحصلة تضييقًا على حرية القرار التجاري السعودي، بعبارة أخرى؛ فإن عضوية المملكة في المنظمة تنقص من قدراتها في التصدي لأي حملات تسئ إلى الإسلام، أو تنال من الثقافة الإسلامية.

---

[1] ينظر: www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=1376&ter. وأيضًا: The Sydney Morning Herald، October 21, 2005، على الرابط التالي: www.smh.com.aunewsworldcoming-soon-to-saudi-arabia-httpcinemas2005102011297759028l4.html

[2] يراجع صحيفة الحياة ١/ ٢/ ٢٠٠٦، ص٣.

خاتمة

امتاز تاريخ السعودية الحديث بوجود تعايش لافت بين الموروث والوافد، وبقدر ما فرضت البيئة التي تطوّر النظام السعودي في رحابها من تحديات، بقدر ما نجحت الدولة في الاستجابة لهذه التحديات عبر تعزيز وجودها، وغرس سلطتها في المجتمع، رغم مرور الدولة بثلاث أزمات كبرى في الستينات، والثمانينيات، وأوائل التسعينات؛ ارتبطت الأزمة الأولى بظهور النزاعات داخل العائلة المالكة - المتمثلة في الصراع بين الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل، وبروز ما يعرف بالأمراء الأحرار-، ثم حدثت الثانية بسبب تصاعد حدة التوترات الاجتماعية في الثمانينيات نتيجة ثلاثة أسباب: تقلص عائدات النفط السعودية، وتصاعد الخطر الإيراني، وبروز حالة من الاستقطاب الثقافي والسياسي في آخر هذا العقد بين فريقين داخل المجتمع السعودي؛ يطمح أحدهم إلى مزيد من الحرية والانفتاح، فيما يريد الآخر العودة إلى الإسلام الأصيل، وأخيرا جاءت الأزمة الثالثة بعد تنامي المعارضة الإسلامية السعودية التي طالبت بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١) بالإصلاح السياسي، ولجأت إلى أساليب جديدة – تعكس قدرات حقيقية –، مثل تقديم العرائض والمذكرات، وكتابة المقالات، وإلقاء الخطب، والدروس، وصولاً إلى التظاهر، وتعبئة الشارع[1].

ورغم خطورة هذه الأزمات الثلاث وتأثيرها على صيرورة العلاقة بين الدولة والمجتمع في السعودية، إلا أن المرحلة التي بدأت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تبدو أكثر تأثيراً على السعودية من كل ما سبقها؛ حيث انفلتت الضغوط الأمريكية على النظام السعودي من عقالها، وبدأت الاستراتيجية الأمريكية تشهد تحولات في سياستها، لإدارة المنطقة العربية من الاعتماد على النظم الصديقة، إلى التدخل الأمريكي المباشر بهدف إعادة تشكيل المنطقة في بنية أمنية – اقتصادية – ثقافية جديدة، فيما يبدو طوراً جديداً من أطوار ظاهرة العولمة التي توظّفها السياسة الأمريكية في سياقات اقتصادية وعسكرية، وهو ما يفسر حرصها على المزاوجة بين نفوذها

[1] يراجع: د. مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط٢، ٢٠٠٥ ص ص ٢٩١ – ٢٩٧.

القيادي في منظمة التجارة العالمية، وبين استراتيجية الحرب الاستباقية التي كان احتلال العراق أبرز وأخطر أعمالها [١].

من المهم في هذا السياق التذكير بأن عملية التغيير المطلوبة على الصعد الأمنية، والاقتصادية، والثقافية لا تستهدف السعودية وحدها، وإنما تتجاوزها إلى القوى الإقليمية الكبيرة، بما يشمل مصر، وسوريا، والجزائر، وصولاً إلى باكستان وإيران. وليس من المبالغة الإدعاء بأن هذه القوى جميعا، تمرُّ بمرحلة من التغير الثقافي- الاجتماعي في ظل حركة مجتمعاتها الساعية إلى الازدهار، بالاستفادة من الثورة الاتصالية والمعلوماتية، بالرغم من وجود قوى داخل هذه المجتمعات تعترض التغيير، وتقاومه بسبب ارتباط مصالحها باستمرار الأوضاع الراهنة، وهو صراع يتصاعد على المستوى السياسي والثقافي، كلما تزايد الانفتاح الاقتصادي لهذه النظم على العالم الخارجي [٢].

إن تحديد شكل التغيير الثقافي الذي سيطرأ على السعودية، بعد مرور أكثر من عام على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يبقى مرهوناً بعدة عوامل؛ منها:

١- استمرار النمط الأساسي للسياسية السعودية القائم على الجمع بين الاستجابة لحتمية التطور وضرورة الاستقرار، مما يعنى أن أي عملية إصلاحية لن تتسم بالسرعة أو الجذرية، وستبقى دائما متدرجة وبطيئة (وأحياناً مترددة) [٣].

٢- درجة تبلور تيار إصلاحي وطني داخل السعودية يعيد قراءة المذهب الوهابي، مما يسمح باستيعاب الجميع ضمن معادلة مواطنة صحيحة، وبحيث تختفي حالة الاستقطاب الثقافي الداخلي الناجمة عن الخطاب الديني الرسمي الذي يحظى بدعم النظام، والذي يمكن أن

---

[1] محمد جمال باروت، ديناميات التغير الثقافي العربي في سياق إعادة تشكيل النظام العالمي، شؤون عربية، العدد ١١٨، صيف ٢٠٠٤، ص ٦٢.

[2] يراجع الدراسة المتميزة التى ترصد هذه الحالة من التغير الثقافي بالتطبيق على إيران، د. نيفين عبد المنعم مسعد، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية، المستقبل العربي، العدد ٢٤٩، نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ١٥-٢٩، خصوصاً ص ٢٩.

[3] د. عبد الكريم بن حمود الدخيل، الإصلاح في المملكة السعودية... الأبعاد السياسية والاقتصادية، في: د.مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.

يؤدى في حال ضعف الدولة إلى إطلاق العنان للثقافات والهويات الفرعية القبلية والمذهبية، رداً على تصدع هيبة الدولة وسطوتها[١].

٣- إمكانية حدوث تحولات في النخب السعودية بما يجعلها أكثر استقلالاً عن التوجهات الرسمية، وهو أمر لا يُتوقع حدوثه بدون أن تتوسع النخبة السياسية والمشايخية، والبيروقراطية، والاستشارية عن نطاقها التقليدي المنحصر في أغلبه – حتى الآن- في المثلث النجدي والمثلث الحجازي، بحيث تشمل تكوينات النخب جميع أرجاء المملكة. والملاحظ حتى اليوم أن النخب السعودية تُولد من رحم النظام، وتُصنَع تحت عينه حتى تكاد أن تكون "نخبة دولتية"، فالفرد يتعلم حتى يلتحق بالنخبة البيروقراطية التي تؤهله للدخول إلى النخبة الاستشارية، أي أن يحوز عضوية مجلس الشورى، ثم يتأهّل بعدها لتولي وظائف وزارية، وهذا كله يحدث في ظل توجيه النخبة المشايخية (العلماء الرسميين)، التي تعارض بشكل عام الثقافة العصرية لأنها تراها علمانية حداثية بالضرورة، ومن ثم متنافية مع الدين وروحه[٢].

٤- درجة انفتاح النظام على قضايا إصلاح التعليم، وإدماج المرأة السعودية في كافة جوانب الحياة، وتجاوز حالة الحادية السياسية التي تنعدم فيها المشاركة الشعبية في صنع القرار، اعتماداً على الطواقم البيروقراطية، والاقتصادية، والمهنية المرتبطة ارتباطاً حميماً بالسلطة، وإجراء حوارات وطنية حقيقية لبلورة مفهوم واضح للمواطنة يعين السعودية على مواجهة التحديات المتزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي [٣].

٥- التوقف عن تصنيف وتقسيم المواطنين السعوديين ورميهم بالتهم المختلفة، وهو ما دعا إليه الملك عبد الله في يونيو ٢٠٠٦ أثناء جولته على مدينة القصيم حيث قال: "إنه ليتناسب مع قواعد الشريعة السمحاء، ولا متطلبات تصنيفات ما أنزل الله بها من

---

[1] كلمة المحرر، بانتظار ولادة خطاب وطني في السعودية: مصير الثقافات الخاصة، شؤون سعودية، العدد ٢٣، فبراير ٢٠٠٥ على الرابط: www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue23/article23/article20.htm

[2] يراجع: د. محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٨)، ٢٠٠٤، ص ص ١٨٥-١٩٣.

[3] حول مفهوم الأحادية السياسية في الدول العربية ينظر: د. مضاوي الرشيد، مازق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص ١٧٤.

سلطان.... فهذا علماني.... وهذا ليبرالي.... وهذا منافق.... وهذا إسلامي متطرف... وغيرها من التسميات... والحقيقة هي أن الجميع مخلصون – إن شاء الله – لا نشكُّ في عقيدة أحد أو وطنيته حتى يثبت بالدليل القاطع أن هناك ما يدعو للشك -لا سمح الله-"[1].

وأخيراً يمكن القول: إن مسار التغير الثقافي والسياسي في السعودية على المدى القريب -وربما المتوسط-، لن يبتعد كثيراً عما تريده النخبة الحاكمة، فثمرة الإصلاح لا يمكن أن تسقط بعيداً عن أصل الشجرة، التي هي من غرس النظام، إلا لو خرجت النخب الصامتة عن صمتها المعتاد لتعبِّر بإرادتها وضميرها الجمعي عن رغباتها ومطالبها بما يجعلها طرفاً أصيلاً في عملية الإصلاح المنشودة على الصعد كافة، لكن ذلك يبقى رهناً لتطورات ستأخذ وقتاً غير قصير قبل أن تحدث وتترك آثارها على مسار التطور الاجتماعي والسياسي في السعودية.

باختصار، النخبة الحاكمة في وضع أفضل وأقوى من التيار الإصلاحي في السعودية لكل تفريعاته الإسلامية والليبرالية، مما يدعو للاعتقاد بأن الانفتاح الحالي يبقى في إطار تحسين الوضع الراهن وليس تغييره، في ظل شعار يقول بـــ"التغيير في ظل الاستمرارية" أو "التجديد في ظل الاستقرار". وهذا ما يمكن أن تكشف عنه مقارنه الحالة السعودية بحالات عربية أخرى.

[1] نقلاً عن: جمال خاشقجي، خطورة التصنيفات... وضرورة تنظيم تعدد الاجتهادات، صحيفة الاتحاد (الإمارات)، ٢٠٠٦/٦/٢٠. من موقع الصحيفة على الإنترنت.

عدد جديد من

مجلة الدراسات الفلسطينية

68

مزارع شبعا وقرية النخيلة وتلال كفر شوبا

عصام كمال خليفة

ندوة

لبنان والحرب الإسرائيلية: تحليل للمقدمات وتقويم للنتائج

كمال حمدان • الياس حنا
بول سالم • طلال عتريسي

الحالة الإسرائيلية بعد حرب لبنان

جمال زحالقة

المواقف الفلسطينية من الحرب الإسرائيلية

ياسر عبد ربه • وصفي كبها
محمد الحوراني • خالدة جرّار • صالح رأفت

مشهد الجنوب اللبناني بعد الحرب

ضحى شمس

خريف 2006

التقارير والمقالات

حكومة حماس الفلسطينية ... التحديات وآفاق المستقبل *

كان دخول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" العاصف إلى جوف النظام السياسي الفلسطيني، وما تبعه من امتداد نفوذها إلى قمة صناعة السياسة، واتخاذ القرار على صعيد السلطة الفلسطينية، تدشينا لعهد جديد في الحياة السياسية الفلسطينية،حيث شكل فوز "حماس" الساحق بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، منعطفا تاريخيا حمل دلالات عدة، الأمر الذي أحدث صدمة كبيرة ليس فقط لقوى النظام السياسي الفلسطيني؛ سلطة ومعارضة ومنظمات مجتمع مدني، ولكن أيضا لقوى المحيط الإقليمي، والدولي المعنية بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

واعتبر هذا الحدث بأنه الأبرز، والأكثر تأثيرا فلسطينيا في العام ٢٠٠٦، وما تلا ذلك من تشكيل الحكومة الفلسطينية الحالية، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني من أطراف دولية وإقليمية، وزيادة الاحتقان السياسي، وتسارع الخلافات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، وعملية "الوهم المتبدد"، والرد عليها "بأمطار الصيف"، وتطور وتصاعد الخلافات بين الفصيلين الكبيرين إلى اشتباكات مسلحة، واعتداءات بين الفينة والأخرى، وآخرها دعوة رئيس السلطة محمود عباس إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

وكان لهذه التطورات مفاعيل مزدوجة، فقد شكلت في واحدة من مفاعيلها دور الكاشف لواقع ومشكلات الوضع الفلسطيني، وفي الثانية شكلت واقعة مُنْشِئَةٌ لواقعٍ ومشكلات جديدة لم تكن ممكنة من قبل؛ فقد وضعت هذه الانتخابات حداً لكل التقولات التي تدعيها القوى حول مستوى وجودها في الشارع الفلسطيني، وأعطت القوى السياسية الأوزان التي سترسم الخارطة السياسية القادمة، ما أسفر عن ثنائية بين حركتي "حماس" و"فتح"، وأسفر عن هامشية القوى اليسارية في الخارطة السياسية الفلسطينية.

* إعداد: مها عبد الهادي، كاتبة وباحثة فلسطينية.

ونقلت هذه التحولات القيادة الفلسطينية في السلطة الفلسطينية بمجلسيها الوزاري والتشريعي إلى "حركة حماس" المعارضة والإسلامية، ليدخل الوضع الفلسطيني كله إلى مرحلة جديدة، وبمعادلة داخلية جديدة، تختلف نوعيا وجذريا عن المرحلة السابقة، وعن المعادلة الداخلية التي اتسمت بقيادة "حركة فتح".

وكان التحدي الأبرز الذي واجهته "حركة حماس" منذ بداية تسلمها الحكم، متمثلا في الإجابة على السؤال التالي: هل ستنجح الحركة بإدارة السلطة تحت برنامج معارض مع العلم بأن السلطة أساساً جاءت نتيجة التسوية، ولها التزامات سياسية وأمنية مع العدو، ومتوافقة على الفلسفة نفسها مع المحيط العربي والإقليمي والدولي؟.

والى جانب ذلك؛ كانت تساؤلات لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني حول برنامج "حماس" الاجتماعي، وخاصة على صعيد حرية التعبير، ومكانة المرأة، والحريات الشخصية، وحقوق الأفراد وغيرها.

الآن؛ وبعد أكثر من عشرة أشهر من الانتخابات، وبعد قرابة الثمانية أشهر على استلام حماس للحكومة، بات بالإمكان رصد البوصلة التي تتحرك بها الحركة، وان كان الحكم عليها لا زال مبكرا، لاسيما أنها لم تمر بتجربة طبيعية، وفوق ذلك وُضعت أمام تحديات كبيرة، وأُلقي بوجهها كم هائل من العوائق، الأمر الذي يجعل من الصعب الحكم على الكيفية التي ستعالج بها الأمر قبل إزالة هذه العوائق.

بيئة الحكم

منذ صعود "حركة حماس" إلى سدة السلطة (مارس ٢٠٠٦)، وسيطرتها على الحكومة، وعلى غالبية المجلس التشريعي، بدا واضحا أن عجلة النظام الفلسطيني لا تشتغل بطريقة سليمة أو بنّاءة، بل إنها تشتغل بدولابين متعاكسين، لعدة أسباب، أهمها:

١ـ استمرار تمسك "حركة فتح"، التي تآكل دورها في القيادة والسلطة بسدّة رئاسة السلطة، كما برئاسة المنظمة، التي تمثل المرجعية العليا للسلطة الفلسطينية.

٢ ـ كون غالبية العاملين، أو الموظفين في أجهزة الأمن، وأجهزة السلطة، هم من منتسبي "حركة فتح"، أو من المتعاطفين معها.

٣ ـ لأن الكيان الفلسطيني، من الأساس، قام وفق شروط ومعايير، محلية وإقليمية ودولية، لا تتلاءم مع توجهات "حماس" السياسية؛ خصوصا بعد أن بدا عدم أهلية "حماس" لمغادرة موقعها المعارض للعملية السياسية، التي قامت على أساسها عملية التسوية، التي أنجبت الكيان الفلسطيني.

فموقف "حماس" المبدئي من مشاريع التسوية السياسية مع إسرائيل يخضع لعوامل ثلاثة أساسية:

أ-موقفها الأيديولوجي المبدئي العقدي (الإستراتيجية العقدية).

ب-مكونات المشروع المطروح، ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني، وفق فهم "حماس" السياسي.

جـ-الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي يطرح في ظلها المشروع[1].

٤ ـ احتكار حركتي "فتح" و"حماس" المشهد الفلسطيني كله (تقريبا)، بعد تآكل مسار التعدد والتنوع في الساحة الفلسطينية، بسبب إمكانيات هاتين الحركتين، وتراجع نفوذ الفصائل الأخرى، ما عزّز من روح الاستقطاب، والتنافس السياسي والميداني بينهما.

وتسببت هذه الأوضاع في خلق معضلة أكبر؛ فقد باتت أزمة النظام الفلسطيني لا تقتصر على مجرد الاشتباك -بين فتح وحماس-في المجالات الدستورية، ولا مجرد مجال الصراع على السلطة فحسب، بين هاتين الحركتين، فهذه الأزمة باتت تشمل، إضافة إلى ما تقدم:

١- التصارع على تحديد المرجعية السياسية للساحة الفلسطينية، وتعيين خياراتها السياسية الإستراتيجية (التسوية أو الصراع).

٢- إن هذه الأزمة بات لها مداخلات دولية وإقليمية، تتمثل بفرض آليات الحصار، والعزل على الشعب الفلسطيني، وعلى كيانه السياسي، ووقف معونات الدول المانحة له، الأمر الذي يفترض معالجات للخروج من هذه الدائرة.

---

[1] احمد عبد العزيز،دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ١٩٨٧-١٩٩٦،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،١٩٩٨،ص٢٢٨-٢٢٩.

٣- إن هذه الأزمة تسببت بإقحام الساحة الفلسطينية بالتوظيفات الدولية والإقليمية في الصراع المحتدم، في هذه المرحلة، على الشرق الأوسط، ما يصعب على الأطراف المعنية إيجاد حلول توافقية مناسبة.

٤- تزامن هذه الأزمة مع انسداد مختلف الخيارات، من العملية السياسية، إلى عملية المقاومة، أو الانتفاضة، لاسيما بعد أن استنزفت طاقات الفلسطينيين، طوال السنوات الخمس الماضية، بسبب الإجراءات الإسرائيلية، والفوضى، والخلافات الداخلية.

٥- تداخل عناصر اجتماعية للأزمة خاصة مع وجود قرابة الـ (١٦٠,٠٠٠) من موظفي السلطة لم يتقاضوا البتة رواتبهم منذ أشهر عديدة، ما يفاقم من حدة الفقر، ومن المشكلات الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع الفلسطيني؛ الأمر الذي يفترض إيجاد حل سريع له.

فوفق إحصائيات مؤسسة "بكدار" نشرت في ٢٩/ كانون أول ٢٠٠٦ فان الدول المانحة قلصت دعمها للفلسطينيين (١,٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي (٣٠٠) مليون دولار فقط، وغالبية هذه المنح المالية لهذا العام، البالغة (٨٥٪) جاءت من الدول العربية، ومع التراجع الهائل في الدعم الخارجي تقلصت مشروعات "بكدار"، وهي المؤسسة التي تولت إعادة بناء البنية التحتية للأراضي الفلسطيني بعد قيام السلطة من (٨٠) مليون دولار سنويا إلى حوالي (٢٠) مليون دولار.

ويقول خبراء الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية أن تقلص الدعم الخارجي أدى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة في الأراضي الفلسطينية[1]، حيث أوضح دان رومان الممثل الخاص لمنظمة اليونيسف في الضفة والقطاع أن معدلات الفقر وصلت في هذه الأراضي إلى (٧٠٪) [2].

٦-حالة التسلح لدى الأطراف المعنية مباشرة في هذه الأزمة، والمقصود هنا "فتح" و"حماس" تحديدا، والمشكلة أن هذه الأطراف باتت على حافة التدهور إلى نوع من الاقتتال الجانبي، الذي لا يحمد عقباه، لاسيما في ظل التحريض المتبادل، وفي ظل التشدق بالعبارات التخوينية والاتهامية، كل طرف للآخر.

---

[1] تحدد المؤسسات الدولية والمحلية خط الفقر هنا بـ (٤٧٥) دولارا للأسرة المؤلفة من الأب والأم وأربعة أبناء.

[2] صحيفة الأيام، ٢٩ كانون أول ٢٠٠٦.

ويقودنا ذلك إلى القول بأن هناك أمورا لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تقييمنا لأداء وإنجازات الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، وهي عاشر حكومة بين حكومات السلطة الفلسطينية، مثل خصوصية الوضع الفلسطيني، حيث لا يمكن الحديث أن هناك دولة، ومعاملة الحكومة الحالية أو من سبقها من الحكومات على أنها حكومات دول، وهو ما يجعلنا نقر أيضا بأن الموازين للحكم على إخفاق أي حكومة فلسطينية ليست هي المعايير المعتادة في الدول؛ فلا حدود، ولا حرية، ولا سيطرة على الأمن، ولا البحر، ولا الجو، ولا البر.

إضافة لذلك، وعند تقييم أداء هذه الحكومة، ينبغي أن لا ننسى أن حركة لوحدها قامت بتكوينها، وإن ضمت في أعضائها بعض المستقلين، وهذه الحركة وهي "حماس" من الطبيعي أن تكون مرجعية هذه الحكومة، وعليه لا بد من محاسبة الحكومة على ما تم وعد الناس به من قبل حركة "حماس" في برنامجها الانتخابي.

نقطة أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار؛ أن النظام الفلسطيني الناشئ لم يعش تجربة كهذه التجربة، بأن تكون للحكومة برنامجها المغاير جوهرياً للرئاسة، مما يجعل التجربة الحالية جديرة بالاهتمام، والتقييم، والمراجعة، والتعديل القانوني والسياسي.

مجمل هذه التناقضات والأسئلة هي التي فرضت نفسها على الواقع الفلسطيني الجديد، بعد تسلُّم الحكومة الحالية لمهامها، ولابد من أخذها بعين الاعتبار، كعلاقة السلطة بمنظمة التحرير، وتحديد علاقة السلطة بالمحتل، وعلاقة الحكومة بالرئاسة، وعلاقة الرئاسة بالمجلس التشريعي، وعملية المراقبة، فمَن يحق له مراقبة. نقطة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي: ما ورثته هذه الحكومة من العهود التي سبقتها، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، سواء بما يخص الفلسطينيين فيما بينهم، أو يخص اتفاقياتهم مع من حولهم، وبالدرجة الأولى المحتل الغاصب.

فهذه المنطلقات هي التي يمكن أن توضح لنا إنجازات وإخفاقات الحكومة الحالية[1].

[1] بدر الدين حمد مدوخ، الحكومة الفلسطينية العاشرة بين الإنجازات والإخفاقات، ١١ كانون الأول ٢٠٠٦، موقع الشبكة العربية للأعلام http://www.amin.org.

الإنجازات والمكاسب

كما أشرنا سابقا، منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة "حماس"، بدأت التحليلات والتوقعات من قبل مجموعة كبيرة من المحللين والصحفيين والمفكرين تتدفق عبر الصحف والمواقع الإلكترونية، للحديث حول آثار هذا الحدث مستقبلا على القضية الفلسطينية، كما تناولوا مستقبل الحكومة الجديدة، والتحديات التي ستواجهها، مع وجود اختلاف في الرأي حول مواضيع كثيرة بين المحللين، إلا أن أغلبهم كان لديه الثقة في أن الحكومة الجديدة التي تقودها "حماس"، سيكون لها دور كبير وفعّال في التغيير الحقيقي لصالح الشعب الفلسطيني، كما أنها ستقوم بنشر العدل بين الناس، وستعالج مشاكلهم الاجتماعية، وكان الأمر محسوماً من قبل أغلب الذين كتبوا عن "حماس"، وعن الحكومة الجديدة في تفوق الحركة الكبير في تقديم الخدمات الاجتماعية والإدارة الداخلية للمجتمع الفلسطيني، أما فيما يتعلق بالشأن الخارجي فالآراء تعددت وانقسمت، لكن الأغلب اتفقوا على وجود إمكانيات كبيرة للحركة في مواجهة التحديات الخارجية.

لكن لم يفترض الكثير من المعنيين بسياسات "حماس"، وخطواتها التالية، أنه يتعين عليها كشف كل أوراقها ونواياها مسبقا، إذ ليس من الحكمة السياسية في محيط شديد التعقيد، وربما التربص كالذي تتحرك حماس في رحابه، أن تبادر الحركة تحت الإلحاح والضغط المكثف إلى إجابات، وطرح مواقف يمكن أن تقع في أسرها لاحقا، وتحجب عنها خصائص المناورة.

فالأمر المؤكد بأن حركة ذات مرجعية عقائدية دينية صلبة كـ "حماس"، لن يَسْهُل عليها الانتقال الانقلابي إلى ما من شأنه زلزلة هذه المرجعية، والانفلات غير المحسوب من قواعدها، ولن يكون يسيرا أن تبلغ "براغماتية" "حماس" طور التخلي على ما دأبت على وصفه بالثوابت تجاه أهدافها، ووسائلها النضالية، لان ذلك إن حدث فسوق ينال من شعبيتها، وصورتها في المجال الفلسطيني بالذات، وان كان في سلوكيات "حماس" ما يقول بقدرتها على ممارسة السياسة العملية دون خسائر كبيرة في شعبيتها[1].

[1] محمد خالد الأزعر،"معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"،شؤون عربية، ع١٢٥ ربيع ٢٠٠٦، ص٥٠-٥١.

ويمكن من خلال رصد سلوك "حماس"، وتصرفاتها خلال الأشهر العشرة السابقة، القول بأن الحركة حددت لنفسها معايير النجاح من خلال قولها أن الشعب صوت لصالح برنامجها، وأن على الجميع أن يحاسب هذه الحكومة على مدى التزامها ببرنامجها الذي وعدت الناخبين به من عدمه. وانطلاقا من هذا التحديد يمكن تمييز عدد من الإنجازات التي حصدتها الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" خلال الفترة الماضية، التي تتمثل بـ:

١-أن "حماس" سعت إلى التواؤم، لا إلى التصادم مع الكثير من القوانين والتقاليد التي أقرتها السلطة، وعدم معاكستها بشكل انعطافي؛ فمنذ البداية على سبيل المثال طالبت "حماس" تكليفها من رئيس السلطة بتشكيل الحكومة وفقا للقانون (في غضون ثلاثة أسابيع بعد الانتخابات)، كما أرسلت الحركة إشارات طمأنة إلى أنها لن تسعى إلى إحداث تحولات جوهرية في بنية العلاقات، والقوانين الحاكمة لسيرورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجال الفلسطيني، إلا بالقدر الذي يعزز محاربة الفساد والتسيب.

كما أعلنت الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" التزامها بما التزمت بهِ السلطة سابقا، وذلك في ٦/ شباط خلال ندوة في نقابة الصحافيين المصريين في القاهرة، نظمها المركز الدولي للإعلام على لسان الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، الذي قال: "نحن ملتزمون بكل ما التزمته السلطة سابقاً، وأي أمر لا يخدم شعبنا الفلسطيني، ولا يخدم حقوقه الثابتة... سيُعارَض أيضاً، بطرق قانونية لتعديله أو لإنهائه"[1].

وجاء أيضاً، على لسان السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، في مقابلة مع مجلة "دير شبيغل"، التي صدرت في ٦/ شباط ما نصه: "سنعتبر الاتفاقات الموقعة أمراً واقعاً، وسنتصرف بطريقة براغماتية، لكننا لن نضحي بحقوق الشعب الفلسطيني"[2].

في حين اعتبرت الحركة بان أسلمة المجتمع الفلسطيني عملية تحولية تخضع لخيارات الناس، وليس لتوصيات الحكام فقط، كما قامت الحركة بتزكية مرشحين مسيحيي الديانة، وساندتهم في حملتها الانتخابية، مراعاةً منها للتركيبة الاجتماعية الدينية الفلسطينية[3].

---

[1] جريدة القدس، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

[2] جريدة "الأيام"، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

[3] محمد خالد الأزعر،ص٥٢-٥٣.

٢-المحافظة على الثوابت والحقوق الفلسطينية، وعدم التنازل ؛ فالخطاب السياسي للحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، شدد طوال الأشهر الماضية على التمسك بالثوابت الفلسطينية، مهما كان الثمن، والمراقب لأعمال الحكومة الحالية، يرى أنها نجحت حتى هذه اللحظة في التمسك بالثوابت، على رغم من الثمن الباهظ الذي ما زالت تدفعه من ضغط الشارع عليها، وتعطيل الكثير من برامجها في التنمية والإصلاح بسبب توقف تدفق المال للداخل، لا بسبب جمع المال واعتقال أغلب نوابها، الوزراء في الحكومة.

٣-الحرص على الوحدة الوطنية؛ فالبرنامج الحكومي الذي طرحته الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" يوائم، ويأخذ في اعتباره الممازجة والتوازن بين برنامج الرئاسة وبرنامج الأغلبية في المجلس التشريعي، المدعومين كليهما من فئات الشعب، لتحديد اتجاهات الحكومة وتوجهاتها وآليات عملها، وجاء ذلك بعد سلسلة من اللقاءات والمشاورات المشتركة من بقية أطياف العمل السياسي الفلسطيني، بما يخدم ويتوافق مع المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

ودعا هذا البرنامج الحكومي إلى فتح الباب لمشاركة الجميع في الحكومة شريطة تحقيق الأمانة والكفاءة، وعدم التفريق بين أبناء الشعب الفلسطيني في الاستفادة من الفرص والخدمات المتاحة.

٤- بدء الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" في تطبيق برامج "الإصلاح" الذي وعدت به الناخبين، ويأتي على رأسها القضاء الفساد المالي والإداري، حيث نجحت الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" في تقليص الفساد المالي الذي قدّره النائب العام بـ (٧٠٠) مليون دولار، وهو أكثر من ثلثي العجز في الموازنة، وبالتأكيد أن هناك أكثر من هذا المبلغ بكثير، يندرج تحت بند الاختلاس من المال العام، بالإضافة إلى وقف الفساد الإداري الذي ساهم في تبديد المقدرات الفلسطينية، ووضع الرجل في غير مكانه المناسب.

وكانت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وأجهزتها على اختلاف تياراتها قد وصلت إلى لحظة، بحيث لم يعد بالإمكان ترشيد أدائها، أو تصويبها، أو تقييدها، أو تنظيفها من الفساد، إلا بإحداث تغيير نوعي، خصوصا وأن المتنفذين في السلطة الفلسطينية باتوا شريحة اجتماعية ذات مصالح ونفوذ أخذت تتناقض تدريجياً مع مصلحة الجماهير.

هذا النفوذ، وهذه الثروات تراكمت بمساعدةٍ، وتغطيةٍ حقيقيةٍ من قبل الاحتلال، لأن اتفاقيات أوسلو صاغت نظاماً سياسياً واجتماعياً، يجعل اليد الإسرائيلية طويلة جداً، وقادرة على تقسيم الشعب الفلسطيني، وعندما وصلت الأمور إلى هذه الدرجة من الاستعصاء، كان لا بد من إحداث تغيير، فكانت الانتخابات هي الوسيلة الناجعة، وربما الأكثر أماناً لإحداث هذا التغيير، وهو ما حققته نتائج الانتخابات.

فالمواطنون الفلسطينيون عندما صوتوا لصالح "حماس" ليس فقط تأييدا لبرنامجها السياسي، وإنما صوتوا أيضا ضد الفساد، والفوضى، والفلتان الأمني، والمحسوبية، وهدر المال العام، والبطالة، والفقر.... وصولاً إلى آخر المشكلات الاجتماعية، واتساع الهوة بين أغنياء السلطة المتنفذين، والجمهور الواسع العريض من الشعب، وجاءت النتائج لتعكس مقدار ما كان لديهم من رغبة حقيقية في التغيير، ورفض الواقع المعيشي، والمطالبة بالنظافة المادية، علما بأن الجماهير لم ترَ لدى حماس فساداً، أو متاعب مالية بالمقارنة مع فساد السلطة.

٥- البدء بعملية من التقشف والتوفير، وهذا رأيناه واضحاً جلياً بخفض الرواتب المخصصة لنواب المجلس التشريعي، وأعضاء الحكومة، وتوفير أية مصاريف تتعلق بتنقلاتهم وإقامتهم، ومصاريف تتعلق بالأعمال الرسمية قدر الإمكان، وفق خطة وضعتها وزارة الاقتصاد، تهدف إلى تقنين المصروفات داخل المؤسسات الحكومية، التي من شأنها وفق الخطة أن ترفع عن كاهل الحكومة جزء من المصروفات التي أقرت في موازنة العام ٢٠٠٥ الصادرة عن وزارة المالية في الحكومة السابقة[1].

٦-الإعلان عن عدم المساس أبداً بسلاح المقاومة، وعدم منع أي مجاهد من القيام بأعمال جهادية ضد المحتل الإسرائيلي، وعدم اعتقال أي مواطن على خلفية سياسية أبدا، بل طالبت الحكومة الحالية الأجهزة الأمنية بالتصدي للعدوان الإسرائيلي المتكرر، كما قامت "حماس" على الرغم من وجودها في الحكومة، بمقاومة العدو، والتصدي له مع باقي الفصائل المجاهدة الأخرى، وقدمت العديد من الشهداء ممن ينتسبون للأجهزة الأمنية، وعلى رأسهم جمال أبو سمهدانة، وأبناء الأجهزة الأمنية، وأكثرهم من القوة التنفيذية.

---

[1] صحيفة الرسالة،١/ ٦/ ٢٠٠٦.

بل وشارك عناصر من "حماس" في عمليات نوعية مثل "الوهم المبدد"، وقامت الحركة بتطوير قدراتها العسكرية حتى استطاعت فرض "الصواريخ" كورقة جديدة في المعادلة السياسية والأمنية والعسكرية في الصراع مع العدو.

دون مبالغة يمكن القول أن عملية "الوهم المتبدد"، وأسر الجندي الإسرائيلي، شكلت لدى "حماس" نقطة التقاء الفرج والتحدي في آن، والمفصل الأخطر الذي يُعبّد خياراتها المستقبلية، ويتيح لها تحديد بوصلة سيرها، ومسيرها خلال المرحلة المقبلة؛ فقد قذفت تداعيات الأحداث التالية للعملية بحزمة من المكاسب في جعبة "حماس" وحكومتها، في وقت ظن فيه الكثيرون -إن لم يكن الجميع- أن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس ستكون ضحية التطورات، و"كبش الفداء" للمحنة المتربصة بها، وقد تشق طريقها إلى مهاوي السقوط، فيما تعيش حماس "الحركة" نشوة الفوز والانتصار وقطف الثمار والإنجازات.

أولى المكاسب التي حصدتها حماس والحكومة الفلسطينية بقيادتها من جراء العملية، تكمن في سيرها الحثيث نحو تكريس واقع فصل عملي بين شأنيها: السياسي والعسكري غير المقبول إسرائيليا، وإيجاد ناظم موضوعي، ومزاوجة منطقية بين السياسة والمقاومة، بحيث تدور الحكومة ومتطلبات عملها السياسية والدبلوماسية في مدارها، فيما تدور "حماس" وجناحها العسكري في مدار مقاوم مواز دون أي إخلال سياسي أو ارتباك ميداني.

وثاني تلك المكاسب تتمثل في انطفاء جذوة المعارضة الداخلية التي مارسها البعض، وأخذت أشكالا شرسة: سياسيا، وإعلاميا، وميدانيا، وإداريا.

أما بالنسبة للتنسيق الأمني مع العدو فلم يعد قائماً مع أي من أعضاء الحكومة الحالية، وكذلك نهج ما كان يعرف بالسلامة الأمنية لم يعد قائما.

٧- تعميق البعد والعمق الاستراتيجي الفلسطيني مع البعد العربي والإسلامي، وقد بدا جلياً أن حركة "حماس" أخذت تخوض في هذا المضمار من خلال زياراتها الأخيرة لمصر وقطر، بالإضافة إلى التعاطف الذي حظيت به من إيران وحزب الله وسوريا، فوجود هذا الخط الدفاعي عن معظم قضايا المنطقة العربية والإسلامية، يعمل على تبادل الدعم والقوة في معالجة الضغوط الدولية.

٨- أن هذه الحكومة ومن خلفها "حماس" أنجزت ما لم تنجزه السياسة الفلسطينية منذ أكثر من عقدين، وهو وقف التدهور السياسي، ووقف ملف التنازلات.

٩- التأسيس لحياة ديمقراطية تعددية؛ حيث لم تقابل الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" المضربين عن العمل بالتعسف أو الطرد، بل اعترفت بحقهم في الإضراب، كما أن هذه الحكومة لم تُحَمِّل ميزانية السلطة فلساً واحداً على الرغم من قدرتها،- ورغم الحصار والإضراب الذي ساهم في إضعاف دخل السلطة المحلي-، على توفير ما يقارب (٦٠٪) من الرواتب المستحقة للعاملين في أجهزة السلطة المختلفة، بشقيها العسكري والمدني، وهي بذلك تثبت بأن الأموال المستحقة عند العدو كفيلة،- بالإضافة لما استطاعت توفيره-، بإنعاش الوضع الداخلي، والعمل على بناء اقتصاد يدعم المقاومة والصمود.

١٠-وكذلك أنجزت "حماس" إنجازاً كبيراً بتفعيل ملف الأسرى من جديد، بعمليتها الفذة "الوهم المبدد"، وتحملت نتيجة ذلك الكثير.

١١- طمأنة الشارع الفلسطيني من خلال سلاسة تعاطي الحركة مع الملف السياسي، ونهجها "البراغماتي" المرن في إدارة المعركة السياسية مع الاحتلال، والتعبير عن مواقفها وثوابتها الوطنية.

تحديات محلية وخارجية

سرَّعت الحقبة القصيرة الممتدة بين الانتخابات البلدية والقروية، وبين انتخابات المجلس التشريعي، وتشكيل الحكومة، بـ "حماس" نحو الأزمة، ذلك أن مكان التجربة ضيق لا في الجغرافيا فحسب، بل في القيود المكبَّلة بها جغرافيا المكان، ولأن زمان التجربة أيضاً مقيداً بالأجندة الأمريكية الإسرائيلية التي تحتوي على معايير قبول، أو عدم قبول نماذج الحكم، القائمة منها أو الناشئة.

وهذا زاد من حجم الضغوط على "حماس"، ذلك أن الصراع في الميدان العسكري كان صراع إرادات، بينما الصراع في الميدان السياسي هو صراع نفوذ وإمكانيات، مملوكة في غالبها أو محكومة في قرارها لأطراف معادية.

لهذه الأسباب، وفي موازاة المكاسب التي حققتها "حماس"، وضعت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، وتشكيل الحكومة، وبدء الممارسة السياسية على أرض الواقع حركة "حماس" أمام تحديات جمة على المستويات المحلية والدولية والإقليمية، مما جعل من مسألتي الحكم والنجاح في ذلك مهمتين في غاية التعقيد والحساسية؛ فالواقع المحلي الداخلي الذي ورثته

"حماس" عن حركة "فتح" يجعل من مسألة الإدارة الداخلية مسألة معقدة وصعبة، بدءاً بحالة الفلتان الأمني، مروراً بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، وصولاً إلى العلاقة المستقبلية مع حركة "فتح".

أمّا على المستويين الإقليمي والدولي، فهناك تحديات كثيرة تواجه الحركة تنبثق في معظمها من كون الطرف الإسرائيلي هو الطرف الأقوى في المعادلة الإقليمية والدولية، مما يُشكل تحدياً إضافياً أمام الحركة يتطلب منها تحديد مواقفها من الاعتراف بإسرائيل، ومن التفاوض.

وتأتي الضرورة المفروضة على الحركة من أجل تحديد مواقفها، في ظل بيئة دولية مجمعة على الربط بين المعونات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني، وبين مواقف الحركة من مسألة الاعتراف بإسرائيل، ونبذ ما تُسميه "الإرهاب" من ضمن استراتيجيتها، وقد تجلى هذا الأمر وأصبح أكثر صرامة على إثر مصادقة البرلمان الأوروبي بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٦ على سياسة الاتحاد الأوروبي من المعونات للشعب الفلسطيني، التي وضعها تحت اشتراط الاعتراف بإسرائيل، وانتهاج الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها.

وعلى صعيد آخر؛ قدم استلام "حماس" للسلطة ذريعة جاهزة للدولة العبرية لعدم التفاوض مع الجانب الفلسطيني، علماً بأن السلطة الفلسطينية بقيادة "فتح"، والتي كانت تتبنى نهجاً "براغماتياً مطلقاً لم تتمكن من التفاوض مع إسرائيل، علاوةً على أن اتباع إسرائيل لتكتيك الضغوطات المادية، ما هو إلا وسيلة لوضع مزيد من العقبات أمام "حماس"، ووضعها في موقف لا تحسد عليه.

من هنا كان استلام "حركة حماس" الحكم في ظل هذه الظروف المعقدة، والتي تُرجِّح كفة الميزان لصالح إسرائيل بدرجة كبيرة، يتطلب من قادة الحركة التعامل بواقعية، وبراغماتية مع مقتضيات المرحلة، والاستناد إلى مبدأ الحوار، والتفاوض مع الحركات الفلسطينية الأخرى، وعلى رأسها "فتح"، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، خاصة وأن لكلا الطرفين برنامجاً سياسياً مختلفاً عن الطرف الآخر، ما يجعل من مسألة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي مهمة أصعب من مما كانت عليه سابقاً، حيث لم تتعارض فيها برنامج الحكومة مع برنامج الرئاسة.

وبشيء من التفصيل، يمكن حصر العقبات والتحديات التي واجهت، ولا تزال الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" بما يلي:

١-العزلة الدولية عقدة "حماس"

فالعقبة الرئيسية التي واجهت هذه الحكومة، أنها مهددة باستمرار العزلة دوليا وإسرائيليا إذا لم تستجب للشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية، وما اكتشفته حماس خلال الأشهر الماضية انه ينبغي عدم الاستخفاف بهذه العقبة، عبر المبالغة بالدعوة الروسية لوفد حماس، والرضى الفرنسي عن هذه الدعوة؛ فالدعوة الروسية عكست وجود هامش للتحرك الدولي، لكنه هامش محدود بدليل موافقة "موسكو" على بيان اللجنة الرباعية، وتأكيد قادة الكرملين بأن زيارة وفد "حماس" تصبّ في سياق إقناعها بالموافقة على الشروط الدولية.

وعلى المستوى الإقليمي لم يكن الوضع بأحسن حال، فعلى الرغم من أن قادة "حماس" عوّلوا على الدور الإيجابي للدول العربية، إلا أن ما ثبت كان عكس ذلك، لعدة أسباب، لعلّ أهمها أنّ هذه الدول ترتبط بمصالح مختلفة مع الدول الغربية، خاصة أميركا، والتي تعتبر إسرائيل حليفتها الأولى في المنطقة، إلى جانب حقيقة انصياع معظم هذه الدول لرغبة "واشنطن"، وقراراتها، ما يجعل من إمكانية دعمها وتقديمها المساعدات لـ"حماس" في هذه الفترة مسألة حرجة وصعبة، وهذا بدوره يبرهن وبشكل قاطع على عدم إمكانية الاستعاضة عن المجتمع الدولي بالمجتمع الإقليمي، على الرغم من أهمية الثاني، مع العلم أن العون الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها - في عام ١٩٩٤م-، شكل مدخلاً هاما لإعادة بناء، وتأهيل الاقتصاد الفلسطيني..، وبالأرقام بلغت القيمة السنوية للمساعدات نحو خمسمائة مليون دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٤، وجاء ذلك في صورة نقدية أو عينية لتطوير البنى الأساسية، أو سد العجز في الموازنة، أو تأهيل مشاريع تنموية، في حين ساهمت الدول العربية بنحو (٦٤٪) من إجمالي المساعدات إلى السلطة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، وشكلت المساعدات السعودية أكثر من (٤٠٪) من إجمالي المساعدات الدولية، تليها دولة الإمارات.

وفي هذا الصدد، أظهرت حركة "حماس" إدراكها لأهمية التقرب، ولفتح قنوات اتصال مباشرة مع المجتمع الدولي، حيث نصت القضية الثالثة المطروحة في برنامجها على التركيز على بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية، ونصت القضية الخامسة على تحفيز الاتحاد الأوروبي للعب دور أكثر فاعلية فيما يخص القضية الفلسطينية والشرق الأوسط، وهذا يظهر أن هناك مبادرات تتسم بالبراغماتية والواقعية من قبل هذه الحركة، لكن مع ذلك بقي التحدي لـ

"حماس" في مدى قدرتها على التوفيق بين تحقيق هذا الهدف، في الوقت الذي تصر فيه الحركة على عدم التعاطي مع شروط المجتمع الدولي، خاصة تلك المتعلقة بإسرائيل، وما يعطي أهمية لعقبة الشروط الدولية أن واشنطن أرسلت رسائل إلى الفلسطينيين، مبكرة وعبر العاهل الأردني، وعبر وسطاء أوروبيين وغيرهم بأن الإدارة الأميركية لن تضع النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي في أولوياتها، وستتعامل معه كنزاع إقليمي، ومهمة حَلِّهِ تقع على عاتق الأطراف الإقليمية، وهذا يعطي إسرائيل حرية حركة أكبر إزاء محاولة فرض حلها أحادي الجانب.

كما حاولت حماس التجاوب قدر الإمكان مع الشروط الدولية، حيث أبدت استعداداً لتمديد التهدئة، ولدمج الأجنحة العسكرية في جيش نظامي، وأعلنت أنها ستتعامل مع اتفاق أوسلو بواقعية شديدة، وأبدت استعدادها لوقف الكفاح المسلح إذا انسحبت إسرائيل من أراضي ١٩٦٧، ولوحت لاستعدادها تقديم اعتراف متبادل إذا وافقت إسرائيل على قيام دولة فلسطينية، وأبدت تجاوباً مع مبادرة السلام العربية.

٢-الأزمة الداخلية

كان من أبرز تجليات هذه الأزمة المتفاعلة والمتفاقمة منذ عدة أشهر ظاهرة "الفلتان الأمني"، التي تشكل متن حالة التصدع والفوضى التي يعيشها الداخل الفلسطيني؛ فقد تفاقمت هذه الحالة إلى الحد الذي بات ينذر بانهيار شامل للنظام الاجتماعي الفلسطيني، فلم يعد المواطن الفلسطيني يأمن على نفسه وأسرته وممتلكاته في ظل الفوضى الأمنية العارمة[1].

ومما فاقم من ظاهرة الفلتان الأمني غياب المرجعية الأمنية الواحدة، وهذا الوضع في الواقع لم يبدأ في عهد "حماس"، وإنما نما وترعرع في ظل الواقع الفلسطيني المتراجع خلال السنوات الأربع الأخيرة التي تزاحمت فيها المرجعيات؛ فالأحزاب مرجعية أمنية، والأذرع العسكرية مرجعية أخرى، والعائلات والعشائر أيضاً مرجعية، والجماعات المسلحة المحلية كذلك، ناهيك عن الأجهزة الأمنية، وكل هذه الأطراف متداخلة فيما بينها، فعناصر أجهزة الأمن هم أعضاء في

[1] حسن شاهين، ظاهرة "الفلتان الأمني" في فلسطين: الجذور، التجليات والنتائج، ١١ كانون الأول ٢٠٠٦، موقع الشبكة العربية للأعلام http://www.amin.org.

الأجهزة العسكرية، وفي الوقت نفسه هم وسلاحهم في خدمة العائلة والعشيرة، ومنهم أيضاً تتشكل الجماعات المسلحة[١].

ويكشف تقرير لـ"مركز الميزان لحقوق الإنسان"، الذي نشر في ١٢ أيلول ٢٠٠٦ في الذكرى السنوية الأولى لتطبيق خطة الفصل أحادي الجانب الإسرائيلية، عن أرقام خطيرة في هذا المجال، وحسب ما ورد في التقرير فقد سقط حوالي (١٧٤) قتيلاً على خلفية الفلتان الأمني، بينهم (٢٧) طفلاً خلال عام من تطبيق الفصل، علماً بأن عدد قتلى الفلتان الأمني في العام ٢٠٠٣ كان (١٨)، وارتفع إلى (٥٧) في العام ٢٠٠٤، وكان عدد القتلى منذ بداية عام ٢٠٠٥ وحتى ما قبل الانسحاب الإسرائيلي (٥٤) قتيلاً، وجميع هذه المعلومات بحسب التقرير المذكور أعلاه.

وفي جزء آخر من التقرير يورد أنه وخلال الفترة ذاتها سقط (١٩٩٥) جريح نتيجة أحداث متعلقة بالفلتان الأمني، من بينهم (١٦٥) طفلاً، وتم رصد (١١١) شجاراً عائلياً استخدمت فيها الأسلحة النارية، وبلغ عدد المختطفين والمحتجزين (٧٠) شخصاً، بينهم (٢٧) أجنبياً، وأمام كل هذا التصاعد، وهذه الأرقام المخيفة بالقياس إلى الحجم الصغير للمجتمع الفلسطيني، وقفت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها عاجزة بشكل مريب[٢].

وبعد مجيء الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، سعت بعض الأطراف داخل "حركة فتح" إلى وضع العراقيل أمام هذه الحكومة بوسائل وأدوات عدة، كان من ضمنها "الفلتان الأمني"، والسعي إلى تنظيم ما يشبه العصيان المدني عبر إضراب الموظفين المفتوح، والمسيرات التي نظمها بعض منتسبي أجهزة الأمن المحسوبين على "فتح"، وإطلاق نار على مقر المجلس التشريعي رمز الديمقراطية الفلسطينية، والتهديد بالقتل والتصعيد بدأ بإطلاق النار على موكب وزير الداخلية السيد سعيد صيام..، وصولاً إلى قتل الأطفال الأبرياء، وانتهاء بإطلاق النار من قبل أمن الرئاسة التابع لرئيس السلطة محمود عباس، على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية العائد من جولة عربية وإسلامية، مما أدى إلى استشهاد أحد مرافقيه الشخصيين عبد الرحمن يوسف نصار، وإصابة نجله والمستشار السياسي له ومرافقين اثنين من الوزراء، وما تبعها من صور مؤلمة لقوات أمن الرئاسة على بعد أمتار من منزل محمود عباس في رام الله، بضرب

---

[1] نفس المصدر.

[2] صحيفة الأيام،١٢ أيلول ٢٠٠٦.

الفلسطينيين الذين خرجوا للتظاهر ضد محاولة اغتيال الرئيس إسماعيل هنية بالهروات، والرصاص الحي، ليصبح "الفلتان الأمني" مرة أخرى أداة جاهزة للاستخدام السياسي من قبل الرئاسة وتنفيذية م.ت.ف.

وفي المقابل؛ ردت "حماس" باستعراضٍ للقوةِ، يظهر جاهزيتها وقدرتها لصد أي محاولة انقلاب على حكومتها، لكن الكيفية التي تعاملت بها حماس مع هذا الملف، تقول بأن الوضع الداخلي، وخاصة الشق الأمني منه ما زال بحاجة لزيادة ضبط مع عدم إنكار المحاولات العديدة التي قامت بها الحكومة في هذا الشأن.

كما أن الحكومة مطالبة بمحاسبة المفسدين، وإيقاف سرقة المال العام، ووقف التعدي عليه، وكشف الملفات والأسماء المشاركة في ذلك.

٣- التحدي الاقتصادي

قد يكون التحدي الاقتصادي هو الأهم في سياق التحديات التي تواجه "حماس"، لأنها تمس الحياة اليومية للمواطن والأسرة الفلسطينية بشكل مباشر، وبفعل السياسات الإسرائيلية، والإغلاقات المتكررة، خاصة خلال فترة الانتفاضة، تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الانتفاضة، مقارنة بالناتج قبل انطلاقة الانتفاضة، وارتفعت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها، خاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أعباء الإعالة للعامل الفلسطيني، وانتشار ظاهرة الفقر المدقع بين غالبية الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وقد أدى ذلك إلى ضعف خيارات الفرد والأسرة الفلسطينية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

في هذا المناخ الاقتصادي، قدمت الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" التي وقع على كاهلها منذ البداية التخطيط والعمل على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، ورفع الناتج المحلي، ودخل الفرد منه لمواجهة متطلبات المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأربعة القادمة، حيث معدلات النمو السكاني العالية، والارتفاع الكبير في عرض قوة العمل، في وقت يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدم القدرة على استيعاب المزيد من قوة العمل الفلسطينية، لكن الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له الحكومة العاشرة أفشل هذه المخططات، وأعاد الاقتصاد سنوات إلى الوراء.

٤- التحدي السياسي

ربما كان من أخطر التحديات التي واجهت الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" التحدي السياسي، وسط البيئة المحلية والإسرائيلية والإقليمية والدولية المحيطة، والضاغطة بهدف إنجاز عملية احتواء لها، هذا الاحتواء الذي يقوم على مبدأ السماح لمشاركة إسلاميين من قوى المعارضة في إدارة أنظمة الحكم، شريطة إيقاف المقاومة، والاعتراف بإسرائيل، والمشاركة في الحرب على ما يسموه "الإرهاب الأصولي الإسلامي"، والقبول بأسس اللعبة الديمقراطية على النمط الذي أعدته الإدارة الأمريكية.

هذه هي المعضلة وقعت بها "حماس"؛ فبعد تشكيل حكومتها، لم تستطع "حماس" التنصل من الاتفاقات التي وقعتها السلطة، ومن ضمنها اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، على الرغم من كل الإجحافات الكامنة فيه، على اعتبار أن السلطة التي ترأست حكومتها هي نتاج هذا الاتفاق، وهي لا تستطيع، أيضاً، أن ترفض مرجعية منظمة التحرير، باعتبار أن هذه المنظمة -على علاتها-، هي التي وقعت اتفاقيات قيام السلطة، كما أن هذه المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

من هنا كان تحدي الاعتراف بالدولة العبرية، ولنلحظ أن المطلب الأول من الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" بعد تشكيلها كان أن تعترف بإسرائيل، أو تعترف بحق إسرائيل في الوجود، أما إذا لم تبادر إلى تلبيس هذين المطلبين فسوف تحجب المساعدات الأميركية والأوروبية، ويضرب الحصار المالي بالضغط على الدول العربية، وقد جاءت وزيرة الخارجية الأميركية "كوندوليزا رايس" مسرعة إلى المنطقة لتأمين ضغط عربي على "حماس" حول المطلبين المذكورين، والأهم التقيد بحصارها ماليا والذي لا زال مضروبا.

وجدلا، في حال تجاوزت حماس هذه المحنه فسيبقى على كاهلها ضرورة العمل على تحسين شروط التفاوض مع الطرف الإسرائيلي، بغية الوصول إلى الأهداف المختلفة وفي المقدمة منها محاولة فتح المعابر الجوية والبحرية في وجه حركة الفلسطينيين ومنتجاتهم، إضافة إلى المطالبة اليومية وفق خطاب فلسطيني مشترك، لتفكيك أهم معالم الاحتلال المتمثلة بالمستوطنات الجاثمة على أراضي الضفة الفلسطينية، لأن أية عملية انسحاب إسرائيلية ستكون بمثابة نصر فلسطيني.

ومن التحديات السياسية أيضاً، القدرة في الإبقاء على الثوابت الفلسطينية في قضايا الوضع النهائي؛ القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والمياه، لذلك سعت الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" إلى جانب تأكيدها على مواقفها الثابتة بخصوص هذه القضايا، كما أقرَّ بذلك ميثاق الحركة بإعطاء بعد عربي وإسلامي، لتلك القضايا الجوهرية المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي، والارتكاز في نفس الوقت على الإجماع الفلسطيني إزاء تلك القضايا، حيث هناك مواقف متقاربة بين كافة الأطياف السياسية الفلسطينية.

من هنا كانت دعوة "حماس" لحركة "فتح" للمشاركة السياسية في الحكومة، لأنها وسيلة مهمة لإعادة النظر في المسار السياسي التسووي المسدود، وفتح آفاق فلسطينية جديدة، ترتكز على أكبر فصيلين يجمعهما:

-التخلص من الاحتلال، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

-قبول مبدأ المرحلية في التحرير.

-أن التفاوض السياسي لدى حركة "حماس" ليس مرفوضاً كوسيلة، وإن اشترطت اعتراف الاحتلال بحقوق الشعب الفلسطيني قبل أي شيء، لأن "حماس" ترفض التقديم المجاني.

-أما مسألة الاعتراف بالاحتلال الذي تقره "فتح"، وترفضه "حماس"، ويشكل عقدة فارقة بين الطرفين، فإن مبادرة الشيخ أحمد ياسين ـ رحمه الله ـ المتعلقة بالهدنة طويلة الأمد، والتي ما زالت "حماس" تتبناها، يمكن أن تشكل مخرجاً، وخياراً يجمع الطرفين (حماس وفتح)، كحل مرحلي توافقي يحقق عدة أمور هامة منها:

- أن الهدنة لا تفرط الحقوق الفلسطينية التاريخية.
- أنها لا تلغي حق الأجيال الفلسطينية القادمة في استكمال المسار، وتحمل مسؤولية قراراتها.
- أن الهدنة طويلة الأمد هي حل ومخرج منطقي لجميع الأطراف، التي لم تستطع حتى اللحظة أن تحسم المعركة نهائياً، وبالتالي هذه المبادرة ستفضي إلى حل وسط تعيش فيه الأطراف بسلام طالما الاتفاق قائم.

- أن الهدنة تلقي الكرة في ملعب الاحتلال، وتحمله المسؤولية كطرف مطلوب منه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال[1].

٥-التجاذبات الداخلية

تتجاوز هذه الأزمة الخلافات السياسية، والمنافسات الفصائلية العادية، التي أدمنت عليها الساحة الفلسطينية منذ انطلاقة فصائل العمل الوطني وحتى الآن، وفي الواقع فإن الأزمة الفلسطينية الداخلية الراهنة هي بمثابة إرهاصات لانتهاء مرحلة قديمة، بما لها وما عليها، وولادة مرحلة جديدة، بكل معنى الكلمة، والمشكلة أن إرهاصات الموت والولادة هذه، لا تقتصر فقط على أفول قيادة قديمة وولادة قيادة جديدة، وإنما هي تشمل أيضا مجمل مكونات الساحة الفلسطينية، وشعاراتها، وأشكال عملها، والمشكلة أيضا، أن هذا الأمر يتم من دون توافق فلسطيني داخلي، وأنه يتم في ظل تنافس وتصارع القوى المعنية في هذه الساحة.

كما أن الأزمة لا تطال فقط الخلاف السياسي (البرنامجي)، ولا تقتصر على التحديات الجمّة والكبيرة التي تواجهها الساحة الفلسطينية، فحسب، وإنما هي فوق هذا وذاك، تشمل الفاعلين السياسيين في هذه الساحة، خاصة حركتي فتح وحماس؛ فالانتخابات الفلسطينية التي أنهت تفرد "حركة فتح" في قيادة الساحة الفلسطينية، لم تمكن بذات الوقت، "حركة حماس" من فرض تفردها أيضاً، والحاصل لهذين الأمرين انبثاق نظام سياسي فلسطيني جديد، يتأسس على القطبية الحزبية الثنائية (فتح وحماس)، ويرتكز هذا النظام ليس فقط على هيمنة "فتح" على الرئاستين، وعلى نفوذها في أجهزة المنظمة والسلطة، وإنما هو يشمل شعبية "فتح" في الساحة الفلسطينية.

فالساحة الفلسطينية بعد الانتخابات باتت عرضة لتجاذب "فتح" وحماس في الشارع والأجهزة، وفي المجلس التشريعي، وبين مؤسستي الرئاسة، وفي المنظمة، وأيضاً بين كياني المنظمة والسلطة، ولا شك أن من شأن هذا التجاذب خلق حالة أزمة في النظام السياسي الفلسطيني السائد، في حال عدم السيطرة عليها، أو حلها، أو تجاوزها.

---

[1] إبراهيم أبو الهيجا، الخشية من نجاح "حماس"، ٤ كانون الأول ٢٠٠٦.

فـ"حركة فتح" على سبيل المثال حاولت وضع عقبات حقيقية أمام الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، عن سبق الإصرار، وفي الأسبوع الذي سبق تشكيل الوزارة، كانت هناك نوبات عمل ليلية من أجل ملء كل الوظائف، والهياكل الإدارية في وزارات السلطة، وأُخذت قرارات بتعيين سبعة عشر مديراً عاماً، في وظائف شكلية لمعرفتهم بأنه سوف يجري التسليم بهذه التعيينات، لأنه ليس بوسع الوزير القادم أن يفعل شيئاً.

طبعاً هذا من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً أمام أي إمكانية للتطوير والإصلاح، وأي تعيين لموظف آخر سوف يكون على حساب موظف قائم، وبالتالي أوجدت "فتح" منذ البداية أرضية للتصادم، ونتيجة لهذا الوضع تشكل واقع من ازدواجية السلطة، وذلك بحكم استمرار هيمنة "حركة فتح" على رئاستي منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والأجهزة التابعة لهما.

ومعنى ذلك أن رئاسة "حركة حماس" للحكومة، كذلك أغلبيتها في المجلس التشريعي، لن تتيحا لها التحكم تماماً، في دفة القرار الفلسطيني، سواء تعلّق الأمر بالسلطة، أو بالساحة الفلسطينية عموماً.

ومما بات يؤرق بعض المتنفذين في "حركة فتح"، هو احتمالية نجاح "حماس" في فكفكة الحصار، والخروج منتصرة من صفقة الأسير "شاليت"، وقد بدأت مؤشرات تخوف هذا التيار عندما نجحت "حماس" في فرض التهدئة بتوافق كل الفصائل، فما يقلق هذا التيار هو ظهور "حماس" لأول مرة كلاعب سياسي تحترمه الأطراف الدولية، والعربية، ولأن الكل بات مقتنعاً أن "حماس" لاعب فلسطيني لا يمكن تجاهله، ولا سحقه، ولا التحايل على قوته، وشرعيته، خصوصا بعد انفتاح بوابات الحوار مع "حماس" سراً وعلناً، رغم تمسكها ببرنامجها بعد أن أعلن رسميا عن وجود صفقة تفك الحصار عن الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" بدون أن تطبق "حماس" شروط الرباعية[1].

٦-حكومة الوحدة

خيمت الأجواء السابقة بين حركتي "فتح" و"حماس" على قرار تشكيل حكومة وحدة وطنية في المناطق الفلسطينية، ذلك القرار المؤجل منذ نهاية يونيو/ حزيران ٢٠٠٦، أي منذ جرى

[1] نفس المصدر.

التوصل إلى "اتفاق وطني" بعد حوار صعب على "وثيقة الأسرى"؛ وهي الوثيقة التي جسدت مصالحة تاريخية بين نهجين وبرنامجين، برنامج المفاوضات والتسوية، وبرنامج الصمود والمقاومة، وبين الحركة الوطنية المعاصرة، والاتجاه الإسلامي، وعكست الصورة الجديدة التي أخذتها خارطة القوى في الساحة الفلسطينية بعد الانتخابات.

وكان من أسباب التأجيل: أسر الجندي الصهيوني، والرد العسكري "الإسرائيلي" الشامل على غزة، ثم اندلاع الحرب "الإسرائيلية" على لبنان، وبعدها تعرضت إلى تأجيل آخر بذريعة إقدام قادة "حماس" على الإدلاء بتصريحات "أحرجت" محمود عباس عربياً، ودولياً، من قبيل رفض "المبادرة العربية"، ورفض الاعتراف ب "إسرائيل"، ورفض الاعتراف بالاتفاقات الموقعة.

تحركت المسارات المتعثرة في طريق الاتفاق الفلسطيني الداخلي بين حركتي "فتح" و"حماس" لتشكيل حكومة وحدة وطنية، باتجاه الانفراج السياسي الذي بدت مفاعليه واضحة في زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ "حركة حماس" للعاصمة المصرية / القاهرة، التي ختمها بمؤتمر صحفي (عقده يوم ٢٥-نوفمبر ٢٠٠٦)، أرسل فيه إشارات واضحة بعدم ذكره الدولة الفلسطينية بالقيد الذي تضعه "حماس"، عند إعلانها الدولة المؤقتة (الهدنة)، وتلا ذلك عدة لقاءات أبدت فيها "حماس" مرونة، ومسؤولية وطنية عالية عندما أبدى رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية استعداده للتنحي عن الوزارة، إذا كان في ذلك مدخلاً لكسر الحصار، علاوة على موافقة "حماس" على تخفيض حقها في عدد الوزارات من (١٤) وزارة إلى(٩) وزارات، لإتاحة المجال للكتل البرلمانية الصغيرة، والمستقلين للمشاركة في حكومة الوحدة، إضافة إلى موافقة الحركة على التخلي عن بعض الوزارات السيادية لصالح "حركة فتح"، كوزارة الخارجية والإعلام، مقابل تمسكها بوزارتي المالية والداخلية كجزء من حقها، كونها تشكل الكتلة البرلمانية الأكبر، ورغم كل هذه التنازلات، إلا أن الرئيس عباس وفريقه المفاوض أبدى رفضه لإدارة "حركة حماس"، لأي وزارة سيادية، مطالبين بها جميعاً لـ "حركة فتح"، أو لمن يرشحه الرئيس عباس.

ويدرك المراقب لمسير اللقاءات والمفاوضات بين الحركتين، أن الرئيس عباس كان في كل لقاء يأتي بمطالب جديدة، وأحياناً ينقلب على بعض مواقفه، كانقلابه على موافقته السابقة حول حق "حماس" في إدارة بعض الوزارات السيادية، شرط أن يرأسها شخصيات غير صارخة سياسياً، أو إعلامياً، تفادياً لاعتراضات واشنطن، وبعض العواصم الغربية، والعربية، وهو ما

فهمته "حماس" بأنه محاولة لإقصاء الحركة عن الوزارة، أو إضعاف وجودها إلى حد التهميش، وإن لم يستطع ذلك، فتحميل "حماس" مسؤولية الادعاء بوصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

ووصلت المشاورات إلى طريق مسدود، بعد زيارة رئيسة الدبلوماسية الأمريكية "كونداليزا رايس" إلى مناطق السلطة الفلسطينية، والتقائها بمحمود عباس في أريحا في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٦، وخرج بعدها عباس في مؤتمر صحفي، ليؤكد وصول الحوار مع "حركة حماس" حول حكومة الوحدة إلى طريق مسدود، رافضاً بعد ذلك كل الوساطات لثنيه عن قرار وقف الحوار مع "حماس".

ما جاء في تصريح "رايس" لقناة "فوكس نيوز"، بعد لقائها عباس في أريحا، يدعم ما صرح بهِ عباس، عندما أعلنت أنها طلبت من الرئيس عباس أن لا يقبل بحكومة كفاءات، لأنها ستكون عاجزة عن الإيفاء بالمطالب الغربية، ما دامت "حركة حماس" تسيطر على المجلس التشريعي. أي أن المطلوب إنهاء وجود "حركة حماس" في الوزارة والتشريعي معاً، وإقصائها عن الحكم بأي ثمن.

وهذا ما يفسر موقف اللجنة التنفيذية التي انعقدت يوم ١/ ١٢/ ٢٠٠٦ في رام الله، أي بعد يوم من لقاء "رايس" ـ عباس في أريحا، للبحث في الخيارات، إلى أن خرجت بتوصيتها للرئيس عباس بالدعوة لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.

إن هذه الأزمة التي تواجهها حماس لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ستبقى موجودة لأن المعضلة ستنتقل لاحقا إلى حقيقة أن هذه الحكومة، إن أُريد لها أن تكون، فلا بد لها من أن تنطلق من قاعدة دستورية، أو ميثاقية فلسطينية، تشكل إطارا مبدئيا يجمع الفلسطينيين في الداخل والخارج. ولا يوجد الآن للشعب الفلسطيني ميثاق يمكن الاستناد عليه، بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٦ بإلغاء العديد من بنود ميثاقها، ويوجد هناك قانون أساسي للسلطة الفلسطينية، لكنه يعاني من نقص قانوني كبير، ولا يمكن تعميمه ليكون جامعا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

إلى جانب القاعدة الدستورية، يجب أن تتوفر قاعدة قضائية ترعى مراقبة التنفيذ، وذلك حتى لا يقع الشعب الفلسطيني ضحية التجاوزات تحت شعارات ثورية ووطنية، ولا يمكن أن تقوم حكومة وحدة وطنية فلسطينية دون توفر هذين الشرطين، لكنه من الممكن أن تقوم

حكومة فصائلية، أي باتفاق فصائلي، وفق مهام آنية، أو محدودة، لا ترتقي إلى متطلبات وحدة الشعب الفلسطيني[١].

٧-الدولة العبرية

دعت الدولة العبرية حكومة ومعارضة، منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" (مارس٢٠٠٦)، إلى القضاء على هذه الحكومة وإسقاطها، حيث جاءت هذه الدعوة عبر تصريحات عدة، منها ما جاء مثلا على لسان زعيم المعارضة الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، الذي قال في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦: تتخذ الحكومة سياسة واهنة بضبط النفس وتقديم التنازلات للإرهاب.

ودعا نتنياهو إلى "إسقاط الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس وتدمير البنية التحتية للإرهاب في غزة، ومنع تهريب الأسلحة والذخيرة عن طريق محور فيلدلفيا، وممارسة ضغط سياسي واقتصادي على الفلسطينيين".

وقال عضو الكنيست من الحزب الحاكم "عتنيئيل شنلر" في حديث مع الإذاعة الإسرائيلية في ذات اليوم أنه يوافق على إسقاط الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، وينبغي على إسرائيل أن تساعد في إقامة حكومة لا يسيطر عليها التنظيم، وبرأيه إذا صمدت التهدئة، يستطيع الجيش انتهاز الوقت للاستعداد للصدام القادم.

وعلى الرغم من ادعاء عدد من المحللين الإسرائيليين أنه لا توجد مصلحة للدولة العبرية باندلاع حرب أهلية فلسطينية، وأن المصلحة الإسرائيلية تتمثل بقيام الفلسطينيين بتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى ما يجري في الساحة الفلسطينية من تصاعد لحال الانفلات الأمني، وزيادة الهوة بين حركتي "فتح" و"حماس" -لدرجة الوصول للاقتتال الداخلي أكثر من مرة، ووقوع المزيد من الضحايا- بعين الرضا، لأنه يخدم مصالحها بطريقة أو بأخرى.

ومع تفاوت التصريحات الإسرائيلية، لكنها في الغالب لم تخفِ تأييدها لما يجري، بل وعمل الإسرائيليون على زيادة الهوة بين الفلسطينيين، وبخاصة منهم رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود

[1] عبد الستار قاسم، حكومة الشروط الأمريكية،١٢ كانون الأول ٢٠٠٦،http://www.amin.org .

أولمرت"، ويعدون ذلك _كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس"_ "الفوضى البناءة"، هذا أولا، وأيضا يخدم السياسة الجديدة التي بدأ تبنيها بدعم وتقوية الرئيس محمود عباس، بعد أن "عدَّه العديد من المسؤولين الإسرائيليين أكثر من مرة أنه غير ذي صلة وضعيف"، هذا في وقت يسيطر فيه فقط على نصف حكومته، وبحاجة إلى تقوية موقفه السياسي.

فمن خلال هذه الفوضى يستطيع "أولمرت" الحصول على المزيد من التأييد الدولي، لذلك بغية الاستمرار في عزل الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، وهذا ما جعله حتى الآن لا يقدم على اتخاذ قرار بالتصعيد العسكري، ردا على إطلاق الصواريخ محلية الصنع على المدن الإسرائيلية، مع علم الحكومة الإسرائيلية أن وقف إطلاق النار، جاء بعد التوافق بين فصائل المقاومة، بعكس توجه قادة الجيش الذين يطالبون بالرد، وهذا ما حذر منه جهاز الأمن العام المخابرات (شاباك)، بالقول إن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، ستؤدي إلى إعادة اللحمة للصف الوطني الفلسطيني بين "فتح" و"حماس"، والفصائل الفلسطينية، وتوجيه السلاح ضد إسرائيل، ونصح بعدم القيام بعملية عسكرية.

الخلاصة

وسط هذه الضغوط نستطيع القول بأنه لا يمكن الحكم على "حماس"، بعد مرور قرابة الثمانية أشهر على استلامها للحكومة، لاسيما أنها كما قلنا سابقا لم تمر بتجربة طبيعية حتى يمكن الحكم عليها، ولحجم التحديات التي وضعت أمامها، الأمر الذي يجعل من الصعب استشراف المستقبل، أو الحكم على الكيفية التي ستتعامل بها مع هذه التحديات مستقبلا.

لكن "حماس"، وما دامت قد قبلت الدخول في العمل السياسي، وهي تعرف طبيعة المعادلة السياسية في هذا العالم، فعليها أن تتصرف وفقا للمعطيات المحلية، والعربية، والدولية، والنتائج المترتبة عليها، وأمامها طريق حكومة الوحدة الوطنية للخروج من هذه الأزمة، وبالتالي تحمل نتائج المشاركة في الحكم، والعملية السياسية.

نهاية النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط

المحرر

نظراً لما يتمتع به هذا المقال من أهمية حول تحليل مستقبل منطقة الشرق الأوسط، فإن مجلة دراسات شرق أوسطية تنشر النص الكامل مترجماً، حرصاً منها على وضع هذا المقال بين أيدي القرّاء الكرام المعنيين بقضايا المنطقة، وقد حاولت المجلة وضع بعض تحفّظاتها على بعض النصوص من خلال علامتي التنصيص "".

ملخص: لقد انتهى عصر الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبدأت حقبة جديدة في التاريخ الحديث للمنطقة، ستتشكل بفعل لاعبين ومؤثرين جدد وبفعل قوى جديدة تتنافس على النفوذ وعلى السيطرة على هذه المنطقة، ويتحتم على واشنطن الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية.

نهاية حقبة من الزمن: بعد قرنين من وصول نابليون إلى مصر، والذي كان بشيراً بمولد الشرق الأوسط الحديث، وبعد نحو ثمانين سنة من زوال الإمبراطورية العثمانية، وبعد خمسين سنة من انتهاء الاستعمار، وبعد أقل من عشرين عاماً من نهاية الحرب الباردة، انتهت الحقبة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي الحقبة الرابعة في تاريخ المنطقة الحديث.

ولكن ما لن يتحقق هو ظهور رؤى جديدة لمنطقة شبيهة بأوروبا- منطقة تنعم بالسلام والرفاه والديمقراطية- والأكثر توقعاً هو نشوء شرق أوسط جديد يوقع أذىً كبيراً بنفسه وبالولايات المتحدة وبالعالم.

• ريتشارد هس، عن مجلة "فورن أفيرز" (الشؤون الخارجية Foreign Affairs عدد تشرين الثاني/ كانون الأول ٢٠٠٦- المجلد ٨٥/ العدد٦، والكاتب يشغل منصب رئيس مجلس العلاقات الخارجية.

لقد تميزت الحقب كلها بتفاعل قوى متنافسة، داخلية وخارجية، ظهرت على الساحة في المنطقة. والذي كان يتغير في هذه الحقب هو التوازن بين هذه المؤثرات.

وتوحي الحقبة القادمة في الشرق الأوسط، بحال يكون فيه للأطراف الخارجية تأثير متواضع، وتتمتع فيه القوى المحلية باليد العليا- ومعه يكتسب اللاعبون المحليون السلطة.. لاعبون "متطرفون" يعملون على تغيير الوضع الراهن. وبالتالي سيكون إعادة تشكيل الشرق الأوسط من الخارج أمراً بالغ الصعوبة، ناهيك عن حاجة الولايات المتحدة لإدارة آسيا المتسمة بالديناميكية الفعالة، لذا فإن الشرق الأوسط سيشكل التحدي الرئيس لسياسة أمريكا الخارجية على مدى عقود قادمة.

وستكون إعادة تشكيل الشرق الأوسط من الخارج أمراً بالغ الصعوبة، ولكنه –مع قيادة منطقة آسيا المتسمة بالديناميكية الفعالة- سيكون التحدي الرئيس للسياسة الخارجية الأميركية لعقود قادمة.

لقد ولد الشرق الأوسط الحديث في أواخر القرن الثامن عشر، ويرى بعض المؤرخين أن الحدث الذي ميز هذا المولد كان هو توقيع معاهدة عام ١٧٧٤م التي وضعت حداً للحرب بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا، لكن الحدث الأكثر قوة كان هو الدخول السهل لنابليون إلى مصر عام ١٧٩٨م، والذي أوضح للأوروبيين بأن المنطقة كانت ثمرة ناضجة للتنافس عليها، ودفع المفكرين المسلمين لكي يتساءلوا- مثلما يستمر الكثيرون منهم في التساؤل اليوم- عن سبب تخلف حضارتهم عن الحضارة الأوروبية المسيحية. وقد أدى ضعف الإمبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى التغلغل الأوروبي في المنطقة، إلى ظهور "المسألة الشرقية" حول كيفية التعامل مع تأثيرات ضعف تلك الإمبراطورية، حيث حاولت مختلف الأطراف تفسير ذلك كل حسب مصلحته، منذ ذلك الوقت.

وقد انتهت الحقبة الأولى بانتهاء الحرب العالمية الأولى وزوال الإمبراطورية العثمانية، وظهور الجمهورية التركية، وتقسيم غنائم الحرب بين المنتصرين الأوروبيين. وقد تلا ذلك العصر عصر من الحكم الاستعماري بسيطرة فرنسا والمملكة المتحدة. وانتهت هذه الحقبة الثانية بعد أربعة عقود من الزمن، بعد أن عملت حرب عالمية ثانية على استنزاف الكثير من قوة الأوروبيين، بظهور القومية العربية، وبدء ضعف القوتين العظميين. "إن الذي يحكم الشرق

الأدنى يحكم العالم، والذي له مصالح في العالم، عليه الاهتمام بالشرق الأدنى"... هذا ما كتبه المؤرخ ألبرت حوراني، الذي رأى في أزمة السويس عام ١٩٥٦م مؤشراً على نهاية الحقبة الاستعمارية، وبداية لحقبة الحرب الباردة في المنطقة.

ففي أثناء الحرب الباردة، ومثلما كان عليه الحال سابقاً، لعبت القوى الخارجية الدور المهيمن في الشرق الأوسط. لكن طبيعة التنافس الأمريكي السوفيتي أعطى الدول في المنطقة حيزاً واسعاً للتناور. وشكلت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م أبرز حدث في هذه الحقبة، لأنها الحرب التي عملت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي بشكل خاص، على إيقافها عند نقطة حرجة، مما مهد السبل للدبلوماسية الطموحة، بما في ذلك اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

ولكن من الخطأ، اعتبار هذه الحقبة الثالثة زمناً للتنافس بين القوى العظمى بشكل تسهل فيه إدارة هذه التنافس. ذلك أن حرب حزيران عام ١٩٦٧م، قد غيَّرت وإلى الأبد توازن القوى في الشرق الأوسط. فقد أظهر استخدام النفط كسلاح اقتصادي وسياسي عام ١٩٧٣م، تعرض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لخطر نقص إمدادات النفط والارتفاع الشديد في أسعاره. وخلق توازن الحرب الباردة مناخاً كافياً للقوى المحلية في الشرق الأوسط، واستقلالية هامة لمتابعة أجندات خاصة بها. كما أظهرت ثورة ١٩٧٩م في إيران، التي أطاحت بأحد أعمدة السياسة الأمريكية في المنطقة، بأن الأطراف الخارجية لم تكن تستطيع السيطرة على الأحداث المحلية. وقد قاومت الدول العربية المحاولات الأمريكية، لإقناعها بالانضمام لمشاريع معادية للسوفيت. وأدى احتلال إسرائيل عام ١٩٨٢م لجنوب لبنان إلى تفريخ حزب الله، كما أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى استنزاف البلدين وتبديد قراراتهما طيلة عقد من الزمن.

الرعاية الأمريكية

لقد أدت نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي إلى مولد حقبة رابعة في تاريخ المنطقة، تمتعت خلالها الولايات المتحدة بنفوذ لا سابق له، وبحرية في الحركة والتصرف لا مثيل لهما في السابق. ومن المظاهر البارزة لهذه الحقبة الأمريكية تحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة، والتمركز طويل المدى للقوات البرية والجوية الأمريكية في الجزيرة العربية، والاهتمام الدبلوماسي النشط في محاولة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل نهائي وحاسم (والذي توج بالجهود القوية لإدارة كلينتون في كامب ديفيد، والتي لم تنجح في نهاية الأمر). وقد اتسمت

المنطقة بعراق عدواني لكنه محبط، وإيران كبلد متطرف ولكنه منقسم وضعيف نسبياً، وإسرائيل باعتبارها أقوى دولة في المنطقة والقوة النووية الوحيدة، وتذبذب أسعار النفط، ووجود أنظمة عربية غير مستقرة قمعت شعوبها، وتعايش مضطرب بين إسرائيل وبين الفلسطينيين والعرب، وقد تميزت هذه الحقبة بالسيادة الأمريكية عموماً.

لكن هذه الحقبة التي دامت أقل من عقدين من الزمن، انتهت بفعل عدد من العوامل، بعضها بنيوي وبعضها ذاتي النشوء. وأهم هذه العوامل هي قرار إدارة بوش بمهاجمة العراق عام ٢٠٠٣م، وتسييرها لعملية الاحتلال وما نجم عن ذلك. وقد تسببت هذه الحرب بإنهاء السيطرة السنية على العراق، الذين كانوا على درجة القوة والتعبئة بما يكفي لموازنة إيران الشيعية.

وقد ظهر إلى السطح في العراق وفي المنطقة كلها التوترات بين السنّة والشيعة، التي كانت ساكنة لفترة من الزمن، وقد اكتسب الإرهابيون قاعدة لهم في العراق، وطوروا فيه مجموعة جديدة من فنون وأساليب الإرهاب قابلة للتصدير. كما رافق الديمقراطية في أنحاء المنطقة فقدان النظام العام ونهاية سيادة أهل السنّة. وتعززت المشاعر المعادية لأمريكا، والتي كانت موجودة أصلاً بشكل كبير. وبمحاولة نشر وتثبيت جزء هائل من القوات العسكرية الأمريكية، أضعفت الحرب فعالية ونفوذ الولايات المتحدة في أنحاء العالم. ومن إحدى مفارقات التاريخ أن أول حرب في العراق، هي حرب أملتها الضرورة، وقد كانت علامة بارزة لبداية حقبة أمريكية في الشرق الأوسط، وأن الحرب الثانية في العراق، هي حرب اختيارية، قد عجلت بنهاية تلك الحقبة.

وهناك عوامل أخرى هامة كذلك، إحداها موت عملية سلام الشرق الأوسط. فلقد تمتعت الولايات المتحدة تقليدياً بقدرة فريدة على العمل مع كل من العرب والإسرائيليين. ولكن حدود تلك القدرة تكشفت في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠م. ومنذ ذلك الحين، كان ضعف خلفاء ياسر عرفات، وبروز حماس، وعكوف إسرائيل على التصرف من جانب واحد، عاملاً مساعداً على وقوف الولايات المتحدة موقف المتفرج، وهو تغير تعزز بعزوف إدارة بوش الحالية عن القيام بدبلوماسية نشيطة.

وهناك عامل آخر ساعد على نهاية الحقبة الأمريكية، وهو فشل الأنظمة العربية التقليدية في مقاومة جاذبية وفكر الإسلاميين المتطرفين. ففي مواجهة الاختيار بين ما اعتبره الكثيرون في

المنطقة قادة سياسيين فاسدين فاترين، وقادة دينيين نابضين بالحياة، اختار الكثيرون الفئة الثانية. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عاملاً على ربط القادة الأمريكيين بين المجتمعات المنغلقة وحضانة الإرهاب. ولكن رد فعل هؤلاء القادة -الذي كان غالباً الدعوة المتسرعة للانتخابات بغض النظر عن البيئة السياسية- وفر للإرهابيين ولمؤيديهم فرصاً للتقدم ولتعزيز مواقعهم أكثر مما توفر لهم في السابق.

وأخيراً، عملت العولمة على تغيير المنطقة، فقد أصبح من السهل على الراديكاليين الآن الوصول إلى التمويل والسلاح والأفكار والأنصار. فقد حولت وسائل الإعلام الجديدة، وبخاصة القنوات التلفزيونية عن طريق الأقمار الاصطناعية، العالم العربي إلى "قرية إقليمية"، وسهلت عملية تسييس هذه القرية. وكان لكثير من محتوى وسائل الإعلام –مشاهد العنف والدمار في العراق، وصور الإساءات الإنسانية في العراق والسجناء المسلمين، والمعاناة في غزة والضفة الغربية ولبنان- دور في جلب المزيد من العداء لأمريكا في الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، أصبحت الحكومات في الشرق الأوسط الآن، تجد المزيد من الصعوبة في العمل صراحة مع الولايات المتحدة، وتضاءل النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ماذا يُنتظر تالياً

ما زالت معالم الحقبة الخامسة للشرق الأوسط تتشكل، لكنها مرتبطة بشكل طبيعي مع نهاية الحقبة الأمريكية. وسيكون للكثير من السمات والمظاهر دور في تشكيل سياق الأحداث اليومية.. حيث:

أولاً، ستواصل الولايات المتحدة التمتع بنفوذ في المنطقة أكثر من أي قوة خارجية، لكن نفوذها سوف يتضاءل عما كان عليه من قبل. ويعكس ذلك التأثير المتصاعد لعدد كبير من القوى الداخلية والخارجية، والقدرات المحدودة للولايات المتحدة، ونتائج خيارات السياسة الأمريكية.

ثانياً، ستواجه الولايات المتحدة بشكل متزايد، التحدي من السياسات الخارجية للقوى الخارجية الأخرى. فالاتحاد الأوروبي سيقدم القليل من العون في العراق، ومن المرجح أن يروج لأسلوب جديد في معالجة المشكلة الفلسطينية. وستقاوم الصين الضغط على إيران وستسعى

لضمان توافر إمدادات الطاقة. وسوف تقاوم روسيا كذلك الدعوة لفرض عقوبات على إيران. وتتطلع إلى فرص لإظهار استقلالها عن الولايات المتحدة. وستبتعد كل من الصين وروسيا (وكذلك الكثير من الدول الأوروبية) عن الجهود الأمريكية، لتعزيز الإصلاح السياسي في الدول غير الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ثالثاً، ستكون إيران إحدى أقوى دولتين في المنطقة. فلقد أخطأ الذين يرون بأن إيران على شفا تغيير داخلي عنيف. وذلك لأن إيران تتمتع بثروة عظيمة، وهي ذات النفوذ الأقوى في العراق، وتحظى بنفوذ كبير على كل من حماس وحزب الله، إنها قوة إمبراطورية تقليدية، ذات طموح لجعل المنطقة تسير في ظلها، وذات قدرة على ترجمة أهدافها إلى حقائق واقعة.

رابعاً، ستكون إسرائيل الدولة القوية الأخرى في المنطقة، والبلد ذا الاقتصاد الحديث القادر على المنافسة عالمياً. وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ذات المخزون من الأسلحة النووية، وتمتلك كذلك أعظم قدرة من القوة العسكرية التقليدية في المنطقة. ولكن ما يزال يتحتم عليها تحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، والتعامل مع تحدي أمني متعدد الجبهات ومتعدد الأبعاد استراتيجياً، فلقد أصبحت إسرائيل اليوم، في موقف أضعف مما كانت عليه قبل أزمة الصيف الماضي في لبنان. كما أن وضعها سيشهد المزيد من التدهور –وكذلك وضع الولايات المتحدة– إذا طورت إيران أسلحة نووية.

خامساً، إنه من غير المحتمل حدوث ما يشبه عملية سلام قابلة للحياة في المستقبل القريب. ذلك أن حكومة حزب كاديما، في أعقاب عملية إسرائيل المثيرة للجدل في لبنان، ستكون من شبه المؤكد على درجة كبيرة من الضعف، لنيل دعم داخلي لأي سياسة تبدو محفوفة بالمخاطر أو عدوان واعد بالنصر. وقد أصبح فك الارتباط أحادي الجانب الآن، يلاقي النقد لما تلاه من آمال هجوم بعد انسحاب إسرائيل من لبنان وغزة. كما لا يوجد شريك فلسطيني واضح قادر على الوصول إلى تسوية وراغب في ذلك، مما يزيد من ضعف فرص الأسلوب التفاوضي. فقد فقدت الولايات المتحدة الكثير من مصداقيتها كونها وسيط موثوق ونزيه، على الأقل في الوقت الحالي. وفي الوقت نفسه، ستواصل إسرائيل تسريع وتيرة توسيع المستوطنات وبناء الطرق، الأمر الذي يزيد من تعقيد العمل الدبلوماسي.

سادساً، فإن العراق الذي كان مركزاً تقليدياً من مراكز القوة العربية، سيظل لسنوات قادمة يعيش في حالة من الفوضى، بحكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم على ذاته، وعنف طائفي. وسيكون في أسوأ الأحوال دولة واهنة تحطمها حرب طائفية شاملة، تجر جيرانها إليها.

سابعاً، ستظل أسعار النفط مرتفعة، بسبب الطلب القوي عليه من الصين والهند، والنجاح المحدود في الحد من الاستهلاك في الولايات المتحدة، واستمرار احتمال النقص في العرض. ومن المرجح أن تتجاوز أسعار النفط مائة دولار للبرميل الواحد. وستفيد إيران والسعودية، أكبر المصدرين، إلى حدود كبيرة من هذا الارتفاع.

ثامناً، ستواصل النزعة العسكرية وتيرتها. فالجيوش الخاصة في العراق ولبنان والمناطق الفلسطينية تزداد قوة. وستظهر المليشيات الخاصة، الناجمة عن وجود دول ضعيفة، حيث أنه يبدو وجود عجز في سلطة الدولة وقدرتها، أو أنه يوجد هذا العجز فعلياً. كما أن القتال الذي وقع مؤخراً في لبنان سيفاقم من هذا التوجه، حيث اكتسب حزب الله قوة بسبب عدم هزيمته، وخسرت إسرائيل نظراً لعدم تحقيقها نصراً كاملاً، وهي نتيجة ستزيد من جرأة حزب الله والذين يحاكونه وينافسونه.

تاسعاً، سيظل الإرهاب سمة من سمات المنطقة، الإرهاب الذي يُعرّف عالمياً بأنه الاستخدام المتعمد للقوة لتحقيق أهداف سياسية. وسيقع في المجتمعات المنقسمة المتفرقة، وفي المجتمعات التي تسعى فيها الجماعات المتطرفة لإضعاف الحكومة وتشويه سمعتها، كالحكومتين السعودية والمصرية. وسوف يزداد احتراف وحنكة الإرهاب، ويظل أداة تستخدم ضد إسرائيل وضد الوجود الأمريكي والقوى الأخرى غير المحلية.

عاشراً، سوف يملأ الإسلام تدريجياً وبشكل متزايد، الفراغ السياسي والثقافي في العالم العربي، ويقدم أساساً لسياسات غالبية سكان المنطقة. أما القومية العربية والاشتراكية العربية، فقد أصبحت جزءاً من الماضي، وتبدو الديمقراطية كأفضل شيء يناسب المستقبل البعيد. وأما الوحدة العربية فهي شعار، لا حقيقة. وقد تعزز نفوذ إيران والجماعات المتصلة بها، وتعقدت الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات والصلات بين الحكومات العربية وبين إسرائيل والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، سوف تتصاعد التوترات بين أهل السنة وأهل الشيعة في أنحاء الشرق

الأوسط، الأمر الذي يخلق مشكلات في البلدان ذات المجتمعات متعددة الطوائف، مثل البحرين ولبنان والسعودية.

حادي عشر، من المرجح أن تظل النظم العربية نظم فاشية، وأن تصبح متعصبة دينياً ومعادية لأمريكا. وستكون هناك دولتان زعيمتين للعالم العربي، هما مصر والسعودية. أما مصر، التي يشكل سكانها نحو ثلث سكان العالم العربي، فقد استحدثت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة. لكن سياساتها أخفقت في الاستمرار على نحو جيد. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن النظام الحاكم مصمم على قمع اللبراليين القلائل في البلد، وتخيير الشعب المصري بين الفاشيتين التقليديتين وبين الإخوان المسلمين. والخطورة الكامنة هي أن المصريين سيختارون يوماً الطرف الثاني، لا لأنهم يدعمونه بل لأنهم ضجروا من الطرف الأول. وبديل ذلك، أن النظام الحاكم ربما يتبنى سياسة خصومه الإسلاميين في جهد لاسترضائهم، وفي عملية للابتعاد عن الولايات المتحدة. وفي السعودية، تعتمد النخبة في الأسرة المالكة والحكومة على استخدام ثروة الطاقة الضخمة، لاسترضاء دعاة التغيير داخل البلد. والمشكلة أن معظم الضغط الذي استجابوا له، قد جاء من اليمين المتدين لا من اليسار اللبرالي، الأمر الذي قادهم إلى تبني أجندة السلطات الدينية.

وأخيراً، ستظل المؤسسات الإقليمية ضعيفة، متخلفة كثيراً عن المؤسسات في الأماكن الأخرى، حيث أن أشهر منظمة معروفة في الشرق الأوسط، وهي الجامعة العربية، تستبعد من بنيتها الهيكلية أقوى دولتين في المنطقة، وهما إسرائيل وإيران. كما أن النزاع العربي–الإسرائيلي الدائم، سيظل يمنع مشاركة إسرائيل في أي علاقة إقليمية معززة طويلة البقاء.

كما أن التوتر بين إيران ومعظم الدول العربية، سيعمل على إحباط ظهور النزعة الإقليمية. وستظل التجارة في الشرق الأوسط متواضعة، لأن القليل من البلدان يقدم ويعرض بضائع وخدمات يريد الآخرون شراءها على نطاق واسع، وستظل البضائع المصنعة المتقدمة تأتي من أماكن أخرى. وسيأتي القليل من مزايا التكامل المتقدمة من أماكن أخرى. كما سيأتي القليل من مزايا التكامل الاقتصادي العالمي لهذا الجزء من العالم، رغم الحاجة الملحة لهذه المزايا.

أخطاء وفرص

على الرغم من أن السمات الأساسية لهذه الحقبة الخامسة في الشرق الأوسط الحديث، في معظمها غير جذابة، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك سبب للتشاؤم. ذلك لأن الكثير من الأمور نسبية. فهناك فرق أساسي بين شرق أوسط يفتقر إلى اتفاقات سلام رسمية، وآخر يسوده الإرهاب والصراع بين الدول، والحرب الأهلية؛ أو بين شرق أوسط يشتمل على إيران قوية، وآخر تهيمن عليه إيران؛ أو بين شرق أوسط له علاقة مضطربة قلقة مع الولايات المتحدة، وآخر يملؤه الحقد على هذا البلد.

كما أن للزمن أهمية. ذلك أن الحقب الزمنية في الشرق الأوسط يمكن أن تدوم فترة تمتد إلى قرن، أو تقصر لمدة عقد ونصف من الزمن. ومن الواضح، أن من مصلحة الولايات المتحدة وأوروبا أن تكون الحقبة التالية وجيزة وقصيرة إلى أقل حد ممكن، وأن تتلوها حقبة معتدلة لا تنطوي على الخطر.

ولضمان ذلك، فإن صناع السياسة في الولايات المتحدة بحاجة إلى تجنب خطأين، مع التمسك بفرصتين:

الخطأ الأول، هو الاعتماد المفرط على القوة العسكرية. وكما تعلمت أمريكا من التكاليف الباهظة التي تتكبدها في العراق –وإسرائيل في لبنان- نرى أن القوة العسكرية ليست دواء لجميع العلل. وهي ليست مفيدة جداً ضد مليشيات ذات تنظيم فضفاض وإرهابيين على نفس هذا الشكل من التنظيم، يحظون بتسليح جيد، يرضى عنهم السكان المحليون، وهم على استعداد للموت في سبيل قضيتهم. كما أن القيام بضربة وقائية لمنشئات إيران النووية لا يحقق الكثير من الخير. ولا يمكن فقط لهجوم أن يفشل في تدمير التسهيلات كافة، بل وربما يقود ذلك إلى جعل طهران تعيد بناء برنامجها بشكل أكثر سرية، ويدفع الإيرانيين للالتفاف حول النظام الحاكم، ويدفع إيران للانتقام من الولايات المتحدة (في غالب الظن من خلال وكلاء لها)، بالانتقام من المصالح الأمريكية في أفغانستان والعراق، وربما مباشرة من الولايات المتحدة نفسها. وسيعمل ذلك أيضاً على تطرف العالمين العربي والإسلامي، وتوليد المزيد من الإرهاب والنشاط المعادي لأمريكا. كما أن القيام بعمل عسكري ضد إيران، سيدفع أسعار النفط عالياً إلى آفاق جديدة، ويزيد من فرص ظهور أزمة اقتصادية دولية وركود اقتصادي عالمي. ولهذه الأسباب كلها، يجب اعتبار القوة العسكرية الملجأ الأخير.

والخطأ الثاني هو الاعتماد على الديمقراطية لتهدئة المنطقة. صحيح أن الديمقراطيات الناضجة لا تميل إلى شن الحروب ضد بعضها البعض. إلا أن إيجاد ديمقراطيات ناضجة ليس عملاً سهلاً، وحتى لو نجح الجهد في نهاية الأمر، فإنه يستغرق عقوداً من الزمن. وفي غضون ذلك، على حكومة الولايات المتحدة الاستمرار في العمل الكثير من الحكومات غير الديمقراطية. وليست الديمقراطية، فوق كل ذلك، هي الرد على الإرهاب. إن مما يبدو معقولاً أن الشبان الراشدين من ذكور وإناث سيكونون أقل احتمالاً في التحول إلى إرهابيين، إذا كانوا ينتمون إلى مجتمعات توفر لهم الفرص السياسية والاقتصادية. إلا أن الأحداث القريبة توحي بأنه حتى الذين يشبّون في ديمقراطيات ناضجة، مثل المملكة المتحدة، ليسوا محصنين من فتنة التطرف. إن حقيقة إصابة كل من حماس وحزب الله حظاً وافراً في الانتخابات، ثم القيام بتنفيذ أعمال هجوم عنيفة، يعزز وجهة النظر القائلة، أن الإصلاح الديمقراطي لا يضمن الهدوء. والتحول الديمقراطي قليل الفائدة عند التعامل مع متطرفين لا تأمل برامجهم الانتخابية في تلقي دعم الأغلبية.

ومن الأنشطة الأجدى نفعاً الآمال الهادفة لإصلاح النظم التربوية وتعزيز التحرير الاقتصادي، وتشجيع السلطات العربية والإسلامية على الحديث والتعبير بوضوح وبطرق للتنديد بالإرهاب وعدم شرعيته، وتجريم مناصريه، ومعالجة المظالم التي تدفع الشباب للسير في طريقه.

أما الفرص التي يجب انتهازها، فأولها التدخل في شؤون الشرق الأوسط بوسائل غير عسكرية. ففي العراق، فإنه بالإضافة لأي إعادة انتشار للقوات الأمريكية وتدريب القوات العسكرية والأمنية المحلية، يجب أن تقيم الولايات المتحدة منتدى إقليمياً لجيران العراق (تركيا والسعودية بشكل خاص)، وللأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، مثل المنتدى الذي استخدم للمساعدة على إدارة الأحداث في أفغانستان في أعقاب التدخل فيه عام ٢٠٠١م. وفي هذا الجهد، يتطلب الأمر بالضرورة إشراك إيران وسورية. أما سورية، التي يمكنها التأثير على حركة دخول المقاتلين إلى العراق والأسلحة إلى لبنان، فيجب إقناعها بإغلاق حدودها مقابل منافع اقتصادية (من الحكومات العربية وأوروبا والولايات المتحدة)، والالتزام بإعادة بدء المحادثات حول وضع مرتفعات الجولان. وفي الشرق الأوسط الجديد، هناك خطورة أن تكون سورية أكثر اهتماماً في العمل مع طهران منها مع واشنطن. لكن سورية انضمت فعلاً للتحالف بقيادة

الولايات المتحدة خلال خرب الخليج، ولمؤتمر سلام الشرق الأوسط عام ١٩٩١م، الأمر الذي يوحي بأنها ربما تكون مستعدة للتعامل مع الولايات المتحدة في المستقبل.

وأما إيران فهي تشكل حالة أكثر صعوبة. ولكن، حيث أن تغير نظام الحكم في طهران هو احتمال غير قريب المدى، فإن القيام بضربات عسكرية للمواقع النووية سيكون أمراً خطيراً، والردع غير مؤكد، ولذلك فإن الدبلوماسية هي الخيار الأفضل المتوافر لواشنطن. وعلى الولايات المتحدة أن تبدأ، بدون شروط مسبقة، محادثات شاملة تعالج برنامج إيران النووي ودعمها للإرهاب والمليشيات الأجنبية. ويجب منح إيران نطاقاً واسعاً من الحوافز الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويمكن السماح لها بتسيير برنامجاً محدوداً جداً لتخصيب اليورانيوم، طالما أنها قبلت بعمليات تفتيش مكثفة. ومن شأن هذا العرض، أن يحظى بدعم دولي واسع، الأمر الذي يعتبر شرطاً أساسياً إذا أرادت الولايات المتحدة نيل المساندة لفرض عقوبات أو التصعيد لخيارات أخرى، إذا فشلت الدبلوماسية. ومن شأن إعلان شروط هذا العرض أن يزيد من فرص نجاح الدبلوماسية. إذ يجب أن يعرف الشعب الإيراني الثمن الذي سيدفعه بسبب السياسة الخارجية المتطرفة لحكومته. ومع قلق حكومة طهران حول رد الفعل الشعبي المعاكس، يصبح من الأرجح أن تقبل بالعرض الأمريكي.

وهناك حاجة كذلك إلى إحياء الدبلوماسية حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو القضية التي تظل الأقوى في تشكيل (وتطرف) الرأي العام في المنطقة. وفي هذا الحال، فإن الهدف ليس هو جلب الأطراف إلى كامب ديفيد أو لأي مكان آخر، وإنما هو البدء في إيجاد الشروط التي يمكن في ظلها إعادة انطلاق الدبلوماسية بنجاح. وينبغي للولايات المتحدة صياغة تلك الأسس التي تعتقد، بأنها يجب أن تشكل عناصر تسوية نهائية بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧م. (يجب تعديل الحدود لضمان أمن إسرائيل ولكي تعكس التغيرات الديموغرافية، ويجب تعويض الفلسطينيين عن أي خسارة ناجمة عن التعديلات). وكلما كانت الخطة أكثر تفصيلاً وسخاءً، كلما كان الوضع أكثر صعوبة لحماس لرفض المفاوضات وتفضيل المواجهة. واتساقا مع هذا المنحنى، يجب أن يجلس المسئولون الأمريكيون مع المسؤولين في حماس، مثلما يفعلون مع قادة السين فين، الذين قاد بعضهم كذلك الجيش الجمهوري الأيرلندي.

ويجب اعتبار هذا الجلوس، لا على أنه مكافأة لأساليب الإرهابيين، ولكن كوسائل بهدف جعل سلوكهم ينسجم مع السياسة الأمريكية.

وتتضمن الفرصة الثانية، عزل الولايات المتحدة نفسها قدر الإمكان، عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة. ويعني ذلك الحد من الاستهلاك الأمريكي للنفط، ومن الاعتماد على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وهي أهداف يمكن تحقيقها على أفضل وجه بالحد من الطلب (لنقل، مثلاً، بزيادة الضرائب على شراء مشتقات النفط –مقابل خفض الضرائب في مجالات أخرى– وتشجيع السياسات التي تسارع في استحداث مصادر أخرى للطاقة). وينبغي أن تقوم واشنطن كذلك بخطوات إضافية لتقليل تعرضها للإرهاب. ذلك أن قابلية التعرض للإرهاب، مثل قابلية التعرض للمرض، لا يمكن القضاء عليها بشكل كامل. ولكن يمكن، بل يجب، عمل المزيد لتجويد حماية الوطن الأمريكي، والاستعداد بشكل أفضل لهذه الحوادث التي لا مفر منها، عندما ينجح الإرهابيون.

إن من شأن تجنب هذه الأخطاء واستغلال هذه الفرص تشكيل عوامل مساعدة، ولكن من الهام الاعتراف، بأنه لا توجد حلول سهلة أو سريعة للمشكلات التي تبديها الحقبة الجديدة. وسيظل الشرق الأوسط لعقود قادمة جزءاً من العالم، مضطرباً قلقاً، ومثيراً للقلق والاضطراب.

الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني *

لقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمن ناحية تصر إيران على حقها –غير المشروط– في تشكيل دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضماناً لاستمرار الحصول عليه، والتحلل من أي قيود روسية أو مغالاة في سعر التكلفة بعد ذلك، في حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً، حتى لا تمتلك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل.

وفي خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة التي يؤيدها الاتحاد الأوربي وإسرائيل، نجد أنَّ الموقفين الروسي والصيني ينفردان باعتبارهما الأكثر تعاطفاً مع إيران، وتفهماً لموقفها في تحدٍ واضحٍ للإرادةِ الأمريكيةِ، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على الدولتين، بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية والصينية المتعاونة مع إيران. صحيح إن الموقف الروسي أوضح كثيراً من الموقف الصيني بحكم أن روسيا هي الطرف المعني أساساً بالملف النووي الإيراني، كونها الشريك الأساسي لإيران ومَصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية. إلا إن تأييد الصين الفعلي لطهران خاصة في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها. وتبرز أهمية ذلك بالنظر إلى كون الدولتان من الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وتتمتعان بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

فكلا الدولتان من حيث المبدأ، تؤيدان حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول هذا الملف، حيث سبق أن رفضت الدولتان مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية يسمح بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضروري إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن عارضت الدولتان فرض عقوبات شديدة على إيران، إذ ترى إنه من "غير المناسب" فرض حظر

* إعداد: د.نورهان الشيخ، أستاذ علوم سياسية في جامعة القاهرة.

شامل على التعامل مع إيران وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيدٍ أكثر للموقف. كما ترفضان أي تلويح باستخدام القوة أو حتى باستخدام التهديد ضد إيران.

وكما تتوافق مواقف البلدين، تتقارب أيضاً دوافعهم لاتخاذ مثل هذا الموقف، والتي يمكن إيجازها في مجموعتين أساسيتين من العوامل:

الأول: مجموعة العوامل السياسية والقانونية

وهي العوامل المتعلقة بتعاون الدولتين، وبخاصة روسيا مع إيران في المجال النووي، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:

١. إن روسيا تليها الصين هما الدولتان المعنيتان أساساً بالملف النووي الإيراني، وذلك للتعاون الوثيق بين كلا الدولتان، لاسيما روسيا وإيران في هذا المجال. حيث يعود التعاون بينهما إلى العام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهي تلك الخاصة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة "بوشهر" التي بدأ العمل بها أوائل عام ١٩٩٦، وأوشكت على الانتهاء، وحولها يثور الهجوم من قبل المعارضة الأمريكية الحالية. ومن ثم فإن روسيا شريك أساسي في تحمل تبعات ومسئوليات البرنامج النووي الإيراني باعتبارها الطرف الذي ساهم على نحو مباشر في تطوير قدرات إيران النووية.

يلي ذلك وبدرجة أقل التعاون الصيني الإيراني؛ ففي العام ذات العام –١٩٩٢م–، وقع الطرفان اتفاقية للتعاون النووي، حيث سبق ذلك قيام الصين منذ أواخر الثمانينات بتزويد إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت، والمراكز البحثية لاسيما في أصفهان، وتدريب العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين في الصين. كما قامت الصين ببيع (١,٨)طن من اليورانيوم الخام لإيران عام ١٩٩١. كما تعهدت في العامِ ذاتهِ بتزويد إيران بمفاعل نووي بطاقة (٢٠) ميغاوات، وأكدت أنه سيخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، لكن ما لبثت الصين أن ألغت المشروع في أكتوبر من عام ١٩٩٢، وذلك لأسباب تقنية وفقاً لتصريحات المسؤولين الصينيين، إلا إنه مما لاشك فيه أن الضغوط الأمريكية الشديدة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة آنذاك على الشركات الصينية المتعاونة

مع إيران كانت أحد العوامل الأساسية التي دفعت الصين إلى عدم المضي قدماً في تعاونها في هذا المجال.

٢. مشروعية البرنامج النووي الإيراني وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولي. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة منع الانتشار النووي وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة، والذي يعطي للوكالة الدولية الحق في إجراء عمليات تفتيش للمنشآت النووية الإيرانية، حيث يعتبر من المتطلبات الهامة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولي. هذا إلى جانب عدم وجود أي مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووي عسكري في إيران. وقد قامت الوكالة الدولية بعمليات تفتيش مكثفة في إيران منذ أوائل التسعينات، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية أو عملها في مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل وأكدوا أن التعاون الروسي الإيراني يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. فقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعي الذي نشر في نوفمبر من العام ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. فالولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران الحيلولة دون امتلاك إيران "القدرة" على صنع قنبلة ذرية وليس على إنتاجها فعلاً.

٣. إن روسيا لم تكن هي الدولة الأولى التي تتعاون مع إيران في هذا المجال، وكذلك الصين، حيث كانت شركة "سيمنس" Siemens الألمانية قد بدأت في محطة "بوشهر" إلا إن العمل في المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضراراً بالغةً خلال الحرب العراقية الإيرانية في أوائل الثمانينات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع، بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذي وصل تركيزه ٩٣٪.

٤. إن الولايات المتحدة قامت في السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التي ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووي" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

٥. إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها في مفاعل "كودانكولام" في الهند رغم أن الهند ليست عضواً في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم لا تخضع لأي نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية في هذا الخصوص.

٦. بناء على ما سبق؛ فإن الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني هو موقف سياسي وليس قانوني، وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين، والذي بدأ منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦ عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثوري الإيراني. وإنه لو كان الشاه مازال في الحكم وهو الذي بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الإستراتيجي لكانت طهران مثلها مثل باكستان تمتلك قنبلة نووية حالياً دون ضجة أمريكية.

ثانياً: مجموعة العوامل الاقتصادية

وهي العوامل المتعلقة بجدوى وأهمية التعاون مع إيران بصفة عامة وفي المجال النووي خاصة، وتتضمن:

الجدوى الاقتصادية للتعاون في المجال النووي

بلغت قيمة العقد الذي وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر (٨٠٠) مليون دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالي (١٠) آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين، وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، خاصة وأنها تمت في وقت كانت فيه روسيا تعانى من عدم استقرار اقتصادي، وهجرة العقول والعلماء من مختلف المجالات.

الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران في هذا المجال

فقد أعلن أسد الله صبوري نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران لإنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٢١م، وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسي لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة لذلك. وقد تردد أنَّ عقداً في طريقه للتوقيع بين البلدين، تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة في إيران بقيمة إجمالية(١٠) مليارات دولار.

أهمية التبادل التجاري مع إيران للبلدين

إيران شريك تجاري هام بالنسبة لروسيا، والصين التي تحرص على طرق كل الأسواق، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران (٢,٤) مليار دولار، ويسعى البلدان إلى مضاعفته إلى (٥) مليار دولار، كما وصل التبادل التجاري بين الصين وإيران حوالي (٧) مليار دولار عام ٢٠٠٤م.

حيوية النفط الإيراني بالنسبة للصين

تعتبر إيران ثاني أكبر مصدر للنفط للصين بعد المملكة العربية السعودية، حيث يمثل النفط الإيراني حوالي (١٤) ٪ من إجمالي واردات الصين من النفط.

كذلك عقدت الصين مع إيران في أكتوبر ٢٠٠٤ م، صفقة ضخمة بلغت قيمتها (٧٠) مليار دولار لتزويد الصين بالنفط والغاز الإيراني، وتقوم الصين بمقتضاها بتطوير حقل (يداوران) النفطي المكتشف حديثاً قرب الحدود مع العراق والذي تقدر احتياطاته بـ (٣) مليار برميل، مقابل حصة (٥١) ٪ لشركة "سينوبيك" النفطية الصينية من الإنتاج المتوقع للحقل.

كذلك تقوم إيران بتزويد الصين بالغاز المسال بمبلغ (٢٠) مليار دولار لمدة (٢٥) سنة مقبلة وفق بروتوكول آخر تمّ توقيعه بين الطرفين في مارس ٢٠٠٤، هذا إلى جانب (١٠٠) مشروع آخر في ما يتعلق بالبنى التحتية، وقطاع الطاقة الإيراني، من أبرزها اتفاق بناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس جنوب إيران خلال ثلاث سنوات، الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبلها على إيران (أحادياً)، واليابان التي تعتبر المستورد الأول للنفط ومشتقات الطاقة الإيرانية والتي رأت في الدخول القوي للصين إلى الساحة الإيرانية منافسة قوية لها ينبغي أخذها في الاعتبار.

عوائد التعاون العسكري مع إيران

تعتبر إيران سوق رئيسي للسلاح بالنسبة لكل من روسيا والصين، فهي سوق هامة وواعدة بالنسبة لصادرات السلاح الروسية، حيث تم الإعداد لعقود وصفقات من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ (٧) مليار دولار، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات، والغواصات، والمقاتلات، ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى

تحديث ما بحوزة إيران من أسلحة سوفيتية الصنع، وتدريب العسكريين الإيرانيين في الأكاديميات الروسية.

من ناحية أخرى؛ تحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني بعد باكستان وكوريا الشمالية، وقد بدأ التعاون العسكري بين الصين وإيران عقب قيام الثورة الإسلامية، وعليه تم قطع إمدادات السلاح الأمريكي عن إيران؛ فساعدت الصين إيران في تطوير الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية منها صواريخ "سكود" طويلة المدى، وصواريخ "كروز"، كما قامت بتزويدها بصواريخ "سي إس إس"، ودعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية في ما يخص الزوارق السريعة والحربية، كما زودتها بالمعدات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانية.

ولاشك أن العوامل السابقة سياسية كانت أو اقتصادية، والمصالح المباشرة، والحقيقية التي تربط كل من روسيا والصين بإيران فضلاً عن عدم مخالفة الملف النووي الإيراني، حتى الآن لقواعد القانون الدولي تُفَسر في مجملها موقف الدولتان.

وتطرح القراءة المتأنية لسلوك أطراف الملف النووي الإيراني، وتحليل وفهم دوافع كل من روسيا والصين على النحو السابق سناريوهين أساسيين حول مستقبل الملف النووي الإيراني.

السيناريو الأول

تكتفي فيه إيران بتوظيف قدراتها النووية في الاستخدامات السلمية، وهو أمر يؤكده القادة الإيرانيين مع المضي قدماً في إتمام تخصيب اليورانيوم، وفي هذه الحالة سوف يستمر الدعم الروسي والصيني لإيران خاصة وإنها آخر قلاع الانفراد الأمريكي بالهيمنة على المنطقة، وستحاول الدولتان الدفاع عن إيران، وعن بقاء موطئ قدم لها في المنطقة، وسوف تتراجع في هذه الحالة احتمالات لجوء الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد طهران، وقد تكتفي بفرض عقوبات على طهران، مع استمرار الجدل حول ملفها النووي والتشكيك في اقتصاره الحالي أو المستقبلي على الاستخدامات السلمية.

السيناريو الثاني

اتجاه إيران إلى تطوير قدراتها النووية عسكرياً، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تراجع نسبي في تأييد روسيا والصين لها مع تصاعد الضغوط الأمريكية؛ فكلاً من روسيا والصين يرتبطان بمصالح حيوية واستراتيجية أيضاً مع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربي، تفوق تلك التي تربطهما بإيران، وهما ليستا على استعداد للتضحية بهذه المصالح، خاصة مع زوال صفة الشرعية عن الملف النووي الإيراني، باتجاهها فرضا إلى استخدام القدرات العسكرية، وقد أوضحت الأزمة العراقية أن هناك حدوداً لا تتجاوزها الدولتان في معارضتها للسياسة الأمريكية، وحرصاً على أن لا يصل الخلاف إلى حد المواجهة المباشرة معها فعلياً، وإن استمرت الانتقادات والمعارضة على مستوى السلوك اللفظي والدبلوماسي، إلا إن موقفهما الرافض لاستخدام القوة ضد إيران لن يشهد تغيراً، ويظل لجوء الولايات المتحدة للخيار العسكري أمراً ليس باليسير خاصة مع استمرار تورطها على هذا النحو في العراق.

ومن الواضح أن السيناريو الأول هو الأكثر رجاحة في المستقبل المنظور، ولعل مسودة مشروع قرار مجلس الأمن الجاري التفاوض بشأنه بين الدول الخمس دائمة العضوية وألمانيا يسير في هذا الاتجاه، حيث تحاول روسيا، تدعهما الصين، الوصول بالعقوبات المزمع فرضها على إيران إلى أدنى حد ممكن.

أما في المستقبل البعيد فإن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالاً، فإيران المحاطة بباكستان النووية في الجنوب، والترسانة النووية الإسرائيلية في الغرب لا يمكن أن تُؤَجِّل طويلاً امتلاكها السلاح النووي والدخول إلى النادي النووي، وفي هذا الإطار تبرز نقطتين أساسيتين، هما؛

أنَّ السلاح النووي ليس سلاح حرب، ولكنه سلاح ردع ومكانة، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي استخدمت هذا السلاح منذ اختراعهِ، عندما هاجمت "هيروشيما" و"نجازاكي" يومي ٦ و٩ أغسطس من العام ١٩٤٥ لتدمير اليابان،. ولم يحدث أن استخدمته أي دولة بعد ذلك رغم سعي العديد من الدول لامتلاكه بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة، حيث أصبح السلاح النووي مصدراً للمكانة المرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما الثانية، فهي أن امتلاك إيران "القدرة" على إنتاج قنبلة نووية، حتى ولو لم تنتجها بالفعل، سوف يُضاف إلى قدراتها الشاملة ومكانتها الإقليمية، لاسيما وأن هنالك إرادة واضحة لدى

إيران لأن تصبح فاعل إقليمي أساسي ذا ثقل، والمتتبع للسلوك الإيراني تجاه قضايا المنطقة – خاصة ما يجرى في الأراضي الفلسطينية ولبنان – يدرك هذا جيداً، وهو ما يفسر قلق عدد من الدول الإقليمية الكبرى مثل باكستان والسعودية ومصر من تنامي القدرات النووية الإيرانية، وذلك ليس لتهديدها المباشر على أمنها القومي بقدر ما تمثله من تهديد لمكانتها الإقليمية ودورها في المنطقة، أما على صعيد العالم الإسلامي فلن يكون هناك آنذاك قنبلة "إسلامية" واحدة تمتلكها باكستان. من ناحية أخرى؛ فإن الولايات المتحدة سوف تستغل مخاوف الدول الإقليمية كي تبرير استمرار قواتها في المنطقة.

إن منطقتنا العربية مقبلة على مرحلة جديدة تشهد فيها توازنات القوى تغيراً ملحوظاً، وهناك إرادة إيرانية حقيقية يتم ترجمتها إلى سياسات فعلية تهدف إلى ممارسة دور مفصلي، وفاعل في القضايا العربية المختلفة باعتبارها قضايا "إسلامية"، تهم العالم الإسلامي ككل، وبين محاولات إذابة المنطقة العربية في كيان إسلامي من ناحية، وآخر شرق أوسطي من ناحية أخرى، حيث تبرز الحاجة الماسة إلى بلورة رؤية عربية خالصة لمستقبل منطقتنا، وإلا جاوزتنا الأحداث وفقدنا إرادتنا وهويتنا.

المصلحة العربية وتوازن الدورين التركي والإيراني في الشرق الأوسط*

تعد كلاً من إيران وتركيا من أهم الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وأكثرها تأثيرا، نظرا لقوتهما الاقتصادية والسكانية، وموقعهما الجغرافي المتميز، وعلاقتهما المتشابكة مع شعوب ودول المنطقة[١].

أولاً: القضية العراقية

شكل العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣ ساحة للنفوذ الخارجي، والتدخلات المباشرة، وغير المباشرة من دول الجوار، وعلى رأسها تركيا وإيران اللتان تشتركان مع العراق بحدود جغرافية، وعلاقات سياسية وعرقية وطائفية.

الفرص التركية

يمكن لتركيا أن تمارس دوراً في العراق عبر دعمها للتركمان والعرب السنة والشيعة غير الموالين لإيران[٢]، وتسعى من خلال هذا الدعم للحفاظ على بقاء العراق متماسكا في وجه دعوات التقسيم التي ينادي بها الأكراد وبعض الشيعة[٣]. وقد ظهر دعمها لقضية التركمان وحقوقهم من خلال تمسكها بضرورة الحفاظ على بقاء الموصل وكركوك مدينتين عراقيتين دون تغيير الوضع الديموغرافي فيهما لصالح الأكراد[٤] أما السنة العرب فقد أظهرت تركيا دعمها

---

* إعداد: هبة شنّار، باحثة متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] www.cia.gov، يبلغ عدد سكان إيران حسب تقديرات تموز ٢٠٠٦ (68,688,433)، ويبلغ مجموع انتاجها القومي: ($569.9) مليار حسب إحصائية ٢٠٠٥. فيما يبلغ عدد سكان تركيا حسب تقديرات تموز ٢٠٠٦:(70.413,958)، ويبلغ الناتج القومي لها: ($584.5) مليار.

[2] يرفض حوالي (٨٠)٪ من شيعة العراق التدخل الإيراني. المصدر: "العراق.....التركمان.....وموقف تركياً"، حارث البياتلي: http://www.kitabat.com/i21574.htm.

3) "العراق ... التركمان ... وموقف تركياً"، مصدر سبق ذكره، "الأكراد يشعلون فتيل الحرب المقبلة، كلمة المجلة، www.al-majalla.com/ListNews.asp?NewsID=1067&MenuID=26&&Ordering=6

[4] "العراق ... التركمان ... وموقف تركياً"، مصدر سبق ذكره.

لحقوقهم السياسية، ودعت إلى مشاركتهم في السلطة، ووضعت ذلك كشرط لنجاح العملية السياسية في العراق[١]. إضافة إلى استقبال رئيس وزرائها أردوغان لزعماء السنة العرب مثل طارق الهاشمي، وفي نفس الوقت حاولت الحكومة التركية تقوية علاقتها مع الحكومة العراقية والأوساط الشيعية بهدف إضعاف الأكراد والمساهمة في حل مشكلتها مع حزب العمال الكردستاني[٢].

الفرص الإيرانية

في مقابل الفرص التي تمتلكها تركيا في العراق، فإن إيران تمتلك فرصا أكبر انطلاقا من علاقتها الوثيقة مع النخب السياسية الشيعية كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة الإسلامية، وجيش المهدي[٣]. ونظرا لهذا التأثير الذي تمتلكه إيران في المعادلة العراقية، فقد طلبت أمريكا لأول مرة عام ٢٠٠٤ مساعدة إيران للتوسط لدى مقتدى الصدر بعد الأحداث الدامية التي جرت في النجف وكربلاء[٤]، ثم توالت بعد ذلك الدعوات من أمريكا ومن الأمين العام للأمم المتحدة لإشراك إيران في حل المسألة العراقية، وهو ما دعا إليه أيضا صراحة عبد العزيز الحكيم رئيس الائتلاف العراقي. وتحتفظ إيران منذ عهد صدام حسين بعلاقات طيبة مع أكراد العراق، الأمر الذي شكّل نقطة قوة لحساب إيران، في حين اتسمت علاقة الأكراد مع تركيا تاريخيا بالعداء الشديد[٥]، وعلاوة على النفوذ السياسي الذي تمتلكه في العراق، فلإيران تأثير اقتصادي كبير من خلال تجارها الكثيرين الذين دخلوا العراق بعد الاحتلال الأميركي مستفيدين من دعم النخب السياسية الشيعية الحاكمة، ومن الضوء الأخضر الأمريكي البريطاني في الفترة الأولى بعد الاحتلال[٦].

---

[1] "العراق ... التركمان ... وموقف تركياً، مصدر سبق ذكره.

[2] حاجة تركيا إلى أكراد العراق لا تقل عن حاجتهم إليها، يوسف الشريف، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=21476

[3] الدور الإيراني في العراق والمنزلقات الخطيرة، حسن خليل غريب، www.arabrenewal.com

[4] الدور الإيراني في العراق والمنزلقات الخطيرة، مصدر سبق ذكره.

[5] تقرير خاص عن العراق: الحل الفيدرالي أم التقسيم بعد إزاحة صدام عن السلطة، آلن ديفيد سميث، http://www.majlesalommah.net/run.asp?id=531

[6] الدور الإيراني في العراق والمنزلقات الخطيرة، مصدر سبق ذكره.

ويمكن القول بالنظر إلى عوامل التأثير التي تملكها كل من الدولتين، إن إيران هي الأوفر حظا بالاستفادة من الوضع الهش في العراق، كما أنها ستكون الرابح الأكبر من تقسيم العراق – لو حصل فعلا – خصوصا مع فشل تركيا في الحصول على الدعم الأمريكي لحقوق التركمان، وللقضاء على حزب العمال الكردستاني.

ثانياً: القضية الفلسطينية

تحاول كل من إيران وتركيا لعب دور سياسي في القضية الفلسطينية، والتأثير في صناعة القرارات المتعلقة بها، باعتبارها القضية الأكثر تعقيدا وأهمية في الشرق الأوسط.

تركيا... ومحاولات الإمساك بالعصا من المنتصف

تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، وتشكل معها تفاهمات استراتيجية في عدد من المجالات، ولكنها في نفس الوقت – وخصوصا بعد استلام حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة – تحاول أيضا أن تبني علاقات إيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، مما قد يجعلها وسيطا محتملا في مشاريع التسوية، وقد تطورت العلاقات التركية – الإسرائيلية بشكل مطّرد، بسبب عضوية تركيا لحلف شمال الأطلسي، والرعاية والدعم الشديدين من المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية ذات النفوذ الكبير في السياسة التركية[1] في محاولة منها لاسترضاء أمريكا، ولزيادة فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وتتجلى العلاقات المتبادلة في مجالات التعاون العسكري، ومشاريع تحديث الأسلحة التركية بمساعدة الشركات الإسرائيلية، إضافة إلى التبادل التجاري الذي يسعى الطرفان لزيادته من مليار دولار سنويا في الوقت الحالي إلى (٥) مليارات سنويا في المستقبل[2]. كما تستفيد تركيا من العوائد السياحية من (٣٢٠) ألف سائح إسرائيلي يزورون تركيا سنويا، إضافة إلى المشاريع التي تجري دراسة جدواها لنقل الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة من تركيا لإسرائيل عبر أنابيب تحت البحر

---

[1] العرب والأزمة «المباغتة» في العلاقات التركية-الإسرائيلية، عبد المالك سالمان، صحيفة أخبار الخليج البحرينية ٢/٦/٢٠٠٤.

[2] نتائج زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى تركيا،
www.alalam.ir/site/mokhtarat/Maalhadas/Maalhadas38.htm

الأبيض المتوسط[١] ولكن هذه العلاقات المتميزة لم تمنع تركيا من اتخاذ مواقف مهمة في دعم الحقوق الفلسطينية رغبة منها في الظهور بمظهر الطرف المحايد في هذا الصراع.

فقد أعلنت الحكومة والرئيس التركي[٢] لأول مرة أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا سياسة هدم البيوت في رفح هي "إرهاب دولة"، وامتنع رئيس الوزراء أردوغان ووزير خارجيته عبد الله غل عن زيارة تل أبيب كرد على هذه الممارسات، كما رفعت تركيا مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى سفير، فيما استدعت سفيرها في تل أبيب للتشاور، في موقف يتجاوز حتى المواقف العربية والإسلامية الأخرى الخجولة تجاه الممارسات الإسرائيلية[٣].

أما على صعيد دعم السلطة الفلسطينية، فقد دعت تركيا إسرائيل للقبول بنتائج الانتخابات الفلسطينية[٤]، واستقبل وزير خارجيتها وفداً لحماس برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي، داعياً العالم إلى الاتصال مع حكومة حماس[٥]. كما أعلنت تركيا عن استعدادها المبدئي للمشاركة في قوات لحفظ الأمن في غزة بشرط الاتفاق بين إسرائيل ومصر والفلسطينيين[٦] وفي سعيها الدائم للظهور بمظهر المحايد، دعت تركيا حماس إلى الاعتراف بإسرائيل، وطالبت بالوقف المتبادل لعمليات الاغتيال الإسرائيلية، والعمليات الاستشهادية الفلسطينية[٧].

تذبذب العلاقات الإيرانية الفلسطينية

شكّل نجاح الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ نقطة فاصلة في موقف إيران من القضية الفلسطينية، إذ انتقلت إيران من التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل إلى العداء الشامل

---

[1] العرب والأزمة «المباغتة» في العلاقات التركية–الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

[2] زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى تركيا، مصدر سبق ذكره.

[3] العرب والأزمة «المباغتة» في العلاقات التركية–الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

[4] زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى تركيا، مصدر سبق ذكره.

[5] زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى تركيا، مصدر سبق ذكره.

[6] عبد الله غل.. دور تركيا في الشرق الأوسط،
www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=112877

[7] عبدالله غل.. دور تركيا في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

معها[١] وقد استمر الدعم الإيراني لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى توترت العلاقات بين الطرفين بسبب دعم منظمة التحرير للعراق في حربها مع إيران[٢]، إلا أن هذا التوتر لم يصل إلى حد العداء الكامل[٣]. إن تراجع العلاقات بين إيران ومنظمة التحرير لم يمنع إيران من ممارسة دور في الصراع العربي-الإسرائيلي، وذلك من خلال دعمها اللوجستي للجهاد الإسلامي وحزب الله وبشكل اقل لحركة حماس[٤]، إلا أن الدعم الإيراني لم يتجاوز في كثير من الأحيان الدعم اللفظي للفلسطينيين، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١[٥]. إن الدور الإيراني يصطدم عادة بموقف منظمة التحرير التي لا تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران، وبرفض الدول العربية التي لا ترحب بدور إيراني في فلسطين وتدعم الخطوات الأمريكية لمحاربة هذا الدور[٦].

إن الحقائق السياسية على الأرض والعلاقات التركية المتوازنة مع كافة الفصائل الفلسطينية، والصداقة التركية المتينة مع إسرائيل وأمريكا تؤهل تركيا لممارسة دور في تسوية الصراع، على العكس من إيران التي – وإن كانت تمتلك علاقات إيجابية مع فصائل فلسطينية رئيسة – فإن تدخلها يواجه برفض إسرائيلي وأمريكي وعربي ومن بعض الفلسطينيين.

ثالثاً: لبنان

يمثل لبنان بتنوعه السياسي والطائفي ساحة خصبة للاستقطاب الداخلي والإقليمي والدولي ما جعله عرضة لحرب أهلية طويلة، وحروب مدمرة مع إسرائيل وصفت بأنها حروب الآخرين على أرض لبنان!

---

[1] السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، يوسفي أمير محمد حاجي: =http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1450&lang

[2] السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل من منظور العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره.

[3] سفينة الأسلحة كارين إيه والمتضمنات الاستراتيجية للتواطؤ الإيراني الفلسطيني، روبرت ساتلوف: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-karin.htm

[4] سفينة الأسلحة كارين إيه والمتضمنات الاستراتيجية للتواطؤ الإيراني الفلسطيني، مصدر سبق ذكره.

[5] (١٤أ)

[6] روبرت ساتلوف: www.albainah.net.

إيران – سوريا – حزب الله..... تحالف استراتيجي في لبنان

اكتسبت إيران وضعاً مهماً في الساحة اللبنانية خصوصا بعد تشكيل حزب الله من الطائفة الشيعية في لبنان، والذي كان الحزب الوحيد الذي احتفظ بسلاحه بعد توقيع اتفاق الطائف، مستندا إلى الضوء الأخضر السوري والدعم الإيراني العسكري الكبير[١]. وينظر إلى العلاقة الإيرانية – السورية مع حزب الله على أنها حلف دولي في مواجهة النفوذ الأمريكي-الفرنسي الذي تعاظم في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري٢٠٠٤. وقد اعتبرت حرب تموز / يوليو ٢٠٠٧ حرباً تخفف الضغط عن إيران في صراعها مع الغرب حول برنامجها النووي، وسواء صح ذلك أو لم يصح فإن إيران كانت أحد أهم الرابحين من هذه الحرب التي خرج منها حزب الله أكثر قوة، وحقق فيها نصرا من نوع ما على إسرائيل[٢].

قوات اليونيفيل... بوابة الدخول التركي إلى لبنان

تحاول تركيا إيجاد موطئ قدم لها في الساحة اللبنانية عبر مشاركتها في قوات "اليونيفيل" التي اتفق على تشكيلها بعد وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وعلى الرغم من المخاوف التي يبديها البعض من إمكانية دخول تركيا في الاستقطاب السني – الشيعي بسبب هذه المشاركة، واحتمالية تأثيرها على علاقاتها مع سوريا وإيران[٣]-وهو ما تسعى إليه إسرائيل-[٤]، إلا إن دخول تركيا إلى الساحة اللبنانية قد يعزز دورها في الشرق الأوسط، وقد يزيد من فرصها للحصول على ضوء أخضر أمريكي للدخول إلى شمال العراق والقضاء على حزب العمال الكردستاني كثمن لهذه المشاركة[٥].

إن المقارنة بين الدور الإيراني والتركي في لبنان يرجح كفة التأثير الإيراني بفعل التحالف التاريخي مع حزب الله وسوريا، ولكن تركيا أيضا تمتلك الفرصة لخلق دور لها من خلال

---

[1] روبرت ساتلوف: www.albainah.net.

[2] طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة، د. باكينام الشرقاوي: www.islamonline.net

[3] الخلاف الداخلي التركي حول إرسال قوات إلى لبنان، الجزيرة نت: www.aljazeera.net

[4] طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة، مصدر سابق.

[5] النووي التركي مقابل النووي الإيراني، علي حسن باكير:
www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=7993

المشاركة في قوات "اليونيفيل" المتمركزة في لبنان، وربما عبر التحالف مع قوى سنّيّة، ومع بعض الدول العربية الداعمة لها.

رابعاً: العلاقات مع الدول العربية

تشكل علاقات الدول الإقليمية مع الدول العربية مدخلا مهما لتعزيز دور هذه الدول في الشرق الأوسط، ما دعا كل من تركيا وإيران إلى تحسين علاقتها مع محيطها العربي.

إيران والعرب بين شعارات تصدير الثورة وحسن الجوار

شهدت العلاقات الإيرانية-العربية توترا كبيرا منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، بسبب التهديد الإيراني المتمثل "بتصدير الثورة"، والمد الشيعي للدول التي يتواجد فيها أقلية شيعية في منطقة الخليج العربي[١].حيث أدى هذا التوتر إلى نشوء حالة من العداء قادت في نهاية المطاف إلى الحرب العراقية – الإيرانية، لكن إيران حاولت مع استلام الإصلاحيين للسلطة برئاسة محمد خاتمي تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج، وقد شهدت الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٥ انفراجا كبيرا في هذه العلاقات[٢]وفي هذه الفترة وصل عدد الزيارات الرسمية بين إيران والسعودية وغيرها من دول الخليج إلى (٦٥) زيارة، وأهمها زيارتا خاتمي للسعودية في العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، وزيارة الأمير (الملك) عبد الله بن عبد العزيز لطهران عام ١٩٩٩[٣] ثم توقيع (٤٢) اتفاقية بين إيران ودول الخليج في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. أما في المجال الاقتصادي فقد ارتفع الميزان التجاري بين إيران ودول الخليج في العام ٢٠٠١ إلى (٤,٢) مليار دولار[٤] ولكن شهر العسل لم يدم طويلا بسبب عودة هواجس السعودية والدول العربية الأخرى تجاه التغلغل الشيعي، أو ما أطلق عليه اسم "الهلال الشيعي"، إضافة إلى المخاوف من نجاح مشروع التسلح النووي الإيراني المزعوم، ما قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي تخوضه تركيا ومصر والسعودية لمواجهة الخطر الإيراني المحتمل[٥].

---

[1] إيران والأزمة العراقية... معارضة سياسية وحياد عسكري، حامد محمود: www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article03.shtml

[2] إيران والأزمة العراقية... معارضة سياسية وحياد عسكري، مصدر سابق.

[3] إيران والأزمة العراقية... معارضة سياسية وحياد عسكري، مصدر سابق.

[4] إيران والأزمة العراقية... معارضة سياسية وحياد عسكري، مصدر سابق.

[5] تركيا في لبنان وتركيا النووية في الأفق، سعد محيو: www.swissinfo.net

تركيا بين الحلم الأوروبي والجذور الشرقية

أدّت المحاولات التركية للتوجه نحو الغرب إلى ضعف علاقاتها مع المحيط العربي، إلا أن هذه العلاقات تشهد تقدما من حين إلى آخر تبعا للتطورات السياسية التركية والعالمية. وتملك تركيا إمكانيات زراعية وصناعية ومائية وتجارية، إلا أنها تعاني من نقص شديد في الطاقة، ما يدفعها لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية الغنية بالنفط، وهو ما حصل فعلا بعد أزمة النفط في العام ١٩٧٣[١] وتفضل بعض الدول الخليجية تقوية علاقتها الاقتصادية مع تركيا التي تشكل منفذا لدول الخليج إلى أوروبا وآسيا الوسطى، بهدف إضعاف الدور الإيراني في المنطقة[٢] وشهدت العلاقات التركية مع سوريا والدول العربية الأخرى تقدما واضحا بعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة، بسبب ضعف الوضع التركي مع الاتحاد الأوروبي، وبفعل الموقف المشترك مع الدول العربية تجاه رفض تقسيم العراق، وقد تُرجم هذا التقدم بالزيارات المتبادلة بين الطرفين، وأهمها زيارة أردوغان لسوريا وزيارة بشار الأسد لتركيا، وهي أول زيارة لرئيس سوري لتركيا على الإطلاق[٣]. وفي الجانب الاقتصادي فقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من الاستثمارات المتبادلة بين تركيا وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين[٤] ولكن العلاقات التركية الخليجية لم تصل إلى المستوى المتوقع بسبب غياب الآليات اللازمة لتطوير التعاون الاقتصادي كالاتفاقيات التجارية، والخوف الخليجي من استقطاب تركي – إيراني في المنطقة، إضافة إلى معارضة العسكر والنخب العلمانية التركية لتوجه تركيا للشرق على حساب أوروبا[٥].

إن الخشية العربية من تقسيم العراق واستفادة إيران من ذلك، والمخاوف من ظهور "الهلال الشيعي" وشعارات تصدير الثورة، والعلاقة الملتبسة تاريخيا بين إيران والعرب، تدفع للقول بأن حظوظ إيران للدخول إلى ساحة التأثير في الشرق الأوسط عبر تطوير علاقاتها مع الدول

---

[1] تركيا والخليج... احتياج اقتصادي متبادل، خالد حنفي علي: www.islamonline.net

[2] تركيا والخليج... احتياج اقتصادي متبادل، مصدر سابق.

[3] التقارب التركي مع دول الشرق الأوسط المارقة، سونير كاجابتي: www.asharqalarabi.org.uk، الجذور الإسلامية وتطورات العراق والمماطلة الأوروبية، خدمة قدس برس، www.asharqarabi.org.uk

[4] تركيا والخليج... احتياج اقتصادي متبادل، مصدر سابق.

[5] تركيا والخليج... احتياج اقتصادي متبادل، مصدر سابق.

العربية، تبدو أقل من حظوظ تركيا التي تمتلك عوامل قوة اقتصادية وسياسية وتاريخية تؤهلها لهذا الدور، خصوصاً في ظل الحكومة الحالية.

خلاصة

يُظْهِرُ هذا التقرير أن ثمة إمكانية لتطوير دور تركي داخلي وعملي في الشرق الأوسط، وعبر بوابة المصلحة العربية لإحداث توازن مهم مع تنامي الدور الإيراني في لبنان والخليج، وذلك في المجالات المذهبية والاقتصادية والاستراتيجية على حد سواء، وأن اهتماماً عربياً متوازناً سوف يعمل لمصلحة لجم أي أطماع أو تطلعات هيمنة، لأي من الدولتين تجاه العرب.

من إصدارات العام ٢٠٠٦ التقرير الاستراتيجي [٣٥]

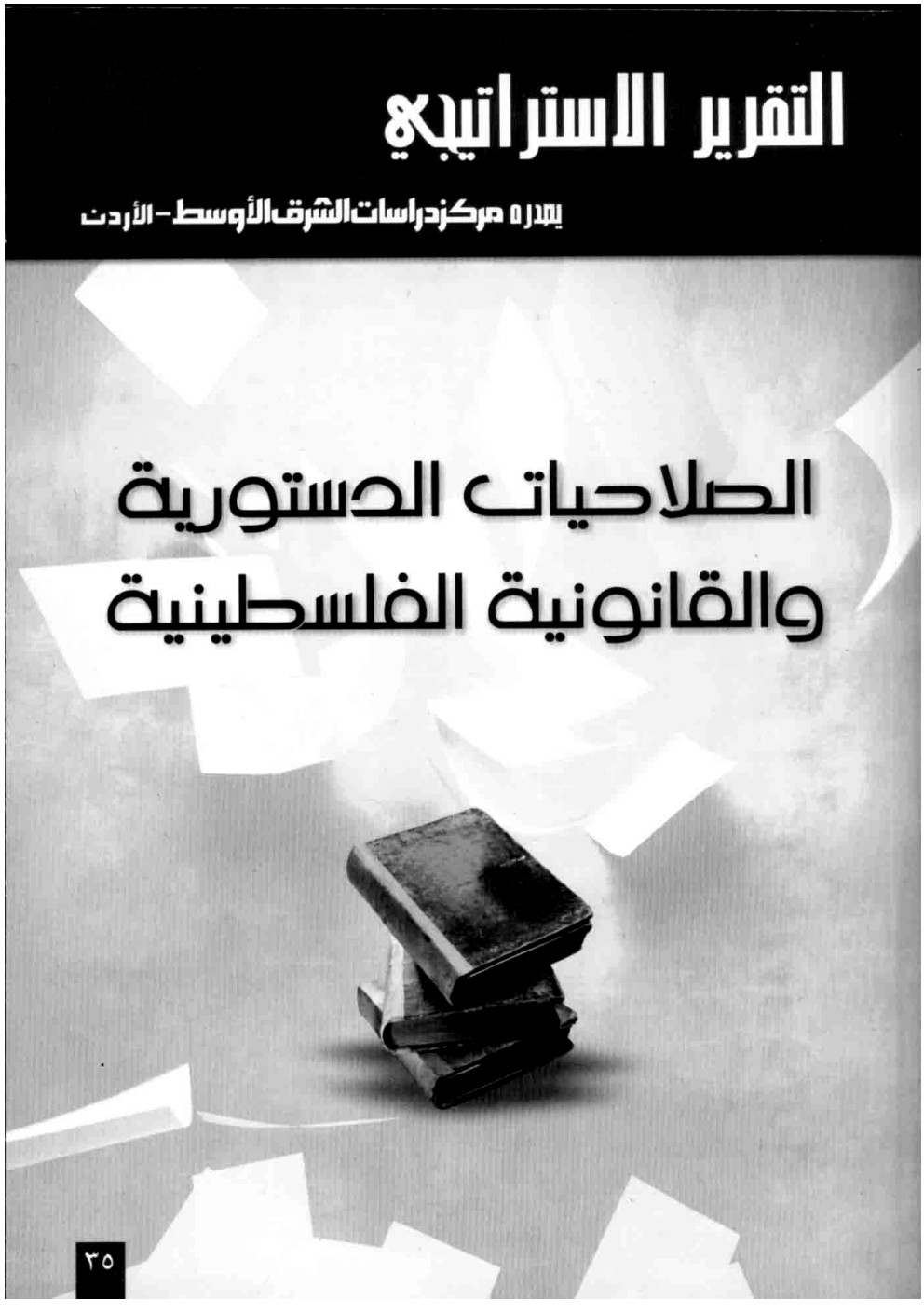

الاتجاهات الجديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط ما بعد عام ٢٠٠٦

من الصعب وضع توقع حول احتمالات عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في السنوات القادمة. والأمر المؤكد هو أن عملية السلام القائمة على حوار ومفاوضات، متوقفة منذ بداية الانتفاضة الثانية في ١٨ أيلول ٢٠٠٠.

وجاءت أحداث ١١أيلول في العام التالي، وتفجيرات نيويورك وواشنطن لتقوية الذراع الإسرائيلية في التعامل مع ما يسمى "الإرهاب الفلسطيني والإسلامي"، وبقيت مفاوضات السلام في مأزق بلا حوار حقيقي أو اختراقات مجدية.

وفيما عدا الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥، لم تُبذل محاولة لإعادة تنشيط عملية السلام التي كانت تشهد النشاط في وقت ما، والتي بدأت سريعاً في أعقاب مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. في حين سيطر على الوضع جو قائم مع بناء ما يُسمى الجدار الحديدي الذي يعزل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية بينما هو في الحقيقة يستولي على الكثير من الأراضي الفلسطينية.

غير أن أكاديميين وخبراء وتجاراً ومستشارين ومسئولين سابقين إسرائيليين وأمريكيين وأوروبيين، وبعض العرب، أجروا بعض الحديث عن مفاوضات السلام، والواقع أنه ظهرت بعد ١١أيلول أدبيات حول عملية السلام، تواصلت وجُمعت ودُونت لغرض ما أو لخدمة أهداف معينة، على الأقل بالنسبة للإسرائيليين.

واليوم؛ تتشعب الأدبيات التي تدور حول عملية السلام إلى مراحل وزوايا وثقافات وآراء مختلفة، فمثلاً؛ يظل الأكاديميون والدبلوماسيون مفتونين بحقبة أوسلو، كيف شُكِّلت قناة سرية مجدية دفعت بالقيادة الفلسطينية من المنفى في تونس، وسياسيين وناشطين ومقاتلين فدائيين سابقين إلى شوارع أريحا وقطاع غزة، وإلى أجزاء معينة في الضفة الغربية.

---

* إعداد: مروان الأسمر، دكتوراة في العلوم سياسية.

ونجحت أوسلو كذلك بينما كانت محادثات سلام واشنطن، ونتائج مؤتمر مدريد في حالة من الإهمال والتوقف، فقد فاجأت عملية أوسلو في البداية كل إنسان، نظراً لسريتها، ثم للاختراق الذي أحدثته، إذ وضعت الهياكل الأولية لدولة فلسطينية مستقبلية كانت غزة- أريحا الخيار الأول فيها.

ولهذا السبب نرى أن الأكاديميين ما زالوا مهتمين بدراسة ما حدث في أوسلو من محادثات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك بعد مرور ستة عشر عاماً على ذلك الحدث ليروا ماذا يمكن تعلمه من هذه المرحلة الهامة في صنع السلام الذي استغرق نحو سنة من المفاوضات خلف الستار، ولذلك يجيء كتاب "المفاوضات الإسرائيلية –الفلسطينية السرية في أوسلو" لمؤلفه "ستيف بهرندت" (Steve Behrendt)، الذي يقع في (١٧٦) صفحة، المقرر أن يصدر في مطلع عام ٢٠٠٧، بياناً لما يرى الأكاديميون أنهم تعلموه وفهموه حول عملية صنع السلام في الأوضاع والظروف الصعبة.

ويظل الكثيرون مندهشين كيف يمكن لبلد مثل النرويج إنجاز مثل ذلك الاتفاق بما ينطوي عليه من قضايا عسير علاجها ومشكلات معقدة. ويواصل "معهد بحوث السلام" في أوسلو دراسة هذه المرحلة المبكرة لكي يسري إذا ما كان يمكن "تعميمها" على مواقف ودراسات سلام أخرى.

وهناك كتاب "صنع السلام، عمل محفوف بالمخاطر: دور النرويج في عملية السلام في الشرق الأوسط، ١٩٩٣-١٩٩٦"، لمؤلفه "هنركسن وآغي" (Henriksen Waage)، أوسلو، معهد بحوث السلام، ٢٠٠٥، ويقع في ٢٥٧ صفحة، والهدف منه إجراء دراسة حول سياسات السلام، وهي دراسة أقرب إلى الحالة التأملية والتاريخية في تسلط الضوء على قوة الدول المحايدة سياسياً، مثل النرويج،والدور الذي بوسعها أن تقوم به في جلب الأطراف معاً إلى طالو المفاوضات بينما تعمل هذه الدول كمراقبة فقط.

ويحاول أشخاص آخرون فهم القضية من زاوية أمنية، ولنأخذ مثالاً لذلك الكتاب الذي وضعه "ماثيو آدم ليغيت" "تأثير الأزمات السياسية الحادة على عملية المفاوضات المتطورة: دروس من عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، ١٩٩٣-١٩٩٦"، الذي يقع في ٥٢٠ صفحة، والصادر عام ٢٠٠٦. ويحلل مؤلف هذا الكتاب الأوضاع التي وقعت في الضفة الغربية وغزة

وتأثيرها على مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٣حتى عام١٩٩٦.

ويقوم المؤلف بدراسة أحداث الخطف والقتل والتفجير الانتحاري والجماعات المتطرفة مقابل مفاوضات السلام، ويستخدم منحى العلوم السياسية لدراسة أربعة عوامل هامة؛ (١) إحساس صناع القرار بحدة الأزمة. (٢) شرعية سياستهم بمتابعة المفاوضات (الشرعية السياسية). (٣) شرعيتهم السياسية وسلطتهم باعتبارهم مفاوضين. (سلطة المفاوضات). (٤) مصداقيتهم في نظر الطرف الآخر (المصداقية).

ويمكن القول إن الدراسة أجريت لمنفعة طلبة العلوم السياسية والدراسات الأمنية في محاولة لفهم العوامل، والمدخلات الخارجية التي يمكن أن يكون لها قدراً كبيراً من التأثير على صنّاع القرار المشاركين في عملية التفاوض، وكيف يتم التعامل مع هذه العوامل والمدخلات في التفاعل مع أزمة مختلفة.

وربما تكمن أهمية الدراسة في أسلوبها المعتمد على البحث الميداني للموضوع، حيث قام المؤلف بعدة رحلات بحث ميداني لإسرائيل وللضفة الغربية وغزة، ولواشنطن، واستخدم التقارير الإعلامية، ومادة "خدمة معلومات الإذاعة الخارجية" لدراسات الأكاديمية، وبيانات استطلاع الآراء، وذلك لإعطاء وزن لتحليله ولنتائجه.

وسار الإسرائيليون على هذا الأسلوب في الدراسة، وكان الأكاديميون والسياسيون والمسؤولون مصممين أكثر من أي فئات أخرى على دراسة مختلف مناحي وزوايا عملية السلام، ويمكن أن يتوقع المرء بأن يكون الفلسطينيون على قدر مماثل من النشاط والتصميم لفهم ما يجعل الطرف الآخر يتصرف على مثل هذا النحو، وكيف يمكن للمرء مباشرة المفاوضات والدبلوماسية مع عدو منهك.

لكن هناك الكثير من الإخفاق، ولا يعني ذلك بأن الميدان خلا من الكتب والمذكرات، لكنها قليلة ومتباعدة تمتد على مدى فترة طويلة، بينما كان يبدو وكأن الفلسطينيين كانوا بسبيل كسب الريادة في نشر الأدبيات بإصدار كتاب "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: دراسة مستفيضة وتقييم، تشرين الأول ١٩٩١-كانون الثاني"١٩٩٣، من تأليف كامل منصور،(١١٢)

صفحة، معهد الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣، لكن هذه الدراسة لم تؤدَّى ببراعة وطريقة مناسبة وكافية مثلما كان ينبغي لها أن تكون.

وقد كُتبت في السنوات العشر التالية مذكرات؛ مثل مذكرات حنان عشراوي: "هذا الجانب للسلام: رواية شخصية" (نيويورك، ١٩٩٥)، أو مذكرات محمود عباس، "عبر القنوات السرية" (لندن، ١٩٩٥)، لكن هذه المذكرات لم تكن مثل المذكرات الأدبية والأكاديمية والشخصية التي كتبها الإسرائيليون في السنوات التالية.

ولكن كتاب عشراوي، رغم أنه رواية شخصية، فإنه يبدي رؤية عميقة فريدة لدبلوماسية صنع السلام، تستقصي توجهات الكثير من القادة السياسيين الفلسطينيين، تتفحص تراثهم الثقافي وكيف استخدم ذلك في عملية السلام، ولما كانت عشراوي المتحدثة باسم الوفد الفلسطيني في عملية السلام، فإنها تمعن النظر في المدخلات الخارجية التي واجهت الوفد من القيادة الفلسطينية في تونس، والضغط من عدة دول عربية، ومن الولايات المتحدة الراعي الشريك للمحادثات الدولية آنذاك.

وصدر كذلك عدد من الكتب عن أكاديميين فلسطينيين وكتّاب عرب، تبدي وجهات نظرهم حول المفاوضات، وبينما كانت هذه الكتب قليلة، فإنها تشكل محاولة هامة لإجراء دراسة جادة حول إسرائيل، وتعتبرها لاعباً دوليا موجوداً هنا لكي يبقى، ويقدم إحدى هذه المحاولات حسن البراري، وهو أستاذ سابق للسياسة في مركز الدراسات الإستراتيجية الأردني.

وجاء كتابه "السياسات الإسرائيلية وعملية سلام الشرق الأوسط، ١٩٨٨-٢٠٠٢" (٢٠٠٤)، ليوجز أهمية العنصر المحلي في السياسات الإسرائيلية باعتباره يوجه مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال هذه الفترة الحاسة.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه من تأليف أكاديمي عربي صادر باللغة الإنجليزية حول وجهات النظر، والمؤتمرات، والآراء الإسرائيلية المحلية إزاء عملية السلام خلال مرورها وتأثرها بالتغيرات في الحكومات الإسرائيلية من حكومات العمل إلى "الليكود" إلى العمل والليكود، وبالنظريات الأيديولوجية، والافتقار إلى التنظيم الذي تنطوي عليه هذه المرحلة الانتقالية.

وتدور هذه الدراسة كذلك حول صعود وانحدار عملية السلام، مع فصول حول خلفية هذه العملية في مطلع التسعينات، ومختلف الحكومات الإسرائيلية وتأثيرها على عملية السلام، والآراء المتنوعة للسياسيين الإسرائيليين، وانحسار مفاوضات السلام بعد انتفاضة أيلول ٢٠٠٠، والحكومة الإسرائيلية الجديدة المتشددة بعد ٢٠٠١.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد "أريل شارون" هو الذي أحدث التوقف في المفاوضات الدبلوماسية، وليست الانتفاضة الفلسطينية هي السبب في ذلك.

من وجهة نظر أكاديمية وفكرية، ورغبة في خلق بنى أدبية للسلام من منظور إسرائيلي، استغل الأكاديميون والساسة والمسؤولون والجنرالات العسكريون الإسرائيليون فرصة توقف السلام، الذي تطور في الألفية الجديدة، للبدء في الكتابة حول ديناميات المفاوضات، والمدخلات والمخرجات المنطوية على صنع السلام، والمزايا والأضرار، وكيف يتم تطوير أوضاع الأزمات، وكيف يتم الخروج منها، وكيف يمكن إجراء المحادثات مع إعطاء أصغر قدر ممكن.

بالإضافة إلى ذلك؛ دُونت الكثير من المذكرات والآراء الشخصية للتأكيد على تلك الأدبيات باللغة الإنجليزية، والمطروحة أمام العالم كله، وكانت هذه الأدبيات هي التي وزعت إلى مجالات تحليل متنوعة، وكان الذي بدأ بتحريك الكرة هو "إيتان بنتسور"، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية سابقاً، إذ قدم وجهة النظر الإسرائيلية حول مفاوضات السلام، بداية من مؤتمر سلام مدريد في تشرين الأول ١٩٩١، في كتابه: ((صنع السلام)): أول وصف لعملية السلام العربية – الإسرائيلية (الصادر عام٢٠٠١).

لقد قيل إن "بنتسور" كان يؤيد صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسعى لصنع وتجسير صيغة لذلك الغرض.

ويتحدث كتابه عن أسلوب المسارين، الذي قيل إنه ساعد به على ذلك، والذي تضمن عقد مفاوضات على المستوى السياسي الرسمي، كما حدث في مؤتمر سلام مدريد، وفي محادثات واشنطن فيما بعد، ثم في عقد مفاوضات المسارات المتعددة بين الأطراف المنفردة –ثم الدول– الداخلة في الصراع العربي– الإسرائيلي.

يقول الكثير من الخبراء الغربيين اليوم إن هذا الكتاب أصبح كتاباً مميزاً دقيقاً حول المفاوضات العربية – الإسرائيلية.

ويبدو أن كتاب "بنتسور" بدأ في وضع بنية تحتية فكرية من وجهة نظر جانب واحد، ولكنها بنية تحتية تستحق أن يفهما جيداً ويستوعبها ويدركها صناع القرار والمفاوضون والدبلوماسيون الدوليون.

كان كتاب "بنتسور" هو الأول بين سلسلة طويلة من الكتب الأخرى التي وضعها إسرائيليون فيما بعد، وجاء كتاب "يوسي بيلين" بعد ذلك تحت عنوان: ((الطريق إلى جنيف: السعي الاتفاق دائم، ١٩٩٦-٢٠٠٤))، من (٣٠٠) صفحة، والذي صدر عام ٢٠٠٤، ليقدم رؤية للدبلوماسية الإسرائيلية- الفلسطينية، وقد كان بيلين في قلب المفاوضات منذ مطلع التسعينات، عندما كان يعمل مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وكان شمعون بيريس رئيسه كوزير للخارجية ونائباً لزعيم حزب العمل.

كان بيلين العضو لفترة طويلة في الكنيست الإسرائيلي، والوزير في حكومات إسرائيلية متتالية، أحد أعمدة اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣، و"الحمامة الرائدة" الذي أراد تحقيق اتفاق سلام فلسطيني- إسرائيلي دائم، وقد انتقد حكومة الليكود التي وصلت إلى السلطة بعد عام ١٩٩٦ تحت قيادة بنيامين نتنياهو، وكان ينتقد شارون، ويقول إن كلاهما لم يكن جاداً حول السلام مع الفلسطينيين.

ويقدم بيلين في كتابه وصفاً وتحليلاً لمشكلات تحقيق حل سلمي حتى في ظل حكومة العمل بزعامة إيهود باراك، في أواخر التسعينات، الذي فشل في تقديم اتفاق سلام مجد مقبول عند الفلسطينيين.

وهو رغم المأزق الحالي في مفاوضات السلام، ما يزال متفائلاً، ويعتقد بأن اتفاق سلام سوف يتحقق بطريقة ما، رغم أنه من الصعب اليوم إيجاد دليل على ذلك في ظل رئيس الوزراء الحالي إيهود أولمرت، الذي أمر بتوجه المدافع والقوات الإسرائيلية إلى لبنان في صيف ٢٠٠٦.

وفي عام٢٠٠٤، ظهر كتاب آخر بجانب كتاب بيلين، من تأليف إتمار رابينوفيتش، تحت عنوان ((إطلاق السلام: إسرائيل والعرب، ١٩٤٨-٢٠٠٣))، في (٣٤٤) صفحة، الصادر عن

مطبعة جامعة برستون، طبعة مراجعة ومحدثة. وكان رابينوفتش مفاوضاً رئيساً في عملية السلام العربية الإسرائيلية، وهو أكاديمي ودبلوماسي.

وبذلك نستقي من أصوات وعقول إسرائيلية متناغمة تاريخاً كاملاً للعلاقات العربية الإسرائيلية، ويمكن الآن للقراء والمتخصصين الغربيين معرفة القصة الكاملة للقضايا والتطورات الإسرائيلية العربية من عام ١٩٤٨ إلى عام٢٠٠٣، ولا شك أن هذا الكتاب سيظل يشهد مراجعات وإضافات على مر السنين.

وكان رابينوفيتش كبير المفاوضين الإسرائيليين مع سورية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، وشغل كذلك منصب السفير باعتباره أكاديمي وعالم بحكم التدريب، قام بتأليف كتب عديدة حول المفاوضات مع سورية في ظل نظام البعث.

وتواصل الاتجاه الأكاديمي مع أوديد بلابان في كتابه: ((تفسير الصراع: المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفد الثاني وما بعده))، الذي يقع في (٣٣٢) صفحة، والصادر عام ٢٠٠٥. ويقال إن هذا الكتاب يقدم رؤية غير تقليدية للأحداث السياسية في الشرق الأوسط، بحجة أن المرء ينبغي له دائماً النظر إلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من منظور جديد؛ ينظر دائماً إلى المعنى الخفي المستتر خلف الأحداث.

وربما يعود ذلك إلى حقيقة أن بلابان هو أستاذ الفلسفة السياسية ونظرية المعرفة في جامعة حيفا، لذلك فهو يدرس ويستقصي الأحداث السياسية الجارية وحالة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من منظور فلسفي لكي يساعده في الوصول إلى معاني جديدة.

ومثل رابينوفيتش، ألف بلابان قائمة من الكتب، منها ((أفلاطون وبرواتاغورس)) (١٩٩٩)، و((حدود الحرية)) (مع إيريف وبيتر لانغ، ١٩٩٥)، و((السياسة والايديولوجية ١٩٩٥)) الأمر الملفت للنظر هو مسار الاهتمامات الفلسفية الذي يتبعه بلابان رغم أنه يقع في مركز الصراع بين الإسرائيليين الذي ينبغي القول إنهم الشعب الذي دخل البلد بالقوة، والفلسطينيين الذين هم السكان الأصليون.

والواقع أن كتابه حول كامب ديفيد يبدو بأنه هامشي، ولأفكار طارئة تالية لمؤلفاته حول الفلسفة السياسية، ولكن آخرين ربما يقولون إن الكتاب يبدي العمق السياسي الذي يعتبر

الأكاديميون الإسرائيليون على استعداد للخوض فيه لجلاء قضية المفاوضات مع العرب والفلسطينيين اتساقاً مع نظام تفكير هؤلاء الإسرائيليين أنفسهم.

ويقوم العسكريون الإسرائيليون كذلك بدورهم، إذ نشر هذا العام جليد شير، رئيس الأركان السابق كتابه ((مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ١٩٩٩-٢٠٠١ (التاريخ والسياسة والمجتمع الإسرائيلي)))، الصادر في (٢٧٨) صفحة (٢٠٠٦).

يعرض هذا الكتاب وجهة النظر العسكرية الإسرائيلية لمفاوضات السلام، وكيف تطورت خلال تلك السنوات. وبذلك يمكن القول، على المستويين السياسي والعسكري، إن الإسرائيليين يقيمون بنية تحتية فكرية قوية لاستمرار إسماع صوتهم في سوق الكتاب الدولي الذي تهيمن عليه اللغة الإنجليزية.

ويمتدح النقاد الغربيون الكتاب باعتبار أنه يقدم تحليلاً عميقاً لعملية السلام، ويثنون على المؤلف قوله إن الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية هي التي قادت إلى انهيار العملية ونشوب الانتفاضة الفلسطينية، لكن ينبغي إدراك أن المؤلف يقدم الأسباب السابقة من إحساسه الخاص الذي تهيمن عليه المفاهيم العسكرية التي تبدو مشوهة.

كما أن المؤلف يعزف على وتر المخاوف الغربية عندما يقيم صلة بين الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والخطر العالمي لما يعتبر متصلاً بـ"الأصولية الإسلامية" و"الإرهاب الدولي".

وربما يرى البعض بأن هناك طلقات نار قادمة من جهات أخرى؛ فنرى أن تمارا كوفمان ويتس مثلاً تقرر النظر إلى قضية الدبلوماسية والمفاوضات من زاوية أخرى.

ففي كتابها ((كيف يتفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون: تحليل عبر الثقافة لعملية سلام أوسلو))، في (١٧٢) صفحة، (٢٠٠٥)، تقدم رؤية لتأثير الثقافة على المفاوضات وكيف يدير كل طرف العملية من خلال أساليبه التفاوضية المختلفة.

وتظهر مجموعة من الكتب كيف تؤثر الثقافة الفلسطينية-العربية في المواجهة الإسرائيلية-اليهودية، على تفكير القادة السياسيين، وتشكل عاملاً مؤثراً على أحاسيسهم، بينما تشكل توجهات الناخبين على كلا الجانبين، وتقييم معتقدات ومقاصد الطرف الآخر في المفاوضات الدبلوماسية من ١٩٩٣إلى ٢٠٠١.

ويشرح عمر الدجاني، المستشار القانوني السابق للفريق الفلسطيني، كيف شكلت عناصر من الهوية الفلسطينية والتطور القومي عاملاً مقيداً لقدرة الفلسطينيين على التفاوض بفاعلية، بينما يتتبع أهارون كليمان، المحلل الإسرائيلي البارز، صداماً طويل الأمد بين بنى الثقافات الدبلوماسية والأمنية داخل النخبة السياسية الإسرائيلية، ويكشف كيف ساعدت الهوية الإسرائيلية على خلق أسلوب تفاوضي اختار المكاسب قصيرة المدى، بينما يقوض إمكانات التوصل إلى اتفاق بعيد المدى.

وربما يرى النقاد بأن هذه المجموعة من الكتب والأدبيات سوف تفيد الإسرائيليين بشكل أفضل؛ لأن قادتهم ومفاوضيهم ومسؤوليهم سوف يهتمون بفهم كيفية نظر الطرف الآخر – الوفود الفلسطينية والعربية – إلى أسلوب المفاوض الإسرائيلي في التفاوض، وكيف يطورون وجهات نظر، ويصرون على نواح معينة، ويحافظ على موقف صلب غير تفاوضي في نواح أخرى.

استعرضنا هنا بعض الكتب التي ألفها كتّاب وأكاديميون وسياسيون ومسؤولون إسرائيليون، ولكن هذا لا يعني نسيان المواد التي كتبها مستقلون أمثال دنيس روس، كبير المفاوضين الأمريكيين في عملية السلام.

ففي كتاب روس، "السلام الضائع القصة الحقيقية للنضال من أجل سلام الشرق الأوسط"، الذي يقع في (٨٨٠) صفحة (الصادر في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٥)، يقدم عرضا مستفيضا لعملية السلام من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠١.

ويقدم الكتاب عرضاً للتحركات والخطوات، والتحركات والخطوات المعاكسة للوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، وللبيانات والإيماءات الصادرة عن الوفدين، وما يطلق عليه التحرك والالتفاف والتعامل خلف الكواليس، "رقص اللغة والمعنى، وكذلك أسلوب التحرك خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف".

وهناك كذلك في مقابل الأدبيات السابقة، مجموعة مقالات قدمها جون ويتبيك، المحامي الأمريكي للوفد الفلسطيني، ففي كتاب تحت عنوان "الألم حسبما يراه ويتبيك"، الصادر عام ٢٠٠٥، يركز على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المتمثل، كما يقول الناقدون – في الحلول الخيالية.

وهنا مشكلة تتعلق بمجموعة مقالاته، التي نشرها على مدى فترة من الزمن، وهي أنها كما يرى النقاد، اختلفت عن النتائج التي قدمها الإسرائيليون، رغم حقيقة أنها محتوى أصلياً، لأنه عمل كمستشار مباشر للقيادة الفلسطينية، وللمفاوضين في العملية الدبلوماسية في أوقات مختلفة.

لقد صدر منذ عام ٢٠٠٠ نحو أربعين كتاباً تعلقت مباشرة بعملية السلام والمفاوضات الدبلوماسية بين الإسرائيليين والعرب، ولكن لم يحدث في وقت ما تعاون مباشر بين الأكاديميين الفلسطينيين أو الإسرائيليين، أو العلماء العرب بشكل مباشر، فيما عدا حالات قليلة هنا وهناك، والتي تعتبر مثيرة للدهشة بسبب ثقافة السلام الجديدة التي تحدث الجميع عنها.

ويعتبر كتاب" دبلوماسية المسار الثاني: دروس من الشرق الأوسط"، تأليف حسين الأغا وشاي فيلدمان وأحمد الخالدين وزيف شيفن، الذي يقع في (٢٢٤) صفحة، الصادر عام ٢٠٠٤، نوعا من مشروع فريد جمع إسرائيليين اثنين وفلسطينيين اثنين، ويخص الاجتماعات الرسمية التي حدثت مباشرة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وحتى التسعينيات، وبعيداً عن العناوين والتغطيات الإسلامية، يَبدو أن المؤلفين يؤيدون هذه اللقاءات، إذ يرون بأن عملية السلام يمكن أن تثمر فقط من خلال هذه الدبلوماسية المتأنية، وقد نال هذا الكتاب الثناء والمديح من قبل خبراء كثيرين حول قضايا الشرق الأوسط، قائلين إن ذلك هو الطريق الوحيد بعيدا عن الأضواء، لأنه يرى بأن الأشخاص – الفلسطينيين والإسرائيليين من مشارب فكرية وآراء وثقافة سياسية مختلفة، على استعداد للجلوس والتفاوض، بغض النظر عن المظاهر الخارجية.

ليست هذه هي نهاية الأدبيات، وإنما هي بعض الكتب السائدة التي ظهرت إلى الضوء، وسيجد الكثير من القراء الذين يبدون الاهتمام بهذا الموضوع بأن هذه الكتب هي بداية جيدة لرسم مسار خاص حول مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، تصلح لتدريس الطلبة الدراسات الجامعية والعليا.

طبعاً، سيكون هؤلاء القراء على صواب، وبعد حين من الزمن ستكون هناك "عملية سلام إسرائيلية"، عملية سلام يدركها الإسرائيليون بأعينهم وآذانهم، بينما هم في الواقع لم يسهموا في

الخمسة عشر عاماً الأخيرة سوى بالقليل، فيما عدا العراقيل التي وضعوها في طريق هذه العملية وفي طريق تطورها.

ويكون القول: إن الإسرائيليين يخلقون المدخلات الفكرية لصالح حاجاتهم الخاصة بهم، لكي يفهموا كيف يوجدون عملية السلام، بينما هم في الحقيقة يسدون طريق هذه العملية، ويتحرون تقديم إسرائيل القليل جداً، بينما يواصلون حكم الأراضي الفلسطينية من خلال سياسات القوة والهيمنة العسكرية، ومجرد تملق السلام.

في الأسواق عدد جديد من مجلة

Shu'un al - Awsat

شؤون الأوسط

١٢٣

صيف ٢٠٠٦

Summer 2006

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

رئيس التحرير
محمد نور الدين

سكرتاريا التحرير
عفيف عثمان
غسان رملاوي

تنفيذ كومبيوتر
منى شري

المدير المسؤول
مصطفى مطر

المحتويات

متى يتعمم إنتصار المقاومة؟ ..... محمد نور الدين ٢

الآفاق المستقبلية للأزمة النووية الإيرانية ..... سيد حسين موسوي ٤

ندوة

النموذج الإسلامي في تركيا

..... محمد خيري قرباتش أوغلو، محمد العادل ٩

ملف

العدوان الإسرائيلي على لبنان

المواقف العربية والإسلامية ..... مأمون كيوان ٢٧

الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان ..... أحمد أبو هدبة ٤٧

مصالح واشنطن في حرب إسرائيل ..... سايمور هيرش ٥٧

تركيا والمسألة اللبنانية ..... محمد نورالدين ٦٨

الأضرار البيئية للعدوان على لبنان ..... تقرير ٨٤

القرار ١٧٠١ ..... ٩٠

حوار

مسعود ضاهر: ..... النهضة العربية ونماذج التنمية ٩٧

دراسات ومقالات

الملف النووي بين طهران وأنقرة ..... نفيسة كوهنورد ١٢٥

الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة ..... محمد رضا وصفي ١٣٥

صناعة الثورات المخملية ..... ميشال يمين ١٤٧

تركيا: موقع وأدوار ..... نظام ماردينلي ١٦٤

الإقتصاد السياسي التركي ..... ابراهيم البيومي غانم ١٧٩

تقارير ووثائق

قمة كوالالمبور ..... جاسم الحريري ١٨٥

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ..... إبراهيم درويش ٢٠٠

الأمم المتحدة: نحو عقد أممي جديد ..... اسماعيل وساك ٢٠٩

القراران ١٦٨٠ ـ ١٦٨٦ ..... ٢١٦

قراءات

المسألة الدينية في القرن ٢١ ..... (جورج قرم) غسان العزي ٢١٨

حلقات نقاش للمتغيرات

في ضوء النتائج المتميزة التي توصل لها مؤتمر "**العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥.. السيناريوهات المحتملة**"، حيث شهد مناقشة أبحاث فكرية واستراتيجية وسياسية معمقة، حتى توصل إلى السيناريوهات الأربعة المحتملة للصراع خلال السنوات العشر القادمة، الأمر الذي فرض على الفكر العربي والسياسة العربية والقوى العربية الفاعلة والحكومات العربية أن تتعامل بجدية وعلمية ومنهجية مع المتغيرات في هذه السيناريوهات للتأثير عليها، من أجل العمل لصالح المشروع العربي، وضد إسرائيل والمشروع الصهيوني.

ولذلك فقد شرع مركز دراسات الشرق الأوسط بتنفيذ مشروع يقوم على عقد ورش علمية متخصصة في مختلف أنحاء الوطن العربي لدراسة السياسات والخطط والبرامج والمؤسسات والتشكيلات اللازمة لتحقيق هذه الغاية عربياً وفلسطينياً، في محاولة للإجابة عن تساؤل:

- "كيف يمكن أن تحول هذه الرؤية الاستراتيجية إلى مشاريع عمل وخطط وسياسات على الصعيدين العربي والفلسطيني"؟

ورشة بيروت

السياسات العربية اللازمة لدعم القضية الفلسطينية *

تهدف الورشة إلى تقديم تقرير علمي مركز لتفعيل السياسات والخطط والبرامج والتوجهات العربية والفلسطينية في التعامل مع الصراع، وذلك من أجل توجيه المتغيرات المتوقعة لخدمة المشروع والمصلحة العربية ولدحر المشروع الصهيوني العدواني في المنطقة وتقليل مخاطره على الأمن القومي العربي إلى الحد الأدنى، وإعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك خلال الأعوام العشرة القادمة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

وقد عقدت الجامعة اللبنانية الدولية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط ومقره عمان، ورشة عمل في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦، وذلك تحت عنوان "**السياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥ م**".

وقد افتتح الورشة الأستاذ عبد الرحيم مراد رئيس مجلس إدارة الجامعة اللبنانية الدولية وزير التربية والتعليم العالي الأسبق في لبنان، وأكد في كلمته على حقيقة الصراع العربي-الإسرائيلي، كما تحدث عن فوز حماس بالانتخابات وأصداء نجاحها في المنطقة، كما تناول الانتصارات التي حققتها المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين، مؤكداً على أن هذه المؤشرات تشكل رافعة هامة للسياسات العربية لأخذ مواقف جادة إزاء الصراع.

وتحدث الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلمته،عن الأوضاع في المنطقة العربية بعد فوز حماس، مشيرا إلى أن السيناريو الرابع قد بدأ العمل به مبكراً، والذي

* شارك في تقديم مداخلات رئيسية في أعمال الورشة السادة، [الأسماء حسب الترتيب الهجائي] د. أحمد الحاج، أ.أسامة حمدان، د. جميل حمود، أ.جواد الحمد، د. حسن شلحة، أ. سهيل الناطور، د. صباح ياسين، أ. صالح صلاح، أ. عبد الله سكرية، د. عدنان السيد حسين، د. مجدي حماد، د. محس نصالح، المهندس محمد سلامة، د. محمد فتاح، أ.نواف الموسوي، أ. وليد السكرية، وليد محمد علي، أ. يوسف الصميدي.

يقوم على تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني، كما أشار إلى التحولات الجارية والتي تصب في برامج إفشال المشروع الصهيوني في المنطقة، ودعا الندوة إلى اشتقاق سياسات وبرامج تقوم على خدمة المشروع العربي في مواجهة العدوان والمشروع الصهيوني.

ويأتي عقد هذه الورشة المتخصصة، لبحث موضوع السياسات والبرامج بشكل معمق استناداً إلى السيناريوهات والتوصيات التي توصل إليها "**مؤتمر العرب وإسرائيل عام ٢٠١٥: السيناريوهات المحتملة**"، والذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في عمان.

وتوزعت أعمال الورشة على محورين أو مستويين، فيما يخص رسم السياسات والبرامج لتوجيه السيناريوهات، تناول المحور الأول السياسات والبرامج المقترحة إزاء البعد العربي الشعبي والرسمي، بينما ناقش المحور الثاني السياسات والبرامج المقترحة إزاء البعد الفلسطيني.

وقائع الورشة

أكد المشاركون في بداية الورشة على أهمية العمل الاستشرافي، أو كما تم تسميته (علم المستقبليات)، وذلك بغية توفير رؤية جديدة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، تعمل على توسيع المشاركة السياسية للقوى العربية المختلفة، وقد تركزت النقاشات والمداخلات في الورشة حول المحاور التالية:

أولاً: السياسات والبرامج المقترحة إزاء البعد العربي الشعبي والرسمي

أ- المستوى الشعبي العربي

نوه المشاركون إلى ظاهرة "الإرهاب" من الإسلام (اسلاموفوبيا) وتأثيرها على علاقة العرب بالغرب، حيث أصبح يُنظر للإسلام والعرب على أنهم "إرهابيون"، وبناءً على ذلك وضعت سياسات أمنية واقتصادية واجتماعية وحربية للتعامل مع هذا الوضع، وقد خلص المشاركون إلى ضرورة صياغة سياسات عربية تطرح حلاً للإشكالية مع الغرب، ومع القوى المؤثرة في المنطقة العربية.

وفي السياق الاقتصادي، أشار المشاركون إلى أن الوطن العربي يحتفظ باحتياطي نفطي كبير، يقدر بثلث الاحتياطي العالمي، إلا أن العرب لم يستفيدوا من هذه الثروة بجعلها سلاحاً،

وعلى الرغم من وجود الثروة العربية الضخمة، إلا أنه يوجد في الدول العربية أكبر نسبة فقر، ويعزى هذا الوضع إلى تحكم وسيطرة الدول القوية على النفط ومنابعه.

كما أثار المشاركون، ضرورة الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة في مواطنها أو في حال عودتها، منوهين بذلك إلى أن العقول العربية لو لم تكن ثروة إضافة للثروات الأخرى لما استقطبها الغرب، وتشير بعض التقديرات إلى وجود مليون أو ما يقارب (٩٢٥٠٠٠) عقل عربي مهاجر، لذا يجب العمل على توفير بيئات مناسبة لهذه العقول المهاجرة، حتى تتمكن من العودة إلى أوطانها، وحتى تتمكن من أن تثمر وتتفاعل مع الواقع وتبدع، بدلا من أن تقوم هذه القدرات الهائلة على خدمة الدول الغربية وبناء حضارات الآخرين.

وفي إطار هذا المحور، أشار المشاركون إلى غياب الديمقراطية في الوطن العربي، مؤكدين على أن سبب غياب الديمقراطية في الوطن العربي، راجع إلى أن الديمقراطية لا تُعتبر قيمة يجري تكريسها سياسياً، كما أنها ليست ثقافةً يجري تدريسها، إذ أن الديمقراطية هي خلاصة توازن قوى اجتماعية اقتصادية سياسية، وهذا التوازن يعاني من ضعف في عالمنا العربي، وحين تتمكن هذه القوى من تشكيل الحضور والتأثير الفعال، فإنها حينذاك ستفرض نفسها بقوة.

وقد أشار المشاركون إلى أن حشد القوى، لا يمكن أن يتم إلاّ في ضوء وضوح الإمكانات المادية والبشرية، موضحين أن غياب فكرة المواطنة في العالم العربي يعطل هذه المسألة، ومع ذلك فقد نوهوا إلى أن فسحة الحوار للمشروع العربي النهضوي تشكل فرصة للإسهام في حراك هذه الأمة، وذلك على مستويات ثلاثة:

- نتائج الصراع الأمريكي-الإيراني، وهل سيحسم لصالح المشروع الإيراني الإقليمي في المنطقة؟
- مستقبل المقاومة في كل من فلسطين ولبنان، وهل سيكتب لهما النجاح؟
- إمكانية قيام النخب بمهمة تأسيس رؤية تخلص المشروع المقاوم في لبنان من أعبائه المذهبية، ومن أعباء الأنظمة وأخطائها.

ب- البعد العربي الرسمي

أكد عدد من المفكرين المشاركين على أن الصراع العربي- الإسرائيلي، ما هو بالأساس إلا تنافس ونزاع عربي– غربي، فعلى سبيل المثال، فإن قيام المشروع الصهيوني لم يكن له علاقة

بشق قناة السويس كممر استراتيجي، إذ أن هذا المشروع نشأ قبل قيام إسرائيل، بمعنى أن الوجود الإسرائيلي قد تبلور في مناخ ما قبل عام ١٨٠٠م، وذلك لاعتبارات تتعلق بإطار المشروع الغربي الشامل، وليس في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي فقط.

وأشار بعض المشاركين، إلى أن النزاع يجري ضمن مفاهيم القانون الدولي بين دول ذات سيادة، أما الصراع فهو يجري بين طرفين يريد كل منهما إلغاء الطرف الآخر، مؤكدين على أن الوجود الإسرائيلي بكل الاعتبارات المرتبطة به على الأرض وعلى المستوى العالمي، لا يترك مجالاً لتسوية سياسية ممكنة مشرفة، إذ أن الطرف الإسرائيلي لا يسعى إلى ذلك أساساً، وعليه فإن سياسة الانتظار ستكون سياسةً قوميةً ممكنةً توصيةً مشرفةً.

وحيال ذلك، فقد توصل المشاركون إلى عدد من المقترحات بخصوص البرامج والسياسات التي يمكن اقتراحها على **الصعيد العربي الشعبي والرسمي**، لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م، وكان من أبرز هذه المقترحات:

- العمل على تشجيع الإصلاح الداخلي في الدول العربية.
- تحقيق مصالحة (تاريخية) بين تيارات الأمة الرئيسية، لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني في إطار مشروع نهضوي عربي موحد، وإعطاء الفرصة الكافية لمواجهة العدوان والتهديد الخارجي.
- تفعيل القدرة الإنتاجية في المجتمع العربي، إذ أن وجود الثروة **لا** تكفي لخلق مجتمع منتج بل يجب توفير التكنولوجيا اللازمة سواءً عن طريق استيرادها مرحلياً أو تصنيعها مستقبلاً، لأن المشكلة الأساسية هي إعداد مجتمع عربي قادر على الإنتاج، فالشباب العربي مستعد للإنتاج في حال تهيأت له الظروف المناسبة.
- تحديد رؤية متكاملة لكيفية مواجهة المشروع الصهيوني والإسرائيلي.
- الدعوة إلى مراجعة مسيرة التسوية السياسية الفاشلة، والاستفادة من التجربة بدل الإصرار على استراتيجياتها.
- تكريس البعد العربي للمقاومة الفلسطينية، وتشجيع التنسيق بين الجماعات العربية في فلسطين ولبنان والعراق.

- الدعوة إلى التنبه لمنزلقات التدخلات الرسمية العربية أو الإقليمية في الساحة الفلسطينية، بعمليات استقطاب محورية سببها تصدعات خطرة في البناء الفلسطيني الداخلي.

ثانياً: السياسات والبرامج المقترحة إزاء البعد الفلسطيني

تركز نقاش المشاركين في هذا المحور على الوضع الفلسطيني، وبالتحديد بعد وصول حركة حماس للسلطة، خصوصا ما يتعلق منها بالحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، ودعوا إلى استفادتها من التحالفات والمحاور، وألاّ تصبح أداةً في لعبة المحاور الإقليمية، فنجاح حماس يرسخها في السلطة، وعليها أن ترى في نفسها أكثر من حركة مقاومة لتحرير فلسطين، بل وضمن منظومة تغيير الوضع العربي.

كما دعا المشاركين، إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني فلسطيني، حيث أن مبرر وجودها لازال قائما، لأن الدولة الفلسطينية لم تقم بعد وفي ظل عدم وجود سيادة فلسطينية، تبقى المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لحمل الهم العام بالتحرير والعودة، وعليها أن تجدد بنيتها ليشارك الجميع فيها على أساس برنامج نضالي موحد، حيث يتم التمييز بين ثلاثة مستويات: الهدف، الإستراتيجية، السياسة.

وقد ركز بعض المشاركين، على أهمية تفعيل قضية اللاجئين وحقهم في العودة ضمن قاعدة واضحة وهي مواجهة المشروع الصهيوني، والعمل على إيجاد حل لكيفية عودتهم إلى وطنهم وأرضهم والمدن والقرى التي أخرجوا منها، كذلك السعي لاستعادة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، والعمل على تطوير دور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حتى يكون دورهم إيجابياً في إضعاف الكيان الصهيوني في المرحلة القادمة.

ودعا المشاركون إلى تفعيل الدور الإعلامي لخدمة القضية والدفاع عنها، مؤكدين على ضرورة قيام مؤسسات عربية متخصصة في مجال الكمبيوتر والإنترنت، تبحث في كيفية الدفاع عن المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية ونشرها بجميع اللغات، وكذلك الرد على كل ما يظهر على الشبكة الإلكترونية من افتراءات وتشويهات للواقع العربي والعرب.

وأكدوا على ضرورة التواصل مع فلسطينيي الخارج في صناعة القرارات الوطنية، خلافا لما كان سائداً في المراحل السابقة خصوصاً بعد توقيع اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ م، حيث تم إهمال

دور الخارج لمصلحة الداخل، لذا لابد من إعادة دور الخارج ومؤسساته والتواصل مع الجالية الفلسطينية في العالم، وتفعيل دورها خصوصاً في دول الغرب.

وفي السياق الاقتصادي، ذكر المشاركون أن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين قبل التسوية كان أفضل منه بعد التسوية، ومرد ذلك إلى الاتفاقات التي عطلت دور الإنتاج الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، كان التصدير يتم قبل التسوية وفق المعايير الفلسطينية في ضوء تعاطف العالم مع الفلسطينيين، أما بعد التسوية، فقد جاء اتفاق باريس الذي ألزم الفلسطينيين بالتصدير وفق المعايير الإسرائيلية التي لا توفر بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني تمكنه من تحقيقها، وأشاروا إلى أن قدرة الإنتاج انخفضت بنسبة تزيد على ٧٠٪، كما أن التصدير قبل التسوية كان يتم عبر رفح إلى مصر وعبر الجسور إلى الأردن، أما الآن فإن التصدير عبر إسرائيل فقط، وبذلك أصبحت إسرائيل تتحكم بالاقتصاد الفلسطيني في الاتجاهين التصدير والاستيراد أكثر من ذي قبل.

كما دعا المشاركون إلى حماية الديمقراطية كآلية لاختيار القيادة الفلسطينية، وأهمية تكريسها كمبدأ أساسي في بناء الواقع الفلسطيني.

وقد أكد عدد من المشاركين، على أن المبادرة العربية لم تأت لحل القضية الفلسطينية، ولا لحل الصراع، وأنها لم تشكل رؤيةً عربية قائمة على أساس سياسي، وإنما جاءت المبادرة العربية في سياق دافع رئيسي، تمثل بتعرض الحكومات العربية لهجمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية إلى تقسيم بعض أقطارها، وتغيير أنظمة الحكم فيها لصالح التيار الليبرالي، كما تسعى إلى إضعاف نفوذ المؤسسة الدينية والتعليمية في السعودية وباكستان وبعض الدول العربية الأخرى، وذلك لاعتقادهم أن هذا يسهل عليهم مهمة تغيير الأنظمة وإضعافها لصالح حلفائهم الجدد من التيارات التي تسمي نفسها بالليبرالية، الأمر الذي دفع بعض الزعماء العرب لتقديم قربان التطبيع والاعتراف بإسرائيل ثمناً للاستقرار في أنظمة حكمهم.

وعلى الرغم من طرح المبادرة العربية، فإن جهود التسوية في المنطقة بقيت تعاني من الجمود، ومن رفض الجانب الإسرائيلي الالتزام بالقرارات الدولية، حيث اعتبر المبادرة لا تستحق ثمن الحبر الذي كتبت به، وقد أرجع المشاركون هذا الجمود إلى عدد من الأسباب أبرزها:

- نظام الحكم في إسرائيل والمجتمع السياسي والإسرائيلي، لا يؤيد فكرة التسوية الشاملة القائمة على إعادة الحقوق الفلسطينية.
- اللجوء إلى خطط جزئية لتحقيق الأمن الإسرائيلي، مثل الانسحاب من غزة أو فك الارتباط وخطة الانطواء.
- تراجع الرهان الأمريكي على قدرة الأنظمة العربية على إبرام معاهدات سلام مع إسرائيل، مثل تلك التي وقعت مع كل من مصر والأردن سابقاً.

وبهذا العرض لأهم مجريات الورشة، فقد قام المشاركون بمناقشة السياسات والبرامج المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي للسنوات العشر القادمة، وقدموا العديد من المقترحات البناءة لتطوير الإمكانات العربية وتشجيع المقاومة، والشروع ببرامج الإصلاح، وإعادة النظر في التسوية السياسية، والعمل على تطوير قوة ونفوذ العرب في النظام الدولي، والتخفيف من التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للغرب، والتخطيط لممارسات الضغوط الاقتصادية والسياسية على الولايات المتحدة لتعديل سياساتها تجاه الصراع، من أجل دفع المشروع العربي نحو التقدم ومحاصرة المشروع الصهيوني، وخفض خطره إلى الحد الأدنى أو إزالته.

وتعد هذه الورشة جزءاً من برنامج متكامل، يقوده المركز بالتعاون مع مراكز وجامعات عربية، لبلورة السياسات والبرامج العربية في التعامل مع الصراع .

العدد السابع والستون بعد المائة / يناير ٢٠٠٧

الافتتاحية

الفتنة الكبرى .. مرة أخرى!

الدراسات

القيم والتنمية فى آسيا .. حالة الصين

د. حنان قنديل

المشاركة السياسية للمرأة فى اليابان [دراسة مقارنة]

د. أمانى أحمد خضير

التحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى

د. عبدالرضا على أسيرى

دور الأمم المتحدة فى تطوير آليات حماية حقوق الإنسان

د. نجوى إبراهيم

المقالات

البعد الثقافى - الحضارى للأمن القومى المصرى

د. داليا عبدالقادر

ملف العدد

آسيا الصاعدة... عالم جديد يتشكل

لقاء العدد

د .إميل قنسطنتيسكو .. رئيس رومانيا الأسبق:

'يجب تطويع العولمة لبناء الجسور بين الحضارات'

قضايا السياسة الدولية

تحت الضوء

رؤى عالمية

حلقة نقاش

دور الانتفاضات الفلسطينية
في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة *

في ضوء مرور ١٩ عاماً على الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، و٦ سنوات على الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠(انتفاضة الأقصى)، وفي ظل ظهور ملامح اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة عام ٢٠٠٧، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حلقة نقاشية علمية يوم السبت الموافق ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م بعنوان" **دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي**"، وقد شارك فيها عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية والإعلامية[١]، وفيما يلي ورقة العمل الأساسية التي تناولتها الحلقة.

مثلت الانتفاضات الفلسطينية معلماً أساسياً من معالم التحول النضالي والكفاحي لشعوب العالم ضد الاحتلال والاستعمار، والتي كانت ذروتها باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى في ديسمبر ١٩٨٧، والتي قدمت صورة حقيقية لواقع الاحتلال، وإجرامه، وممارساته اللاإنسانية، ووفرت للقضية الفلسطينية، ولأول مرة محضناً شعبياً متكاملاً، وموحداً داخل فلسطين المحتلة.

---

* إعداد: فادية قطيش، مساعد باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

[١] د.أحمد البرصان أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين بن طلال، د.أحمد الشناق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري،د.أنيس قاسم أستاذ القانون الدولي وخبير الشؤون الفلسطينية، جواد الحمد مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط، د.خالد عبيدات أستاذ العلوم السياسية والسفير الأردني السابق، أ.شاكر الجوهري كاتب صحفي، م.علي أبو السكر عضو مجلس النواب الأردني، علي الشرعة رئيس معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، أ.محمد شريف الجيوسي كاتب صحفي في جريدة الدستور، د.محمد مقداد أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت، أ.ناديا سعد الدين كاتبة صحفية في جريدة الغد، د.هاني اخو ارشيدة أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت.

وبالرغم من التطور الذي أصاب هذه الانتفاضة خلال مسيرته طوال ست سنوات متواصلة، غير أن حجم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية تسبب بإشكاليات عديدة لها، ناهيك عن الخلاف الفلسطيني حول طبيعة التحولات المطلوبة لتحقيق أهدافها بالتحرر والاستقلال بين الاستثمار السياسي غير الناضج الذي تبنته "حركة فتح"، وتوسيع دائرتها، ودعمها لخط المقاومة المسلحة الذي تبنته حركة حماس، وفرضته مع بواكر العام ١٩٩٢ بانطلاقة جناحها العسكري تحت اسم "كتائب القسام".

غير أن الإمكانات والعجلة الدولية والإقليمية كانت أكبر من الإرادة الفلسطينية في حينه، حيث فرضت الأجندة السياسية نسفها ليتمخض عن جهود احتواء الانتفاضة انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ بعد انهيار النظام العربي والاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية إبان الحرب الأميركية على العراق، ثم توقيع اتفاقات أوسلو ومعاهدة وادي عربة، واللتان شكلتا اختراقاً كبيراً لصالح الاحتلال الإسرائيلي، فيما قدمتا مكاسب محدودة للجانبين الفلسطيني والأردني، وبذلك أجهضت الانتفاضة وحرف اتجاهها لتصبح ورقة رهان بيد اللاعبين السياسيين عبر مفاوضات مباشرة مع الاحتلال.

وبالرغم من مرور سبع سنوات كاملة على توقيع اتفاقات أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، غير أن الشعب الفلسطيني الذي عانى تحت "سلطة أوسلو"، واتفاقاتها مع الاحتلال ما عاناه، قرر الذهاب بعيدا بإشعال انتفاضة ثانية كبرى كانت شرارتها نجدة المسجد الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، لتتحول عن انتفاضة الحجر إلى انتفاضة السلاح والمقاومة وخوض حروب العصابات مع الاحتلال ككل الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال.

وبالرغم من التباين الكبير في ظروف الانتفاضتين، غير أنهما شكلتا معا إطاراً ناظماً لطبيعة الكفاح الفلسطيني طوال العقدين الماضيين، وأصبحت الانتفاضة سلاحاً بيد الفلسطينيين، يهددون به الاحتلال، ويمارسون على العالم، وعلى العرب الضغط من خلالها، كما أصبحت وسيلةً مهمةً لمحاصرة القوى التي تعتقد باستراتيجية خط التفاوض، وعبثية خط المقاومة، كما شكلت كل منهما حاضنة مهمة لتحولات استراتيجية في عمليات المقاومة، ونوعيتها، وكذلك في تطوير التعاون بين الأجهزة العسكرية للفصائل الفلسطينية، وفعالياتها الميدانية، وكانتا المدخل لتطوير الوعي الفلسطيني، ولإحداث التحول الاجتماعي، والسياسي،

والفصائلي اللازم لتشكيل رافعة فلسطينية لمواجهة الاحتلال، وبينما تسببت الأولى بتكريس قيادة "حركة فتح" للشعب الفلسطيني عبر السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فيما شكلت البوابة التي ولج منها التيار الإسلامي للمشاركة في قيادة العمل الوطني والكفاحي الفلسطيني ضد الاحتلال تحت اسم "حركة حماس"، غير أن الثانية كانت آلية ومدخلاً لتكريس تراجع "حركة فتح" شعبياً، وسياسياً، وعسكرياً، فيما كانت سبباً لتسلُّيم "حركة حماس" قيادة الشعب الفلسطيني في الداخل، وتأهيلها، لتقود منظمة التحرير في حال تم إعادة بنائها، كما يتوقع مختلف الخبراء في الشأن الفلسطيني.

إن الظروف والدوافع والإنجازات التي مثلتها الانتفاضة الأولى، اختلفت إلى حد كبير عنها في الثانية، خصوصاً في ظل توسع دائرة الخلاف الفلسطيني قبيل الثانية، فيما كانت الأولى سبباً للتفكير الجاد ببرامج الوحدة الوطنية، لولا اتفاقات أوسلو التي فرقت ما جمعته الانتفاضة بين الفصائل.

ونظراً لما قام به النظام الدولي والإقليمي العربي والفلسطيني المؤمن باستراتيجة الخط التفاوضي مع إسرائيل من حصار، وتشجيع للفلتان الأمني، ومنع الحكومة الفلسطينية بقيادة "حركة حماس" من استلام زمام أمور الحكومة المختلفة، وتحقيق أهدافها المعلنة بالإصلاح، والبناء ومحاربة الفساد، ودعم المقاومة، فقد أعلنت "حركة حماس" على لسان زعيمها السيد خالد مشعل في القاهرة بأن أمام العالم ستة شهور (أي حتى بداية الصيف القادم ٢٠٠٧) ليتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ويعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وفي حال عدم قدرته على ذلك فإن "حركة حماس" سوف تدعو الشعب الفلسطيني، وتقوده إلى جانب حلفائها في انتفاضة ثالثة لتحقيق هذا الهدف، وهو الأمر الذي أخذته الأوساط الإسرائيلية على محمل الجد، وشرعت تفكر وتخطط لكيفية منع اندلاع هذه الانتفاضة من جهة، وكيفية مواجهتها حال اندلاعها من جهة ثانية، كما جاء هذا الإعلان من قائد "حماس" بين يدي الموافقة الإسرائيلية الفجائية على وقف إطلاق النار في غزة، بعد ما تكبدته من خسائر فادحة في الميدان والمواجهات، برغم إعلان الحكومة الإسرائيلية لموقف سابق برفض هذه التهدئة المقترحة من الفلسطينيين.

وكانت الأوساط الأكاديمية والسياسية والصحفية المشاركة في المؤتمر الذي عقده المركز في نهاية نوفمبر ٢٠٠٥ بعنوان "سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي عام ٢٠١٥"، قد أكدت في مختلف المداولات والتوصيات والسيناريوهات التي حددتها للصراع مع نهاية عام ٢٠١٥، وقد أشارت إلى رجحان احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة خلال السنوات الخمس التالية للمؤتمر(٢٠٠٥-٢٠١٠)، وأنها ستكون أكثر فاعلية وقوة من الأولى والثانية، وتوقع رئيس المؤتمر حينها أن تكون الانتفاضة الثالثة حال اندلاعها الأخيرة في مواجهة الاحتلال وأنها ستحقق الأهداف الوطنية المرحلية للشعب الفلسطيني.

ولذلك فإن التساؤل يتزايد منذ تصريحات مشعل عن إمكانات وظروف وبيئة الانتفاضة المتوقعة التي هددت بها حركة حماس، والنتائج المتوقعة لهذه الانتفاضة، والزمن الممكن لها أن تجتازه في ضوء التجربتين السابقتين، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية السياسية والاستراتيجية.

في ضوء هذه الإطلالة المركزة على الانتفاضات الفلسطينية واتجاهاتها العامة، يمكن التأكيد على أن الانتفاضات أصبحت وسيلة كفاحية فلسطينية لمواجهة الاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني بالتحرر والاستقلال، ولئن كان طابع الأولى مدنياً مدعوماً بالمقاومة في أواخرها، فإن طابع الانتفاضة الثانية كان بعد اندلاعها مسلحاً، ومنذ الأسبوع الأول مدعوماً بانتفاضات جماهيرية مدنية، ما يجعل طابع الانتفاضة الثالثة المتوقعة حسب أكثر التقديرات السياسية، وفق الظروف والمعطيات المنظورة مختلطا، حيث يتوقع أن تلجأ لاستخدام الوسيلتين المدنية والعسكرية، لكن التساؤل لا زال قائماً عن الشكل والكيفية والأولويات والعلاقة بينهما، وكيف يمكن أن تحولها "حماس" وحلفاؤها إلى أداة واقعية لإنهاء الاحتلال دون اعتراف، ولا مفاوضات سياسية كما ترى "حركة حماس"؟

وفي مناقشة هذه الورقة قدم المشاركون تحليلاً ودراسةً مركزة للانتفاضتين السابقتين ونتائجهما، وبحثوا في تصورات واحتمالات الشكل، وفاعلية ونتائج الانتفاضة الثالثة المتوقعة في العام القادم في حال عدم تحقق الانسحاب الإسرائيلي عبر التفاوض السياسي، كما قدموا عدداً من التوصيات للقوى الفلسطينية والعربية في ضوء العبر والدروس المستقاة من تجربة

الانتفاضتين السابقتين، وما تلاهما من تحولات سياسية واستراتيجية داخلية وإقليمية ودولية إزاء القضية الفلسطينية وتعامل العرب معها رسمياً وشعبياً، وأهمها:

١- تقديم التوصيات والتحليلات المتعلقة بالوسائل الممكن لإسرائيل اللجوء إليها، والسياسات التي سوف تتبناها في ضوء تجربة تعاملها مع الانتفاضتين السابقتين، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الجماعية، أو الاغتيالات السياسية، أو الاعتقال والحواجز وسياسة تغيير الإرادة والفكر وكسر الإرادة، واللجوء إلى تعليق الآمال على أطروحات ومشاريع سياسية لإضعاف الالتفاف الشعبي والسياسي حول برامج واتجاهات وقيادات الانتفاضة، وربما استخدمت أطراف عربية وإقليمية ودولية، إضافة إلى أطراف فلسطينية لإجهاض واحتواء الانتفاضة، أو حرفها عن مسارها، أو إضعاف انعكاساتها الشعبية والسياسية والنضالية.

٢- تقديم التوصيات المتعلقة بضرورة استخدام الانتفاضة لوسائل متطورة لوضع الرأي العام الإسرائيلي والدولي بصورة الأحداث، وأن يعيشها كما يعيشها الشعب الفلسطيني بهدف إحداث التأثير اللازم لصالح تحقيق الانسحاب الإسرائيلي. (إعلام الانتفاضة)

٣- تقديم التوصيات حول كيفية تمكن الشعب الفلسطيني أن يدخل الانتفاضة موحدا في الرؤية والوسائل والأهداف السياسية.

٤- تقديم التوصيات حول ضرورة ضمان توفر الدعم العربي الشعبي والرسمي لتوفير قدرة تحمل أكبر للشعب الفلسطيني في مواجهة البطش والإرهاب الصهيوني.

في الأسواق عدد جديد من سلسلة ندوات [٤٦]

MESC مركز دراسات الشرق الأوسط

الاستيطان اليهودي

وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني

تحرير

ذياب مخادمة موسى الدويك

ندوات ٤٦

المراجعات

المأزق الأميركي في العراق
رؤى في استراتيجيات الخروج

أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط دراسة بعنوان "المأزق الأميركي في العراق: رؤى في استراتيجيات الخروج"، حيث تضمنت الدراسة خمسة فصول، يتضمن كل واحد منها آراء متعددة بما يتعلق بالموقف الأميركي الحرج الذي تواجهه الإدارة الأميركية، والذي يدفعها بأن تبحث عن استراتيجية للخروج من العراق.

الفصل الأول بعنوان "الحرب على العراق: فشل استخباراتي"، حيث تناول *الكاتب شلومو بروم* فشل الاستخبارات في تحديد أية أسلحة دمار شامل؛ فقد أحضرت الولايات المتحدة (١٢٠٠) خبيرٍ للعراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل، أو أي برنامج فعال لتطوير أو إنتاج مثل تلك الأسلحة، لكنهم لم يجدوا شيئا، وعليه قاد هذا الفشل إلى تدمير ثقة الشعب في صناع القرار، وإعطاء تصور للضعف، إضافةً إلى زيادة التكلفة المادية، وأن هنالك حاجة ماسة لإعادة الثقة والكفاءة في خدمات الاستخبارات الأمريكية.

يتحدث **الفصل الثاني عن "تنامي العمليات المسلحة ضد الاحتلال في العراق في نهاية عام ٢٠٠٤"** للكاتب *انتوني كورد زمان*، حيث بيّن هذا الفصل بعضاً من التكتيكات، والطرق التي تستخدمها تلك المجموعات؛ فالولايات المتحدة لم تستطع السيطرة عليهم، وفشلت في التعرف على طبيعتهم، أو حتى معرفة العدد الحقيقي لهم؛ فقد أشارت بأن عددهم لم يتجاوز (٥٠٠٠) شخص، لكن هناك خبراء آخرين صرحوا في نفس الوقت، بأن العدد الحقيقي قد يتجاوز (١٢٠٠٠) شخصٍ، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تواجه تلك المجموعات التي تبدو محصنة ومنظمة بشكل جيد، إلا أن كل الجهود العسكرية الأمريكية لكبح مثل تلك المجموعات قد باءت بالفشل، ولا يوجد أية معلومات كافية عنهم، أو إحصاءات، أو استطلاعات، وبالتالي، من الصعب استخدام خيار التفاوض مع أي مجموعة من المجموعات المسلحة المعادية للاحتلال.

يتناول **الفصل الثالث "التطبيقات الإستراتيجية للمجموعات المسلحة المعادية للاحتلال في العراق"** للكاتب جيمس *أ. رسل*، حيث يرى بأن الولايات المتحدة تقاتل المجموعات المعادية للاحتلال أكثر من سنتين، لكنهم الآن أقوى مما سبق؛ فالوجود الأمريكي في العراق يثير المقاومة، ويقلل من حماس الحكومة العراقية في اتخاذ الخطوات اللازمة لمقاومتها، وهذا يدعو إلى مدى الحاجة لوجود قوات عراقية فاعلة. ويبدو أن القوات العراقية وحدها، هي التي تستطيع أن تسيطر، وتقلل من الغضب ضد القوات الأمريكية، فمعظم العراقيين ينظرون إلى الوجود الأمريكي كقوة محتلة ويرغبون بمغادرتها.

يتناول **الفصل الرابع "استراتيجية الدفاع الاميركي بعد صدام" لـ** *ميشيل أي. اوهانلون*، **حيث** بيّن الكاتب، بأنّ ميزانية الدفاع الأمريكية قد ازدادت منذ الحرب على العراق لتساوي (٥٠٪)من المصاريف العسكرية للعالم، مما أدى إلى أن تواجه الولايات المتحدة مشكلة اقتصادية حقيقية، فقد لا يمكنها أن تحتمل أكثر في الأعوام القادمة. كما يرى أيضا إن التخفيض من برامج تحديث الأسلحة المختلفة، يمكن أن يوفر تمويلاً كاف لإضافة (٤٠٠٠٠)من القوات الأرضية العسكرية، ويرى بأن الولايات المتحدة بحاجة لأن تشجع الدول الأخرى للسير قدما للمشاركة في تحمل العبء العالمي، ويشجع الكاتب إتباع طرق متعددة للتخفيف من عبء الميزانية مثل الخصخصة.

الفصل الخامس تحت عنوان "كيف يمكن الانسحاب من العراق خلال ١٨ شهراً"، فقد أكد الكاتب *باري بوسين* بأن الحكومة الأمريكية، يجب أن تعمل على مغادرة القوات العسكرية الأمريكية، وقوات التحالف من الأراضي العراقية خلال ١٨ شهرا، وذلك بالرغم من أن الانسحاب له مخاطره وتكاليفه، لكن يمكن تدبير ذلك، حيث أنها لن تكون أسوأ من الموقف الحالي؛ فمدة ١٨ شهرا تعتبر مدة كافية للولايات المتحدة، لتقوم بمساعدة العراقيين لإكمال مشروعهم في التدريب وتنظيم قواتهم للمحافظة على الأمن الداخلي.

ويرى الكاتب أن التقدم في قوات الأمن العراقية مشوش في أفضل حالاته؛ أولا: إن السياسيين العراقيين لا يستطيعون تطبيق الضغط المطلوب على قواته العسكرية، طالما يعرفون بأن الولايات المتحدة ستبقى لحماية دولتهم من المتمردين. ثانيا: إن الوحدات العراقية نفسها لن تطور قدراتها وثقتها، طالما أنها معتمدة على السيطرة الأمريكية. ثالثا: إن القادة السياسيين

للفصائل الأساسية الثلاث في العراق لن يقوموا بعمل أي تسويات مهمة، طالما أن الولايات المتحدة موجودة في دولتهم. رابعا: إن الوجود الأمريكي يغذي وجود المجموعات المسلحة المعادية للاحتلال، فالسنة العرب متأكدون من أن الولايات المتحدة هي سبب سقوطهم من مكانتهم الاجتماعية، فالوجود الأمريكي يشكل عائقا في استعادة قوتهم. بالإضافة إلى توافد العديد من المقاتلين الذين يحضرون من خارج العراق لمقاتلة الأمريكيين.

يقول الكاتب: مع أنّ أمريكا ترغب في خلق ديمقراطية فاعلة في العراق، ومع أن الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع أن توجّه الشباب العراقي للسير في القنوات السلمية بعيدا عن الإرهاب، إلا أنّ محاولاتهم الحالية تبوء بالفشل الكبير، فإنه من الصعب إنشاء ديمقراطية في مجتمع منقسم على نفسه؛ فالعراق مجتمع منقسم إلى ثلاث جماعات بهويات وأعراق وديانات مختلفة، الأمر الذي يجعل من الصعب تمكين الديمقراطية فيه، فالأقلية يخافون من طغيان الأكثرية، والأكثرية يحاولون بصعوبة الابتعاد عن إغواء الطغيان، كما يتنبأ البعض بأن الانسحاب من العراق سيشجع القاعدة، ويزيد من قدراتها الحالية، لأنها ستدَّعي النصر على الولايات المتحدة، لكن هذا يفترض أنّ القاعدة الآن لا تعمل ما بوسعها لمواجهة الأمريكيين.

فالبعض يرى أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتزام أخلاقي في منع العراق من أن تدخل في حرب أهلية، لأنها هي التي أزالت صدام الذي كان على الأقل حافظا للنظام والسيطرة؛ ففي الحرب الأهلية سيموت الكثير من المدنيين، وقد يكون ذلك أكثر من اليوم، والسؤال الذي تواجهه الولايات المتحدة هو: هل استطاعت أمريكا أن تمنح العراق السلام المتناهي الذي كان بالضرورة متضمنا حملة دموية مكلفة؟.

إذا انتهى القتال خلال سنة فإن الحكومة العراقية وقوات الأمن ستكون قادرة، لأن تحسن قدراتها، وسيكون السكان قد اعتادوا على السلام وفوائده، ولن تكون هناك فرصة كبيرة لاستئناف العنف، وأكثر من ذلك؛ فإن الولايات المتحدة قد تعمل على وضع خطة للانسحاب، بطريقة تستطيع من خلالها التقليل من خطر المجموعات المسلحة المعادية للاحتلال.

Role of Uprising in Resisting Israeli occupation: Prospects of a 3rd Intifada looms

A symposium was held by the Middle East Studies Center (MESC) on 9 December 2006, on the "Palestinian intifada's role in ending the Israeli occupation".

Participants regarded the Intifada as a basic milestone in the struggle against occupation. The first Intifada, which started in December 1987, saw a popular unified support. But inter- Palestinian disagreements by faith and harness, in addition to regional and international interference aborted it.

The Al Aqsa Intifada, which started on 29 September 2000, exchanged the stone for weapons and resistance, both Intifadas together formed a framework for the nature of the Palestinian struggle; an arm to threaten occupation and exert pressure on Arabs and the world, a strategic transformation in resistance operations and in Palestinian social change; a gateway for Hamas and retreat for Fateh.

Hamas leader, Khalid Mishal, gave the world six months (until 2007 early summer) to achieve complete Israeli withdrawal and recognition of the independent Palestinian state, otherwise Hamas would lead the people in a third Intifada.

An MESC symposium in November 2005 anticipated the outbreak of a third Intifada within the next five years, that would be the final one, leading to the achievements of Palestinian interim aims.

It would use the methods of both two former uprisings. Participants in the latest workshop give a number of recommendation, most prominent are about:

Israeli likely methods and policies in the light of their practices during the first two Intifadas: Mass punishments, political assassination, imprisonment or offering political projects to weaken popular support of Intifada.

The Intifada's use of developed methods to influence Israeli and international public opinion.

A united Palestinian engagement in the Intifada; and The provision of an official and popular Arab support for Palestinians in the face of Zionist terrorism.

- **Seminars Workshop**

Arab policies necessary to Support Palestinian issue

A workshop was held in Beirut, on 24-5-2006, by the international Lebanese university and Middle East studies center (MESC). Participants asserted importance of developing anew vision to direct the Arab- Israeli conflict. Discussion centered on the following subjects:

Policies and programs suggested with regard to Arab popular and official dimension.

At popular level: participants agreed on importance of putting Arab policies to solve problems with the west and effective powers in the Arab region. They noticed significance of oil, migrant Arab capacities, absence of democracy, the need for mobilizing capacities in light of clear material and human potentials, development of an Arab revival project, and future of Palestinian and Lebanese resistance movements.

At official level: participants emphasized that Arab- Israeli conflict is an Arab-western dispute and completion. They suggested programs and policies to guide possible scenarios of Arab- Israeli conflict up to 2015. among them are: encouraging local reform, holding conciliation between main trends, activation of Arab productivity potentials, deciding an Arab vision to face the Zionist project, and stressing the Arab dimension of Palestinian resistance.

suggested policies and programs:

Participants centered on Palestinian situation and independence of their decision at the presence of Hamas in the government. They called for re-construction of PLO as a national liberation movement, on the basis of a unified struggle program.

Some participants emphasized importance of the refugee issue and their right to return, the Arab and Islamic depth of the Palestinian issue, activation of information media in service of the issue, and tight connections with Palestinians abroad.

The workshop members discussed policed and programs related to Arab- Israeli conflict along the next ten years. They suggested some proposals to develop Arab potentials and encourage resistance movement, activation of reform programs, development of Arab weight and influence over international system, and exerting pressure on US to modify its policies towards the conflict.

The workshop is a part of a program under the leader ship of MESC to develop Arab policies and programs in handling the Arab- Israeli struggle.

With Arab countries, Iran had had tense relations after its Islamic Revolution in 1979, but they improved under the rule of the reformers in Tehran. Turkish relations, on the other side, improve from time to time, according to Turkish and international political developments.

The Gulf Arab countries prefer stronger ties with Turkey. Arab fears of Iraq partition and Persian ambitions, and the likely rise of the so-called "Shiite Crescent", gives Iran a role in influencing the Arab Middle East, far less than Turkey which enjoys political, economic and historical factors in this.

Peace in The Middle East Beyond 2006

The paper deals with books written about Oslo and the peace process since the Madrid Peace Conference after 1991. Since 2000, up to 40 books have been written on the peace process and negotiations, and this paper highlights some of the literature that has been written.

Despite the fact that peace negotiations have been effectively at a standstill since the second Intifada in the year 2000, academics, experts, ex-officials, Israelis, Americans, Europeans and some Arabs continued to write books about the nature of diplomatic negotiations.

The paper shows the vibrancy of writings from across the globe range from academics in Norway, to the United States, and Israel. "The secret Israeli-Palestinian Negotiations in Oslo" by Steve Behrendt, is a testament to what academics think they can learn about peace-making process. And in his book "Peace-making is a Risky Business: Norway's Role in the Peace Process in the Middle East", the Norwegian Henriksen Waage, examines politics of peace and neutral states power to bring parties to talks.

Whilst Norway and more so the United States are leading the literary production, it is Israeli academics and Jewish writers that have been particularly interested in writing whether in the form of documentary writing, analysis or in the memoir form.

It appears that they have taken the lull in the peace process to "recharge" as it were their political establishment, in the hope that once the train of negotiations starts again, their political cadre, officials, and diplomats would be up-to-date and ready.

The proliferation of books on Oslo, peace negotiations, the diplomatic style, the relations from around the world suggests however that nearly everyone is interested in the different tracks of peace and the paper is about that interest.

The Russian agreement for building the Bushahr nuclear plant accounts for 800 million dollars, in addition to jobs for about 10000 Russian experts and the possible building of more plants. Iran, at the same time is an important trade partner with China and Russia. Iranian oil is very important to China.

On the other hand, Iran is a prominent market for Russian and Chinese arms.

Against this background, three are two main scenarios for Iran future nuclear issue:

Iran may limit its nuclear power for peaceful uses, as Iranians assert. In such a case, Russian and Chinese support would not stand, and the US is likely to refrain from using power against Iran.

Iran may militarily develop its nuclear power, leading to lower level of Russian and Chinese support and the rise in US pressure.

The first scenario will be most likely in the near future. But Iran cannot postpone its possession of nuclear arms for a ling time, where it would consolidate its power and regional position.

In this case, Arab countries have a pressing need to develop an Arab strategy for the region's future; otherwise they would be left out in the cold.

Arabian national interest with Iran and Turkey's Balance Roles

The author gives a brief analysis for both Iran and Turkey's possible roles in Iran, Palestine, Lebanon and Arab relations.

Since its occupation by the US in 2003, Iraq has been an arena for foreign intervention, notably by Iran and Turkey. The Turks have an important role in Iraq through their support of Turkmans, Arab Sunnis and moderate Shiites, to keep Iraq united, against Kurds and some Shiites who call for the partition of Iraq.

Iran would gain the most in the case of Iraqi partition, for its close links with the political and religious Shiite elite. Iran, also, has good ties with the Kurds and therefore would have a better chance in the case of Iraqi partition.

At the level of Palestine, both Iran and Turkey try to play a political role and influence in the decision making. Turkey has close old relations and remarkable economic links with Israel. Ankara tries to build positive ties with the Arab and Islamic neighboring countries, and support Palestinian rights enabling it to have a likely role in the peace process.

Iran, on the other side, supports the Islamic Jihad movement, and Hamas at a smaller level. But it reveals strong opposition to Israel. The political realities of balanced Turkish links with the Palestinian movements, and friendly relations with Israel enables Ankara to have a role in solving the Palestinian problem.

emergence of "militia" states, stronger terrorism for political aims; Increasing rise of Islam in the Arab world; and Arab regimes tendency to become religiously intolerant and anti-American. For the US to work for a new better era in the ME, American policy-makers need to avoid two mistakes, while seizing two opportunities. The first mistake would be over-reliance on military force while the second to count on the emergence of democracy to pacify the region, because creating mature democracies is no easy feat, neither does democratic reform guarantee a quiet environment.

The first opportunity, on the other hand, is to intervene in Middle East with non-military tools, using diplomacy with the help of local governments to solve problems in Iraq and Iran.

Diplomacy is also needed to end the Palestinian-Israeli conflict by creating conditions for a final settlement, including a Palestinian state based on the 1967 lines.

The second opportunity involves US insulation from the region's instability, including less dependence on Middle East oil.

Russia, China and the Iranian Nuclear Program Crisis

The paper talks abut Iran's complicated nuclear issue, emphasizing its right in uranium enrichment while the US and European Union strongly opposes it. China and Russia have another position and in principle, both countries back Iran's right in possessing nuclear technology for peaceful uses, and oppose imposing strong international al punishment measures.

The paper discusses two groups of factors taken into account by china and Russia:

Political and legal factors in both counties cooperation with Iran, most important is that they have close cooperation with Iran in the nuclear field. Russia is bound by agreements to build nuclear plants and train Iranian experts.

It is, therefore, a party directly sharing in the development of Iran's nuclear power, China offers help necessary for building installations and centers for training Iranian scientists and technicians in this field.

A second factor is both big powers see that the Iranian nuclear program is legitimate according to international cooperation rules. Iran had signed a non-proliferation treaty and its annexed protocol. A third factor is that German and US parties had extended nuclear help to India, no country has criticized Moscow, so US position towards Iran is political, not legal.

Economic factors:

Local and Foreign Challenges

The author thinks that Hamas have faced a number of local and foreign challenges which have limited the movement power in performing government functions and projects, notably:

- International isolation of Hamas for their uncommitment to the international quartered demands, especially recognition of Israel. In addition, Arab states have not offered remarkable help to Hamas government.

- Local crisis and security chaos. This state arises from absence of sole security authority. The chaos has been used against Hamas by Fateh leadership for political ends.

- Political challenges represented by local, Israeli, regional and international pressure to contain Hamas, stop resistance and impose recognition of Israel.

- Local frictions between Fateh and Hamas in the street, security forces, presidency and government.

- National Unity Government (NUG): To stop deterioration, both Hamas and Fateh have decided formation of a NUG based on the prisoners document. Hamas showed great flexibility in giving up a number of ministry posts. But Abbas repeatedly retracted away from previous commitments.

The Hebrew state: Israeli government and opposition call for destruction of Hamas government and infrastructure, and for support of Abbas.

In conclusion, the authority in view of great challenges to Hamas, argues that it is difficult to forecast future developments she sees that Hamas have to view local, Arab and international political realities, and NUG is the way out of the crisis.

The End of American Influence in the Middle East

The paper deals with the new area in the Middle East and United States role in its affairs. The US era of dominance in the Middle East, the fourth in the region's history, has ended and is likely that a new ME will emerge, but one that is causing harm to itself, the US and the world, and it will be difficult to shape from outside.

The most significant factor that ended the US era is the Bush administration's determination to attack Iraq in 2003, in addition to the American failure to solve the Palestinian-Israeli conflict, and the in ability of the Arab regimes to counter radicalism, and globalization.

The new fifth era will have distinct features:

Limit of US power and its policy choices; challenge to America by foreign policies; rise of Iran, next to Israel, as one of the two most powerful states in the region; an unstable Iraq for years to come; continuous raise of the oil price;

The study attempts to observe and analyze the limits and prospects of change and the opening up of Saudi Arabia one year after its accession to the World Trade Organization in November 2005 by shedding light on different political-cultural issues that have arisen during domestic debates in the Kingdom.

However the study concludes that openness remains limited especially after 9/11, reflecting the desire of the ruling elite only to improve the status quo and not to change it, thus continuing a pattern in Saudi politics that balances between the response to inevitable development and the need for internal stability.

The study highlights the weakness of the Saudi movement for reform, both its Islamic and liberal streams, and the hegemony of the formal attitudes represented by the Ruling Family, consultative elites, as well as the bureaucratic and religious figures who are close to the ruling elite.

• Reports

HAMAS Government: Challenges and Prospects

The author believes that the Hamas success in the 2006 legislative elections and their control of the Palestinian government represents a new era in Palestinian politics. However, its success was marred by the negative effects of the present political environment in Palestine; the continuation of Fateh and their grip on the Palestinian presidency and the Palestine Liberation Organization, their control of public sector and security forces, the blocking of aid into the Palestinian territories and the confrontation between both movements.

Achievements

- The Hamas efforts in maintaining a harmonious situation with the laws, traditions and commitments made by the previous Palestinian Authority;

- Keeping Palestinian rights and observing national unity;

- Starting reform programs, notably regarding financial and administrative corruption;

- Keeping the arm of resistance, prohibiting political arrest, and the development of the military capabilities of Hamas;

- Separation between military and political issues while at the same time maintaining a harmonious situation between politics and resistance;

- Consolidation of the Palestinian dimension into the Islamic and Arab fold;

- Initiating democratic rule;

- Flexible and pragmatic approach on political issues.

US new Project in the ME

The wars were part of American designs on the region and divide the bigger states into sectarian ones based on racial divides while staying small and weak at the same time. It also appears that Washington has abandoned the idea of spreading democracy in the region after the Hamas success in the legislative elections of 2006.

The author believes that the New Middle East would weaken Hizbullah, consequently weaken Syria and Iran and undermine the Palestinian resistance. The US approach follows two courses: Using military might to eliminate the resistance; and the use of soft power in coalition with the Arab pro-peace regimes, and the containing of the Iraqi crisis.

Lebanon War Repercussions

The Lebanese resistance showed high combative, technical and morale levels. The credibility of its leadership was boosted during the war. The Israeli military failure on the other hand, created a series of crisis in Israeli and American perceptions and the war broke down a number of Israeli army theories and concepts.

UN Resolution 1701

This resolution was designed to disarm Hizbullah, remove its fighters from south Lebanon, and replace them with the Lebanese army. If it had been achieved this move would have been a qualitative stage in US plans to contain Hizbullah fighters and eliminate them at a latter stage.

Israeli Strategy after Lebanese War

In the light of Israel's failure, it now has two choices:

Move to negotiate with Syria and give up the Golan Heights to neutralize Damascus and weaken Arab resistance;

Or prepare for a wider regional war to try and reinforce the deterrence aspect of its military capability and impose solution by force. The new strategy is likely to develop in the following months, depending on Israeli public opinion trends, the ruling party, US policy on Syria, Iran and Iraq, and on the power of the resistance movements.

Consequences of Saudi WTO Accession: Continuity and Change

After the events of 9/11 and its regional and international implications, Saudi Arabia found itself faced with external pressures pushing for internal reform.

•Editorial

The Main Strategic Change in Palestine Through 2007

Through out 2007 Palestine will be under the effect of two main strategic scenes and factors: First an increase in the distinctive and surprising ability and steadfastness of the Hamas leadership to break the sanctions on the Palestinian people. Hamas will also play the political game regionally and internationally as the main key Palestinian party. The second factor is the increase of the pragmatic behavior of Fatah to recognize the new strategic facts including the acceptance of sharing in partnership in the political life with Hamas.

These two strategic factors will confirm a national dynamic to change the rules of the political and confrontation game with the Israeli occupation. If Israel refuses to recognize the new Palestinian facts, the above two factors will enhance a third Palestinian uprising against the occupation on both the civil and military tracks. Such an Intifada will push Israeli options in a corner: The best would be for Israel to end fully its occupation of the West Bank and the Gaza Strip to the 4th June 1967 line.

•Research & Studies

War on Lebanon & The US Middle East: Background and Repercussion

The author believes that the two operations, "scattered illusion" in Palestine and "True Promise" in Lebanon, resulted in Israeli revising its views on many issues, and lead to the downfall of its security war illusion. This is while it had been prompted to consider waging a full-scale war on both Lebanon and Palestine to end the resistance, as a prelude for the reconstruction of a new Middle East.

At the Palestinian level, the Israeli destructive war aimed to paralyze the Hamas government, demolish the infrastructure of the resistance and break down Palestinian will. At the Lebanese level, it aimed at pushing the Lebanese government to execute UN resolution 1009 for disarming the resistance movement and weaken Hizbullah.

The war aimed, in addition, to covering the military and security failure of the Israeli army; weaken Syria and Iran, impose political, military and security projects to redraw the political map of the Middle East and lead to its new birth.

Contents

	Opening Article
7	***The Main Strategic Change in Palestine Through 2007*** *Editor*
	Research & Studies
13	***War on Lebanon & The US Middle East: Background and Repercussion*** *Salman BuNuman*
45	***Consequences of Saudi WTO Accession: Continuity and Change*** *Amjad Ahmad Jbreil*
	Reports and Articles
93	***HAMAS Government: Challenges and Prospects*** *Maha Abdulhadi*
117	***The End of American Influence in the Middle East*** *Richard Hess*
129	***Russia, China and the Iranian Nuclear Program Crisis*** *Nourhan Al Sheikh*
137	***Arabian national interest with Iran and Turkey's Balance Roles*** *Heba Shunnar*
147	***Peace in The Middle East Beyond 2006*** *Marwan AL-Asmar*
159	**• Seminars Workshop**
161	***Arab policies necessary to Support Palestinian issue*** *Fadia Ktaish*
169	***Role of Uprising in Resisting Israeli occupation: Prospects of a 3rd Intifada looms*** *MESC*
177	**Reviews** *Nabila Khader*
5-13	**English Abstracts**

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Winter -2006

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume11 **No . 38** **Winter -2006**